۱۳۸۶ / ۶۱ - ۵



کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

نام کتاب: مختصر التلخیص

مؤلف متن: سعدالدین تفتازانی — محشی:

شارح: — مترجم:

تاریخ تحریر: — نوع خط: نستعلیق — تعداد سطر: ۱۷

جزء کتب: معانی و بیان — زبان: عربی — عدد اوراق: ۱۴۴

طول: ۱۹ — عرض: ۱۲ — شماره عمومی: ۲۵۰۰۸

وقفی [redacted]: حاج اللهی — وقف / خریداری — تاریخ: بهمن ماه ۱۳۷۷

ملاحظات: اوراق معتق به حواشی، ناقص الاخر، مجدد، ورق نونویس، جلد تیماج مشکی ضربی ساده،

۱۴۳

نوشته: ۷/۵×۱۲/۸

هذا كتاب مختصر تلخيص

نعوذ بالله

هذه نسخة في علم البلاغة وهي الشرح المختصر لتلخيص المفتاح وانا الذي هو المذنب الخاطي

علم المعاني علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال

والبيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه

لا اله الا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في ايضاح المعاني ونور قلوبنا
بلوامع التبيان من مطالع المثاني ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلايل
اعجازه باسرار البلاغة وعلى اله واصحابه الحائزين قصبات السبق في
مضمار الفصاحة والبراعة وبعد فيقول الفقير الى الله الغني مسعود بن
عمر المدعو بسعد التفتازاني هداه الله سواء الطريق واذاقه حلاوة
التحقيق قد شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح واغنيته بالاصباح عن المصباح
واودعته غرايب نكت سمحت بها الانظار ووشحته بلطايف فقر سبكتها يد الافكار
ثم رايت الكثير من الفضلاء والجم الغفير من الاذكياء يسئلونني صرف الهمة
نحو اختصاره والاقتصار على بيان معانيه وكشف استاره لما شاهدوا من
ان المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع انواره وتقاعدت
عن استكشاف خبيات اسراره وان المنتحلين قد قلبوا احداق الاخذ
والانتهاب ومدوا اعناق المسخ على ذلك الكتاب وكنت اضرب عن
هذا الخطب الجليل صفحا واطوي دون مرامهم كشحا علما بان مستحسن الطباع
باسرها ومقبول الاسماع عن آخرها امر لا يسعه مقدرة البشر وانما
هو شان خالق القوى والقدر وان هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار
جدالا بلا اثر وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر حتى طارت بقية آثار السلف

ادراج الرياح وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح واما الاخذ
والانتهاب فامر يرتاح له اللبيب فللارض من كاس الكرام نصيب وكيف
ينهر عن الانهار السائلون ولمثل هذا فليعمل العاملون ثم ما زادتهم مدافعتي
الا شغفا وغراما وظما في هواجر الطلب واواما فانتصبت لشرح الكتاب
على وفق مقترحهم ثانيا ولعنان العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جمود
القريحة بصر البليات وخمود الفطنة بصرصر النكبات وترامي البلدان
بي والاقطار ونبو الاوطان عني والاوطار حتى طفقت اجوب كل
اغبر قاتم الارجاء واحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء يوما
بحزوى ويوما بالعقيق ويوما بالعذيب ويوما بالخليصاء ولما وفقت بعون
الله تعالى للاتمام وقوضت عنه خيام الاختتام بعدما كشفت عن وجوه
خرايده اللثام ووضعت كنوز فرايده على طرف الثمام جاء بحمد الله
كما يروق النواظر ويجلو صداء الاذهان ويرهف البصاير ويضيء الباب
ارباب البيان ومن الله التوفيق والهداية وعليه التكلان في البداية
والنهاية سعد الزمان وساعده الاقبال ودنى المنى واجابت الآمال
حضرت تبسم في وجه رجائي المطالب بان توجهت تلقاء مدين المآرب
حضرت من انام الانام في ظل الامان وافاض عليهم سجال العدل والاحسان
بسياسة القرار الى الاجفان وسد بهيبته دون ياجوج الهوى ماجوج

النعمة طرق العدو اذ داعا ورسم الفضائل والكمالات منشورا ووقع
باقلام الخطيات صحايف الصفاح لنصرة الاسلام منشورا وهو السلطان
الاعظم مالك الرقاب الامم ملاذ سلاطين العرب والعجم ملجاء صناديد
ملوك العالم ظل الله على بريته خليفته في خليقته حافظ البلاد ناصر العباد
ماحي اثار الظلم والعناد رافع منار شريعة النبوة ناصب رايات العلوم
الدينية خافض جناح الرحمة واليمن باسط سرادق الامن بالنصر العزيز والفتح
المبين كهف الانام ملاذ الخلق كافة ظل الاله جلال الحق والدين ابو المظفر
السلطان محمود جانی بیک خان خلد الله سرادق عظمته وجلاله وادام رواء
النعيم الآمال من سجال افضاله حاولت بهذا الكتاب التشبث باذيال
الاقبال والاستظلال بظلال الرافة والافضال فجعلته هدية لسدته التي هي
ملتثم شفاه الاقبال ومتوفر رجاء الامال ومنبع العظمة والجلال لا زال محط
رحال الافاضل وملاذ ارباب ودعوت الاسلام وغوث الانام بالنبي واله
عليه وعليهم السلام بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وسالم بالخير
الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة او بغيرها والشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان
فمورد الحمد لا يكون الا اللسان ومتعلقه يكون النعمة وغيرها ومتعلق الشكر لا
يكون الا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق

مورد الشكر اعم وعكسه

واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس لله هو اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد والعدول الى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام
والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب
اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سبق
وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته على ان الحمد على انعامه ولم يتعرض للنعم
ايذانا بقصور العبارة عن الاحاطة بها ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء
او تعليم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على
فضيلة نعمة البيان من البنان بيان لما ذا علم ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع
والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والصلاة على سيدنا محمد خير من
نطق بالصواب وافضل من اوتي الحكمة هي علم الشرائع وكل كلام وافق الحق
وترك فاعل الاتيان لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اي
الخطاب المفصول البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او الخطاب
الفاصل بين الحق والباطل وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف
واولي الخطر الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحبه الاخيار جمع خير
بالتشديد اما بعد هو من الظروف المبنية المنقطعة عن الاضافة
اي بعد الحمد والصلاة والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل والاصل مهما يكن
من شيء بعد الحمد ومهما مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازم

له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق
الاسم اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره فی الجملة فلما هو ظرف بمعنى
اذ یستعمل استعمال الشرط یلیه فعل ماض لفظا او معنى كان علم البلاغة هو
المعانی والبیان وعلم توابعها هو البدیع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا
اذ به ای بعلم البلاغة وتوابعها لا بغیره من العلوم كاللغة والصرف والنحو
تعرف دقائق العربیة واسرارها فیكون من ادق العلوم سرا ویكشف
عن وجوه الاعجاز فی نظم القران استارها ای به یعرف ان القران لكونه
فی اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق
البشر وهذا وسیلة الى تصدیق النبی علیه السلام وهو وسیلة الى الفوز
بجمیع السعادات فیكون من اجل العلوم لكون معلومه وغایته من اجل المعلومات
والغایات وتشبیه وجوه الاعجاز بالاشیاء المحتجبة تحت الاستار استعارة
تخییلیة وذكر الوجوه ایهام او تشبیه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة
بالكنایة واثبات الوجوه استعارة تخییلیة وذكر الاستار ترشیح
ونظم القران تالیف كلماته مترتبة المعانی متناسقة الدلالات على حسب
ما یقتضیه العقل لا توالیها فی النطق وضم بعضها الى بعض كیف ما اتفق
وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذی صنفه الفاضل العلامة
ابو یعقوب یوسف السكاكی اعظم ما صنف فیه ای علم البلاغة وتوابعها

من الكتب المشهورة بیان لما صنف نفعا تمییز من اعظم لكونه ای القسم
الثالث احسنها ای احسن الكتب المشهورة ترتیبا هو وضع كل شیء فی مرتبته
ولكونه اتمها تحریرا هو تهذیب الكلام واكثرها ای اكثر الكتب للاصول
هو متعلق بمحذوف یفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا یتقدم علیه والحق
جواز ذلك فی الظروف لانها مما یكفیه رائحة من الفعل ولكن كان القسم
الثالث غیر مصون ای محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه
والتطویل وهو الزیادة على اصل المراد بلا فائدة ویستحق التوفیق
فی بحث الاطناب والتعقید وهو كون الكلام مغلقا لا یظهر معناه بسهولة
قابلا خبر بعد خبر ای كان قابلا للاختصار لما فیه من التطویل مفتقرا ای
محتاجا الى الایضاح لما فیه من التعقید والى التجرید عما فیه من الحشو الفت
مختصرا یتضمن ما فیه ای فی القسم الثالث من القواعد جمع
قاعدة وهی حكم كلی ینطبق على جزئیاته لیتعرف احكامها منه كقولنا
كل حكم منكر یجب توكیده ویشتمل على ما یحتاج الیه من الامثلة وهی
الجزئیات المذكورة لایضاح القواعد والشواهد وهی الجزئیات المذكورة
لاثبات القواعد فهی اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصیر
جهدا ای اجتهادا وقد استعمل الالو ههنا متعدیا الى المفعولین وحذف
المفعول الاول والمعنى لم امنعك جهدا فی تحقیقه ای المختصر وتهذیبه ای

تنقيح وترتيبا اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا من ترتيبه اى ترتيب
السكاكى او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ
فى اختصار لفظه تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ اى تركت المبالغة فى
الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه
والضمائر للمختصر وفى وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بانه لا
تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث واضفت الى ذلك
اى المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اى اطلعت فى بعض كتب القوم
عليها اى على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اى لم اظفر فى كلام احد بالتصريح
بها اى بتلك الزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن
تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها وسميته تلخيص المفتاح ليطابق
اسمه معناه وانا اسأل الله تقديم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال
من فضله حال من ان ينفع به اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه انه اى الله ولى ذلك النفع وهو حسبى اى محسبى
وكافى ونعم الوكيل عطف اما جملة على جملة والمخصوص محذوف واما على
حسبى اى وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب
المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل وعلى كلا التقديرين قد عطف الانشاء
على الاخبار مقدمة رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان

يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن اولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض
منه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان
الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو الفن الثالث
وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما تبين ان شاء الله ولما انجر كلام
فى اواخر هذه المقدمة الى انحصار المقصود فى الفنون الثلثة ناسب ذكرها
بطريق الوصف العنوانى بخلاف المقدمة فانه لا معنى لايرادها بلفظ المقدمة
فى هذا المقام والخلاف فى ان تنوينها للتعظيم او التقليل مما لا ينبغى ان يقع بين
المحصلين والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدّم
بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ومقدمة الكتاب
لطائفة من الكلام قدمت امام المقصود لارتباطه بها وانتفاعه بها فيه وهى
ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى
والبيان وما يلائم ذلك ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك والفرق بين
مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفى على كثير من الناس الفصاحة وهى فى
الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يوصف بها المفرد مثل كلمة فصيحة والكلام
مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب
الاسنادى وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت
عليه مع انه يتصف بالفصاحة وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل

هذا المركب انه كلام فصيح ولم ينقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز
ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان الحق انه داخل في المفرد لانه يقال
على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته
بالكلام ههنا قرينة على انه اريد به المعنى الاخير اعني ما ليس بكلام ويوصف
بها المتكلم ايضا يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول
والانتهاء يوصف بها الاخيران فقط اي الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم
يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال
وهي لا تتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم
وانما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة اولا لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير
المشتركة في امر يعمها في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى
متصل ومنقطع ثم عرف كلا على حدة فالفصاحة في المفرد قدم الفصاحة على
البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريفها
ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها خلوصه اي
خلوص المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط
من استقراء اللغة وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح فالتنافر وصف
في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزر في قول
امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع مستشزرات

اي مرتفعات او مرفوعات يقال استشزره اي رفعه واستشزر
اي ارتفع الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب العقاص
جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعني ان
ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص و
مثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر
والضابطة ههنا ان كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر
سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير
في المثل السائر وزعم ان منشاء الثقل في مستشزر هو توسط الشين
المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة
والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه
نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة وقيل ان قرب المخارج سبب للثقل
المخل بالفصاحة وان في قوله الم اعهد ثقلا قريبا من التنافر فيخل بفصاحة
الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة
كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا وفيه
نظر لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين
الطويل والقصير على ان هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة والقياس على
الكلام العربي ظاهر الفساد ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة لمجرد

الخصلة بالضم النبذة من الشعر
والمرسل خلافه

اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يؤدي الى نسبة الجهل او العجز
الى الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى
ولا مأنوسة الاستعمال نحو مسرّج في قول العجاج ومقلةً وحاجبًا مزجّجا
اي مدققا مطوّلا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرّجا اي
كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه
السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فان قلت لم لم يجعلوه اسم
مفعول من سرّج الله وجهه اي بهّجه وحسّنه قلت هو ايضا من هذا القبيل
او ماخوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي حيث قال السريجي منسوب
الى السراج ويجوز ان يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه سراجا
ومنه سرّج الله امرك اي حسّنه ونوّره لاحتمال ان يكون مستحدثا مولدا من
السراج او يكون من باب الغرابة ايضا والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف قانون
مفردات الالفاظ الموضوعة اعني على خلاف ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل
بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل فنحو آل وماء وابى
يأبى وعور يعور فصيح لانه ثبت عن الواضع كذلك قيل فصاحة المفرد خلوصه
مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يكون اللفظ بحيث يمجّه السمع ويتبرأ من
سماعه كما في الجرشى في قول ابي الطيب مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى
اي النفس شريف النسب والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح

معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع انما هي من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية
مثل تكأكأتم وافرنقعوا ونحو ذلك وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها
يرجعان الى طيب النغم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع
باستكراه الجرشى دون النفس مع قطع النظر عن النغم والفصاحة في
الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره مستشزر
وانفه مسرّج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها لسلم الفصل
بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه يكون قيدا للتنافر لا للخلوص
ويلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه
يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف
ان يكون تأليف الكلام على خلاف قانون النحو المشهور بين الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا والتنافر ان يكون الكلمات
ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحة نحو وليس قرب قبر حرب قبر
وهو اسم رجل وصدر البيت وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء
والكلأ ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف فصاح
واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت وقوله كريم
متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والواو في والورى

اجتماع

للمال وهو مبتدأ خبره قوله مثل وانما مثّل بمثالين لان الاول منشاؤه في الثقل والتنافر فيه ولان منشأ الثقل في الاول ليس اجتماع الكلمات وفي الثاني الوصف منشاؤه هو في تكرار امدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل مثل فسبحه فلا يصح القول بان مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة ذكر الصاحب اسمعيل بن عبّاد انه انشد هذه القصيدة بحضرة الاستاد ابن العميد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاد هل تعرف فيه شيئا من الهجنة قال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم والهجاء فقال الاستاد غير هذا اريد فقال لا ادري غير ذلك فقال الاستاد هذا التكرير في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فاثنى عليه الصاحب والتعقيد اي كون الكلام معقدا ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع اما في النظم بسبب تقديم او تأخير او حذف او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد كقول الفرزدق في خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملك اي رجل اعطي الملك يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح اي لا يماثله احد الا ابن اخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه و

عدم

عدم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله فقوله مثله اسم ما وفي الناس خبرها والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه قيل ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي وفيه نظر لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو وبهذا يظهر فساد ما قيل انه لا حاجة في اثبات التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف واما في الانتقال عطف على قوله اما في النظم اي لا يكون ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لكنه اخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن لا الى ما قصده الشاعر من السرور الى اصل

من فراق یار حداهم زانکه هرکز بر مراد ما ملک کاری نکرد

بالملاقات ومعنى البيت انى اليوم اطيب نفساً بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزناً يفيض الدموع من عينى لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا يزول فان الصبر مفتاح الفرج والى هذا اشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وللقوم ههنا كلام فاسد اوردناه فى الشرح قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر وكثرة التكرار وتتابع الاضافات كقوله وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوح اى فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها كانها تجرى فى الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بشواهد شواهد فاعل الظرف اعنى لها يعنى ان لها من نفسها علامات دالة على نجابتها قيل التكرار ذكر الشىء مرة بعد اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرته بذكره ثالثاً وفيه نظر لان المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً وتتابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى فانت بمرأى من سعاد ومسمع ففيه اضافة حمامة الى جرعى وجرعى الى حومة وحومة الى الجندل والجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة وهى ارض ذات رمل لا تنبت شيئاً والحومة معظم الشىء والجندل ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمرأى اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى من ومسمع اى بحيث اراه واسمع قوله كذا فى الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه انت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد

به العقل والنقل وفيه نظر لان كلاً من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة وقد وقع فى التنزيل مثل داب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة فى المتكلم ملكة وهى كيفية راسخة فى النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء اولياً فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضى القسمة الكميات وبقولنا اللاقسمة النقطة والوحدة وقولنا اولياً ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة او اللاقسمة فقوله ملكة اشعار بانه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يعبر اشعار بانه يسمى فصيحاً اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير او لم يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب اما المركب فظاهر واما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك والبلاغة فى الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته اى فصاحة الكلام والحال هو الامر الداعى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المراد خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضى تاكيد الحكم والتاكيد

مقتضى الحال وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال
وتحقيق ذلك انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فان الانكار
مثلا يقتضي كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق عليه على عكس ما يقال
ان الكلي مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرنا
في الشرح في تعريف علم المعاني وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام
متفاوتة لان الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذلك
وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام
انما هو بحسب الاعتبار وهو انه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام
فيه وفي المقام كونه محلا له وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم
والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها يعني ان المقام الذي يناسبه
تنكير المسند اليه او المسند يباين المقام الذي يناسبه التعريف ومقام اطلاق
الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده
بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام
تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام
ذكره يباين مقام حذفه فقوله خلافه شامل لما ذكرناه وانما فصل قوله و
مقام الفصل يباين مقام الوصل تنبيها على عظم شأن هذا الباب وانما

لم يقل مقام خلافه لانه اخصر واظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه
على عظم الشأن فصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب
والمساواة وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين
مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية
الدقيقة ما لا يناسب الغبي ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة
لها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا
الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا لكل
من ادوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس
وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب و
انحطاطه اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا للمقام
بحسب السليقة او بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت
الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واراد بالكلام الكلام الفصيح
وبالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج
لحصوله بالمحسنات البديعية فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
للحال والمقام يعني اذا علم ان ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في
الحسن الذاتي الا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما يفيده اضافة المصدر

ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق انه
لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال
فليتأمل فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ يعني انه يقال كلام بليغ لكن لا من حيث
انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى اي الغرض المصوغ له الكلام
بالتركيب متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار
المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم
المجردة وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة
والعامل فيه قوله يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة فحيث
يقال ان اعجاز القرآن من جهة كونه في اعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى
اي ولبلاغة الكلام طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته
الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وما يقرب منه عطف على قوله
هو والضمير في منه عائد الى اعلى يعني ان الاعلى وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز
وهذا هو الموافق لما في المفتاح وزعم بعضهم انه عطف على حد الاعجاز والضمير
عائد اليه يعني ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه
نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد اوضحنا ذلك

في الشرح واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى
منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات
الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد
من اسباب الاخلال بالفصاحة ويتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى
المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وفي قوله يتبعها اشارة الى ان تحسين
هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ان هذه الوجوه انما تعد
محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم
لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ فعلم مما تقدم ان كل بليغ كلاما كان او متكلما على استعمال المشترك في معنييه
او على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة
مطلقا ولا عكس بالمعنى اللغوي اي ليس كل فصيح بليغا لجواز ان يكون كلام فصيح غير
مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود
بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال وعلم ايضا ان البلاغة في الكلام مرجعها
اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الجود الى الغنى الى
الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بلفظ

غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما
اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغاً لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة
ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها
والثانى اى تمييز الفصيح من غيره منه اى بعضه يتبين اى يوضح فى علم متن اللغة
كالغرابة وانما قال متن اللغة يعنى معرفة اوضاع المفردات لان اللغة اعم من ذلك
يعنى به يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى ان من تتبع الكتب المتداولة
واحاط بمعانى المفردات المانوسة يعلم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج
فهو غير سالم من الغرابة وبهذا تبين فساد ما قيل انه ليس فى علم متن اللغة ان بعض
الالفاظ يحتاج فى معرفته الى ان يبحث عنه فى الكتب المبسوطة فى اللغة او فى علم
الصرف كمخالفة القياس اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل
او فى علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظى او يدرك بالحس كالتنافر اذ به
يعرف ان مستشزر متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اى ما يبين
فى العلوم المذكورة او يدرك بالحس فالضمير عايد الى ما ومن زعم انه عايد الى ما
يدرك بالحس فقد سها سهواً ظاهراً ما عدا التعقيد المعنوى اذ لا يعرف بتلك
العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوى من غيره فعلم ان مرجع
البلاغة بعضها مبين فى العلوم المذكورة وبعضها مدرك بالحس وبقى الاحتراز
عن الخطاء فى تادية المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوى فمست الحاجة الى

علمين

علمين مفيدين لذلك فوضعوا علم المعانى للاول وعلم البيان للثانى واليه اشار بقوله
وما يحترز به عن الاول اى عن الخطاء فى تادية المعنى المراد علم المعانى وما يحترز به
عن التعقيد المعنوى علم البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد
الاختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة يتوقف على غيرهما من العلوم ثم
احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار
بقوله وما يعرف به وجوه التحسين [illegible] علم البديع ولما كان هذا المختصر فى علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده فى ثلثة فنون وكثير من الناس يسمى الجميع علم
البيان وبعضهم يسمى الاخيرين يعنى البيان والبديع علم البيان [illegible]
والثالث علم البديع ولا يخفى وجه المناسبة الفن الاول علم المعانى
قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة
لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شىء آخر وهو ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة وهو علم اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويجوز ان
يراد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات قال
يعرف به احوال اللفظ العربى اى هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة
كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكننا ان
نعرفه بذلك العلم وقوله التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال
التى ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك

مما لابد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع
ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث
انها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال لظهور ان ليس علم المعاني عبارة عن تصور
معاني التعريف والتنكير والتقديم والتاخير وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف
علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد باحوال
اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والاثبات والحذف و
غير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة
على ما اشير اليه في المفتاح وصرح في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم
والتاخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره والا
لما صح القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال
وقد حققنا ذلك في الشرح واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار
ان التاكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ
بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة انما وضعت لذلك وينحصر المقصود من
علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في الاجزاء لا [illegible] الكلي في الجزئيات
احوال الاسناد الخبري واحوال المسند اليه واحوال المسند واحوال
متعلقات الفعل والقصر والانشاء والفصل والوصل والايجاز والاطناب
والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل
على نسبة

احوال

الاول ح
والثاني ح
الثالث ح
الرابع ح

على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وهو تعلق احد الشيئين بالاخر
بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في
الانشائيات وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه او سلبه عنه خطأ
في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام
ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج
نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا
ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون النسبة المفهومة من الكلام
ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية او بالعكس فخبر اي فالكلام
خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وتحقيق ذلك ان الكلام
اما ان يكون نسبة بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى
كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين فهو الانشاء او تكون
نسبة بحيث تقصد ان لها نسبة خارجية تطابقه او لا تطابقه وهو الاخبار
لان النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لابد ان تكون بين الشيئين
في الخارج ومع قطع النظر عن الذهن لابد ان يكون بين هذين الشيئين في الواقع
نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا ذاك فان القيام
مثلا حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها
وهذا معنى وجود النسبة الخارجية والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد

مطلع ح

الاترى انك اذا قلت زيد قائم ح

والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلاً او في معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وما اشبه ذلك ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالمسند بل كل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام بيان سبب افرادها وجعلها ابوابا برأسها وقد لخصنا ذلك في الشرح تنبيه على تفسير الصدق والكذب الذي قد سبق اشارة ما اليه في قوله مطابقته او لا مطابقته اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما فقيل صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه اي كذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع يعني ان الشيئين الذين اوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد ان يكون بينهما نسبة في الواقع اي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها بان يكون احداهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب وقيل صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك

الاعتقاد خطأ اي غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم والظن وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد والكلام في ان المشكوك خبر او ليس بخبر مذكور في الشرح ثم استدل بقوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى الشهادة باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع وهو ان هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف او المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل

لهم معتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا
في نفس الامر فكانه قيل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق وح لا يكون
الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون
الصدق والكذب راجعين الى الاعتقاد والجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق
والكذب واثبت الواسطة وزعم ان صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد
بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اي اعتقاد انه غير
مطابق وغيرهما اي غير هذين القسمين وهي اربعة اعني المطابقة مع اعتقاد
عدم المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة
او بدون الاعتقاد اصلا ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب
بتفسيره اخص منه بالتفسيرين السابقين لانه اعتبر في الصدق والكذب
مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بناء على ان
اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
ح وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ضرورة فقد اعتبر
في التفسيرين السابقين على احدهما بدليل افترى على الله كذبا ام به جنة لان
الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر على ما يدل عليه قوله
اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل
منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة لا قوله ام به جنة على ما

سبق الى بعض الاوهام غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب
اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير
الصدق لانهم لم يعتقدوه اي لان الكفار لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون
في هذا المقام صدقه الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم
اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم وعلى هذا لا
يتوجه ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لانه لم يجعله
دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق فليتأمل ورد هذا
الاستدلال بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم
الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد
للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا
حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن
عمد احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث
يفيد ان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وانما قدم بحث الخبر
لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم قدم احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لان البحث انما هو عن احوال اللفظ

شرح علم المعاني

الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا انما يتحقق بعد تحقق الاسناد
والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد
المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجمل الخبرية كثيرا ما تورد
لاغراض اخر غير افادة الحكم او لازمه مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى حكاية
عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى وما اشبه ذلك بخبره متعلق بقصد افادة
المخاطب خبر ان اما الحكم مفعول الافادة او كونه اي كون المخبر عالما به اي بالحكم
والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها وكونه مقصودا للمخبر لا يستلزم
تحققه في الواقع وهذا مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا
فلا يخفى ان مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه ان القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته
له احتمال عقلي لا مدلوله ولا مفهوم للفظ فليفهم ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد
بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لانه
كلما افاد الحكم افاد انه عالم بالحكم وليس كلما افاد انه عالم بالحكم افاد نفس الحكم
لجواز ان يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما في قولنا لمن حفظ التورية قد حفظت
التورية وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يقصد
بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه وههنا
ابحاث شريفة سمحنا بها في الشرح وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين لعدم جريه

جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء كما يقال للعالم
التارك للصلوة الصلوة واجبة وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات
خطابية كثير في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه
كثير منه قوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى فينبغي اي اذا كان قصد
المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن
اللغو فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما
بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا
وبهذا تبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة
الى ذكره بل التحقيق ان الحكم والتردد فيه متنافيان استغني على لفظ المبني
للمفعول عن مؤكدات الحكم لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا وان كان
المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له بان حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحير في
ان الحكم بينهما وقوع النسبة او لا وقوعها حسن تقويته اي تقوية الحكم بمؤكد ليزيل
ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الاعجاز انه انما يحسن
التاكيد اذا كان للمخاطب ظن في خلاف حكمك وان كان المخاطب منكرا للحكم وجب
توكيده اي توكيد الحكم بحسب الانكار اي بقدره قوة وضعفا يعني يجب زيادة
التاكيد بحسب ازدياد الانكار ازالة له كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى

عليهم السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان و
اسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم
وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم
الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وقوله اذ كذبوا
مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلثة والا فالمكذب اولا اثنان و
يسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج
الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول
والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى
ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة اخراج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر وكثيرا
ما يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل كالسائل
اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح اي يشير له اي لغير السائل بالخبر فيستشرف
غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه لينظر
اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد
الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحا ما

ويشعر بانه قد حق عليهم العذاب فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم
هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم
عليهم بالاغراق ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير
المنكر شيء من امارات الانكار نحو جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا
على العرض فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض
من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح
معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم
رماح مؤكدا وفي البيت على ما اشار اليه الامام المرزوقي تهكم واستهزاء كانه
يرميه بانه من الضعف والجبن بحيث لو علم ان فيهم رماحا لما التفت لفت الكفاح
ولم تقو يده على حمل الرماح على طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك
الزحام يرميه بانه لم يباشر الشدائد ولم يدفع الى مضايق المجامع كانه
يخاف عليه ان يداس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غنائه
وضعف بنائه ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تأمله اي
شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره و
معنى كونه معه ان يكون معلوما مشاهدا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام
حق من غير تاكيد لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام وقيل
معنى كونه معه ان يكون معه موجودا في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي

في الارتياح ما لم يكن حاصلا عنده وقيل معناه ان تأمله شيء من العقل وفيه نظر
لان المناسب ح ان يقال ان تأمل به لانه لا يتأمل العقل بل يتأمل به نحو لا ريب
فيه ظاهر هذا الكلام انه مثال لجعل منكر الحكم كغيره وترك التاكيد لذلك و
بيانه ان معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغي ان يرتاب فيه
وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لما معهم من الدلائل
الدالة على انه ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه والاحسن ان يقال انه نظير لتنزيل وجود
الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما
نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التاكيد وهكذا اى مثل اعتبارات
الاثبات اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا
في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري تقول لخالي الذهن ما زيد
قائما او ليس زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس
ثم الاسناد مطلقا سواء كان انشائيا او اخباريا منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما
مجاز لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان
حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما
انما هو باعتبار الاسناد واوردهما في علم المعاني لانهما من احوال اللفظ فيدخلان
في علم المعاني وهي اى الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ماله اى الى شيء هذه اى

الفعل او معناه له اى لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول
فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم متعلق
بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع في الظاهر بقوله متعلق
بقوله له وبه وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه
الى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه
غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند
اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا
كمرض ومات واقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف اربعة الاول
ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المؤمن انبت الله البقل والثاني
ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل والثالث ما يطابق
الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الافعال كلها
وهذا المثال متروك في المتن والرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد نحو
قولك جاء زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب
اذ لو علمه المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة لجواز ان يكون المتكلم قد جعل علم السامع
بانه لم يجئ قرينة على انه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر و
منه اى من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا
مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل او معناه الى ملابس له اى للفعل او

معناه غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه يحق له يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول سواء كان ذلك الغير غيرا في الواقع
او عند المتكلم في الظاهر وبهذا سقط ما قيل انه ان اراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر
فلا حاجة الى قوله بتأول وهو ظاهر وان اراد غير ما هو له في الواقع خرج عنه قول
الجاهل انبت الربيع البقل مجازا باعتبار الاسناد الى السبب بتأول متعلق
باسناده والتأول انك تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه
من العقل وحاصله ان تنصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد الى ما هو
له اي للفعل وهذا اشارة الى تفصيل وتحقيق للتعريف ملابسات شتى اي مختلفة
جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان
والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها
فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول يعني ان
اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا للمفعول
حقيقة كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به يعني غير
الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل
ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز كقولهم عيشة راضية فيما
بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اعني
ما بني للمفعول واسند الى الفاعل لان السيل هو الذي يفعم اي يملأ

من افعمت الاناء ملأته وشعر شاعر في المصدر والاولى للتمثيل نحو جد جده
لان الشعر هنا بمعنى المفعول ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان لان
الشخص صائم في النهار والماء جار في النهر وبنى الامير المدينة في السبب
وينبغي ان تعلم ان المجاز العقلي يجري في النسب الغير الاسنادية ايضا من الاضافية
والايقاعية نحو اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ومال الاحبة بشقاق بينهما
ومكر الليل والنهار ونحو نومت الليل واجريت النهر مال الاحبة ولا تطيعوا
امر المسرفين والتعريف المذكور انما هو للاسنادي اللهم الا ان يراد بالاسناد
مطلق النسبة وههنا مباحث شريفة وشحنا بها الشرح وقولنا في التعريف بتأول
يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فان
هذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن لا تأول فيه لانه مراده و
معتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك فقوله بتأول يخرج ذلك كما يخرج
الاقوال الكاذبة وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لاخراج الاقوال
الكاذبة فقط وللتنبيه على هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد
مع انه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان اخراجه نحو قول
الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج
عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة
ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر الليالي

مجاز ما دام لم نعلم او لم نظن ان قايله اى قايل هذا القول لم يعتقد ظاهره اى
ظاهر الاسناد لانتفاء الاصرار الصادر لاحتمال ان يكون معتقدا للظاهر فيكون
من قبيل قول الجاهل انبت الربيع البقل كما استدل يعنى ما لم نعلم ولم نستدل
بشىء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب
الليالى فى قول ابى النجم ميز عنه اى عن الراس قنزعا عن قنزع هو الشعر المجتمع
فى نواحى الراس جذب الليالى اى مضيها واختلافها ابطئ او اسرعى حال من
الليالى اى مقولا فيها ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر مجاز خبران اى استدل
على ان اسناد ميز الى جذب الليالى مجاز بقوله متعلق باستدل اى قول ابى
النجم عقيبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اى ابا النجم او شعر
راسه قيل الله اى امره وارادته للشمس اطلعى فانه يدل على انه فعل الله وانه المبدئ
والمعيد والمنشئ والمفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتاويل انه زمان او
سبب واقسامه اى اقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان لغويتان نحو انبت
الربيع البقل او مجازان لغويان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد
باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات
والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة وكذا المراد بشباب
الزمان زمان ازدياد قواها النامية وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوة

الحيوان

الحيوان فى زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة او مختلفان
بان يكون احد الطرفين حقيقة والاخر مجازا نحو انبت البقل شباب الزمان
فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع فى عكسه ووجه
الانحصار فى الاربعة على ما ذهب اليه المص ظاهر لان اشتراط فى المسند
ان يكون فعلا او فى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز
وهو اى المجاز العقلى فى القران كثير اى كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله
حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فى القران على كثير لقصد الاهتمام اذا
تليت عليهم آياته اى آيات الله زادتهم ايمانا اسند هذه الزيادة وهى
فعل الله الى الآيات لكونها سببا يذبح ابناءهم نسب التذبيح الذى هو
فعل الجيش الى فرعون لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن
آدم وحواء وهو فعل الله الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به
لتتقون اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا
نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم
والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن او عن
طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها اى
ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى مكانه وهو لله تعالى حقيقة و

وغير مختص بالخبر عطف على قوله كثير اي وهو غير مختص بالخبر وانما قال ذلك لان تسميته
بالمجاز في الاثبات وايراده في احوال الاسناد الخبري يوهم اختصاصه بالخبر بل يجري
في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا فان البناء فعل العملة وهامان سبب
آمر وكذا قولك لينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما
اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك
عنه وكذا قولك ليت النهر جار وقوله اصلاتك تأمرك ولا بد له اي للمجاز
العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم
عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم افناه قيل الله او معنوية
كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من
جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به
لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك لظهور استحالة
قيام المحبة بالمحبة او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند لاستحالة قيام
هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكنا عقلا وصدوره عطف على
استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد في مثل اشاب الصغير البيت
فانه يكون قرينة معنوية على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي
مجاز لا يقال هذا داخل في الاستحالة لانا نقول لا نسلم ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير
من ذوي العقول واحتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في

المجاز

المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون حقيقة فمعرفة
فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة اما ظاهرة كما في قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم اي ما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل
كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا
اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال
يظهر بعد التأمل والامعان وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه
حيث زعم انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل يكون الاسناد اليه حقيقة
فانه ليس لسرتني في سرتني رؤيتك ولا ليزيدك في يزيدك وجهه حسنا فاعل يكون
الاسناد اليه حقيقة وكذا اقدمني بلدك حق لي على فلان بل الموجود ههنا هو السرور
والزيادة والقدوم واعترض عليه الامام فخر الدين الرازي بان الفعل لا بد ان
يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه
الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فزعم صاحب المفتاح ان اعتراض الامام حق
وان فاعل هذه الافعال هو الله وان الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه
المصنف وظني ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ وانكره اي المجاز العقلي السكاكي
وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه
قرينة للاستعارة وهذه معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة

بالكناية وهي عند السكاكي ان نذكر المشبه ونريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان
ننسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان نشبه المنية بالسبع ثم نفردها
بالذكر ونضيف اليها شيئا من لوازم السبع فنقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء
على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات
الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس
غيره اي غير هذا المثال وحاصله ان يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود
الفعل به ثم نفرد الفاعل المجازي بالذكر وننسب اليه شيئا من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه
اي فيما ذهب اليه السكاكي لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة
راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي
وقد ذكرناه وهو يقتضي ان يكون المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون
المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وهذا
مبني على ان المراد بعيشة وضمير راضية واحد ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما
الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازم
من مذهبه لان المراد بالنهار فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووجوبها
كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهذا اولى بالتمثيل ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله
تعالى يا هامان ابن لي لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم واللازم باطل لان النداء
له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض

الباب الثاني احوال المسند اليه

ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض على السمع من الشارع لان اسماء
الله تعالى توقيفية واللازم باطل لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند
القائلين بان اسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم
كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهبه في
الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة وليس كذلك بل المشبه
به ادعاء ومبالغة لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت
بفلان هو السبع حقيقة والسكاكي مصرح بذلك في كتابه والمصنف لم يطلع عليه و
لانه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك
مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام
على الاستعارة كما صرح به السكاكي والجواب انه انما يكون مانعا اذا كان ذكرهما
على وجه ينبئ عن التشبيه بدليل انه جعل ~~قوله قد زر ازراره على القمر~~ من باب الاستعارة
مع ذكر الطرفين وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية اجاب
عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ايراداته لا اولى
اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وعدم المسند اليه على المسند
لما سياتي اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لكونه عبارة عن عدم الاتيان به و
عدم الحادث سابق على وجوده وذكره ههنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك

تنبيها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه حتى انه اذا
لم يذكر فكانه اتى به ثم حذف بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فكانه ترك من
اصله فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر لدلالة القرينة عليه وان كان في
الحقيقة هو ركنا من الكلام او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل
واللفظ فان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف
على دلالة العقل وهو اقوى لافتقار اللفظ اليه وانما قال تخييل لان الدال حقيقة
عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن كقوله قال لي كيف انت قلت عليل مريض
لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة
هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه
بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او
عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او تأتي الانكار اي تيسره لدى
الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على ان المراد زيد ليتأتى لك ان تقول ما
اردت زيدا بل غيره او تعينه والظاهر ان ذكر الاحتراز عن العبث مغن
عن ذلك ذكره لامرين احدهما الاحتراز عن سوء الادب فيما ذكروا له
من المثال وهو خالق لما يشاء فاعل لما يريد اي الله والثاني التوطئة والتمهيد
لقوله او ادعاء التعين له نحو وهاب الالوف اي السلطان او نحو ذلك كضيق
المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر او سآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن

ملالت
تنگ دل شدن

او

او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال وكالاخفاء
عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال على تركه مثل رمية
من غير رام او على ترك نظائره مثل الرفع على المدح او الذم او الترحم واما
ذكره اي ذكر المسند اليه فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه
او للاحتياط لضعف التعويل اي الاعتماد على القرينة او التنبيه على غباوة
السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من
ربهم واولئك هم المفلحون او اظهار تعظيمه لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو
امير المؤمنين حاضر او اهانته اي اهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على الاهانة
مثل السارق اللئيم حاضر او التبرك بذكره مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قائل هذا القول او استلذاذه مثل الحبيب حاضر او بسط الكلام حيث الاصغاء
مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا
يطال الكلام مع الاحباء وعليه قوله تعالى حكاية هي عصاي اتوكأ عليها وقد
يكون الذكر للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون
له سبيل الى الانكار واما تعريفه اي ايراد المسند اليه معرفة وانما قدم ههنا التعريف
وفي المسند التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير
فبالاضمار لان المقام للتكلم نحو انا ضربت او الخطاب نحو انت ضربت او الغيبة
نحو هو ضرب لتقدم ذكره لفظا تحقيقا او تقديرا او معنى لدلالة لفظ عليه او قرينة

نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل

حالة لتيه واما حكما واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف
على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب
مع معين الى غيره اي الى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو و
لو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لا يريد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا
قصدا الى تفظيع حالهم اي تناهت حالهم في الظهور لاهل المحشر الى حيث يمتنع
خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا
الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب
وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على
حذف المضاف وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع
جميع مشخصاته لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما
عداه واحترز بهذا عن احضاره باسم جنس نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع
ابتداء اي اول مرة واحترز به عن نحو جاءني زيد وهو راكب فانه مختص به اي المسند
اليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم و
المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام والاضافة وهذه القيود
لتحقيق مقام العلمية والا فالقيد الاخير مغن عما سبق وقيل احترز بقوله ابتداء عن
الاحضار بشرط كما في الضمير الغائب والمعرف بلام العهد فانه بشرط تقدم ذكره والموصول
فانه بشرط تقدم العلم بالصلة وفيه نظر لان جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم فانه

مشروط

مشروط بتقدم العلم بالوضع نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة و
عوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم و
زعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي
انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا
المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله
اسما لمفهوم كلي لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة او تعظيم
او اهانة كما في الالقاب الصالحة لذلك مثل ركب علي وهرب معاوية او كناية
عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الاول
اعني الاضافي لان معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه انه جهنمي فيكون
انتقالا من الملزوم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا القدر كاف في الكناية
وقد قيل في هذا المقام ان الكناية كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه اي جواد لا
الشخص المسمى بحاتم ويقال رايت ابا لهب جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة
لا كناية على ما سبق ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا الى
كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمي ولم يقل به احد ومما يدل على فساد ذلك
انه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى تبت يدا ابي لهب ولا
شك ان المراد به الشخص المسمى بابي لهب لا كافر آخر او ايهام استلذاذه اي وجدان
العلم لذيذا نحو قوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى

من البشر او التبرك به او الالتذاذ وبحد الشنيع او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل
وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده
اسما موصولا لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان
معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او كليهما علم بغير الصلة نحو الذين
في بلاد الشرق لا نعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام او استهجان التصريح
بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام
وقيل تقرير المسند وقيل تقرير المسند اليه نحو وراودته التي هو اي يوسف والمراودة
مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع
لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه
وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والمسند اليه هو قوله التي هو في بيتها
عن نفسه متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وطهارة ذيله
والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد
عنها ولم يفعل كان غاية في النزاهة وقيل هو تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط
والالفة وقيل تقرير المسند اليه لامكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة العزيز
او زليخا والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظني انها مثال لها
ولاستهجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح او التفخيم اي التعظيم والتهويل نحو
فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى او تنبيه المخاطب على

خطاء نحو ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان
تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن
ما ليس في قولك ان القوم الفلاني او الايماء اي الاشارة الى وجه بناء الخبر اي
الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طريقته يعني
يأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من
الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي
فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه من جنس العقاب والاذلال وهو قوله سيدخلون
جهنم داخرين ومن الخطاء في هذا المقام تفسير الوجه في قوله الى وجه بناء الخبر بالعلة
والسبب وقد استقصينا ذلك في الشرح ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا
يجعل المسند اليه موصولا ... الى بعض الاوهام ربما جعل ذريعة اي وسيلة
الى التعريض بالتعظيم لشأنه اي لشأن الخبر نحو ان الذي سمك اي رفع السماء
بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم
كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس
الرفعة والبناء عند من له ذوق ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل
من رفع السماء التي لا بناء اعظم منها وارفع او ذريعة الى تعظيم شأن غيره اي
غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه
مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب وربما جعل ذريعة الى الاهانة
عليه السلام

لشأن ظهر نحو ان الذی لایحسن معرفة النحو قد صنف فیه او لشأن غیره نحو ان
الذی یتبع الشیطان فهو خاسر وقد یجعل ذریعة الی تحقیق الخبر ای جعله محققا ثابتا نحو
ان التی ضربت بیتا مهاجرة بکوفة الجند غالت ودّها غول فان فی ضرب البیت
بکوفة والمهاجرة الیها ایماء الی ان طریق بناء الخبر مما ینبئ عن زوال المحبة وانقطاع
المودة ثم انه یحقق زوال المودة ویقرره حتی کانه برهان علیه وهذا معنی تحقیق الخبر
وهو مفقود فی مثل ان الذی سمک السماء اذ لیس فی رفع الله السماء تحقیق وتثبیت
لبنائه لهم بیتا فظهر الفرق بین الایماء وتحقیق الخبر وبالاشارة ای تعریف المسند
الیه بایراده اسم اشارة لتمییزه ای المسند الیه اکمل تمییز لغرض من الاغراض نحو
هذا ابو الصقر فردا نصب علی المدح او علی الحال فی محاسنه من نسل شیبان
بین الضال والسلم وهما شجرتان بالبادیة یعنی یقیمون بالبادیة لان فقد العز فی الحضر
او التعریض بغباوة السامع حتی کانه لایدرک غیر المحسوس نحو اولئک آبائی
فجئنی بمثلهم اذا جمعتنا یا جریر المجامع او بیان حاله ای المسند الیه فی القرب او
البعد او التوسط کقولک هذا او ذلک او ذاک زید واخّر ذکر التوسط لانه انما یتحقق
بعد تحقق الطرفین وامثال هذه المباحث تنظر فیها اللغة من حیث ان هذا مثلا
للقریب وذاک للمتوسط وذلک للبعید وعلم المعانی من حیث انه اذا ارید بیان
قرب المسند الیه یؤتی بهذا وهو زائد علی اصل المراد الذی هو الحکم علی المسند الیه
المذکور المعبر عنه بشیء یوجب تصوره علی ای وجه کان او تحقیره ای تحقیر المسند الیه

بالقرب نحو اهذا الذی یذکر آلهتکم او تعظیمه بالبعد نحو الم ذلک الکتاب تنزیلا
لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة او تحقیره بالبعد کما یقال ذلک اللعین فعل کذا
تنزیلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ولفظ ذلک
صالح للاشارة الی کل غائب عینا کان او معنی وکثیرا ما یذکر المعنی المتقدم بلفظ
ذلک لان المعنی غیر مدرک بالحس فکانه بعید او للتنبیه ای تعریف المسند
الیه بالاشارة للتنبیه عند تعقیب المشار الیه باوصاف ای عند ایراد
الاوصاف علی عقب المشار الیه یقال عقبه فلان اذا جاء علی عقبه ثم تعدیه
بالباء الی المفعول الثانی تقول عقبته بالشیء اذا جعلت الشیء علی عقبه وبهذا
ظهر فساد ما قیل ان معناه عند جعل اسم الاشارة بعقب اوصاف علی انه متعلق
بالتنبیه ای للتنبیه علی ان المشار الیه جدیر بما یرد بعده ای بعد اسم الاشارة
من اجلها متعلق بجدیر ای حقیق بذلک لاجل الاوصاف التی ذکرت بعد المشار
الیه نحو الذین یؤمنون بالغیب ویقیمون الصلوة الی قوله اولئک علی هدی
من ربهم واولئک هم المفلحون عقب المشار الیه وهو الذین یؤمنون باوصاف
متعددة من الایمان بالغیب واقام الصلوة وغیر ذلک ثم عرف المسند الیه
بالاشارة تنبیها علی ان المشار الیهم احقاء بما یرد بعد اولئک وهو کونهم علی
الهدی عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذکورة
وباللام ای تعریف المسند الیه باللام للاشارة الی معهود ای الی حصة من الحقیقة معهودة

وباللام اي بتعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة

لشأن ظهوره او ان الذي لا يحسن معرفة النحو قد صنف فيه او لشأن غيره او ان

الذي يتبع الشيطان فهو خائب ومدخل دربه الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا نحو

ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت

بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع

المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر

وهو مفقود في مثل ان الذي سمك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت

لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر وبالاشارة اي تعريف المسند

اليه بايراده اسم اشارة لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز لغرض من الاغراض نحو

هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان

بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر

او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اولئك آبائي

فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او

البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر التوسط لانه انما يتحقق

بعد تحقق الطرفين وامثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث ان هذا مثلا

للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان

قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه

المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على اي وجه كان او تحقيره اي تحقير المسند اليه

لشأن عظيم وان الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه او لشأن عدم وان
الذي يتبع الشيطان فهو خائب ومدخل في زمرة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا ثابتا نحو
ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت
بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع
المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
وهو مفقود في مثل ان الذي سمك السماء اذ ليس في رفع الله السماء تحقيق وتثبيت
لبنائه لهم بيتا فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر وبالاشارة اي تعريف المسند
اليه بايراده اسم اشارة لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز لغرض من الاغراض نحو
هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان
بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية
او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس نحو اولئك آبائي
فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او
البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر التوسط لانه انما يتحقق
بعد تحقق الطرفين وامثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث ان هذا مثلا
للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان
قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه
المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على اي وجه كان او تحقيره اي تحقير المسند اليه

وباللام اي بتعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة

بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة نحو عهدت فلانا اذ ادركته و
لقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر
الذى طلبت امرأة عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت تلك الانثى لها اى
لامرأة عمران فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب
انى وضعتها انثى لكنه ليس من كلام الله والذكر اشارة الى ما سبق كناية فى قوله تعالى
رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور
دون الاناث وهو قول امرأة ... او لاستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به
نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد او للاشارة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من
المرأة وقد ياتى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى الذهن
لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة
المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن و
جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئى
من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى
بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك
ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج ومثله قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب

وهذا

وهذا فى المعنى كالنكرة وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه
مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وانما قال كالنكرة
لما بينهما من تفاوت ما وهو ان النكرة معناها بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا
معناه نفس الحقيقة وانما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاكل فيما مر
فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سيان وباعتبار نفسهما مختلفان ولكونه فى المعنى كالنكرة قد
يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وقد يفيد
المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفى خسر اشير باللام
الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى ولا من حيث تحققها فى ضمن
بعض الافراد بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى
فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهنى او الاستغراق
هى لام الحقيقة حمل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير فى قوله
وقد ياتى وقد يفيد عائد الى اللام المشار بها الى الحقيقة ولا بد فى لام الحقيقة من
ان يقصد بها الماهية باعتبار حضورها فى الذهن ليتميز عن اسماء الاجناس
النكرات مثل الرجعى ورجعى واذا اعتبر الحضور فى الذهن فوجه امتيازه عن
تعريف العهد ان لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان او
اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد وهو
اى الاستغراق ضربان حقيقى وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة

نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل
فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا قيل المثال مبني على مذهب المازني
والا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم
الفاعل بمعنى الحدوث دون نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل لانهم قالوا
هذه الصلة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم فالمراد
تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا مما
ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا و
استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع
بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين والجمع يتناول كل جماعة
بدليل انه لا يصح لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا
يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم واما في المعرف فلا
بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكره اكثر ائمة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء واشار اليه ائمة التفسير وقد اشبعنا الكلام
في هذا المقام في الشرح فليطالع ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد
الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق على تعدده وهما متنافيان اجاب عنه
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف

النفي والتعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على
معنى الوحدة وامتناع وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي
المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع
وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في الدينار الصفر والدرهم
البيض وبالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف لانها
اي الاضافة اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع نحو هواي اي مهويي وهذا
اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة
لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب
في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب المستتبع و
الجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر او
لتضمنها اي تضمن الاضافة تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او
غيرهما كقولك في تعظيم المضاف اليه عبدي حضر تعظيما لك بان لك عبدا وفي تعظيم
المضاف عبد الخليفة ركب تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة وفي تعظيم غير المضاف والمضاف
اليه عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند
اليه المضاف وغيره اصنف اليه المسند اليه وهذا معمول له او لتضمنها تحقيرا للمضاف
نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام
جليس زيد او لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو

تنكير المسند اليه

اهل البلد علوا كذا او لانه يمنع من التفصيل مانع مثل عدم البعض على البعض نحو علماء البلد حاضرون الى غير ذلك من الاعتبارات واما تنكيره اى تنكير المسند اليه فللافراد اى للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة او التعظيم او التحقير كقوله له حاجب اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف حاجب اى مانع حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقيقا كما فى الابل او تقديرا كما فى الرضوان وكذا التحقير والتقليل وللاشارة الى ان بينهما فرقا قال وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وذوو آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل نحو حصل لى منه شىء اى حقير قليل ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اى خلق كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة ابيه المختصة او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب ومن تنكير غيره للتعظيم فاذنوا بحرب من الله ورسوله اى بحرب عظيم

وللتحسر ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف والمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغا مع امتناع ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدر ضربته لا يحتمل الا الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره وكما ان التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظ البعض كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى واما وصفه اى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انسب ههنا واوفق بقوله واما بيانه واما الابدال منه اى واما ذكر النعت له فلكونه اى الوصف بمعنى المصدر والاحسن ان يكون بمعنى النعت على ان يراد باللفظ احد معنييه وبضميره معناه الآخر على ما سبق فى البديع مبينا له اى المسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه الاوصاف مما توضح الجسم وتقع تعريفا له ونحوه فى الكشف اى مثل هذا القول فى كون الوصف للكشف والايضاح وان لم يكن وصفا للمسند اليه قوله الالمعى الذى يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا فان الالمعى معناه الذكى المتوقد والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه ولكنه ليس بمسند اليه لانه مرفوع على انه خبر ان فى البيت السابق اعنى قوله

الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى شئ

ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعنى او لكون الوصف مخصصا للمسند اليه اى مقللا اشتراكه او رافعا احتماله وفى عرف النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال فى المعارف نحو زيد التاجر عندنا فان وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره او لكون الوصف مدحا او ذما نحو جاءنى زيد العالم او الجاهل حيث يتعين الموصوف اعنى زيدا قبل ذكره اى ذكر الوصف والا لكان الوصف مخصصا او لكونه تاكيدا نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كقوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واما توكيده اى توكيد المسند اليه فللتقرير اى تقرير المسند اليه اى تحقيق مفهومه ومدلوله اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءنى زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم نحو انا عرفت او المحكوم عليه نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى او لا غيرى وفيه نظر لانه ليس من تاكيد المسند اليه فى شئ وتاكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط وسيجئ المصنف هذا او لدفع توهم التجوز اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان القطع بعض غلمانه او لدفع توهم السهو نحو جاءنى

الاسناد والقطع الى الامير مجاز

وانا القاطع

زيد

زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائى عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءنى القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم واما بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم ان يكون الثانى اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم يختص به كقوله والمؤمن العائذات الطير فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس اسما يختص بها وقد يجئ عطف البيان لغير الايضاح كما فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به للمدح لا للايضاح كما تجئ الصفة لذلك واما الابدال منه اى من المسند اليه فلزيادة التقرير من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير وهذا من عادة افتنان صاحب المفتاح حيث قال فى التاكيد للتقرير وهنا لزيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة وهى الايماء الى ان الغرض من البدل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التاكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو جاءنى زيد اخوك فى بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير وجاءنى القوم اكثرهم فى بدل البعض وسلب زيد ثوبه فى بدل الاشتمال

لطيفة

وبيان التوزيع فيهما ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا حتى كانه مذكور اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان معناه ان يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وبالجملة يجب ان يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره ولهذا صرحوا بان نحو جاءني زيد اخوه بدل غلط لا بدل اشتمال كما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بان المجيئين كانا معا او مترتبين مع مهلة او بلا مهلة واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه وما يقال من انه احتراز عن نحو جاءني زيد جاءني عمرو من غير عطف بل على الحذف الى الجملة فليس بشيء اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل يحتمل ان يكون اضرابا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة او بلا مهلة كذلك اي مع اختصار

واحترز

واحترز بقوله كذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند الا ان الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على ان اجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها ان يجعل المتبوع اولا والتابع ثانيا من حيث انه اقوى من اجزاء المتبوع او اضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي فان قلت في هذه الثلاثة ايضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل او لتفصيلهما معا قلت فرق بين ان يكون الشيء حاصلا من الشيء وبين ان يكون مقصودا منه وتفصيل المسند اليه في هذه الثلاثة وان كان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات او النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ففي هذه الامثلة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلوما وانما سيق الكلام لبيان ان مجيء احدهما كان بعد الآخر فليتأمل وهذا البحث مما اورده الشيخ في دلائل الاعجاز ووصى بالمحافظة عليه او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا ولكن ايضا للرد الى الصواب الا انه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو ما جاءني زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا وفي كلام النحاة ما

اتيان ضمير الفصل لتعقيب المسند اليه

يشعر بانه انما يبال لمن اسند اليها عنهما جميعا او صرف الحكم عن المحكوم عليه
الى المحكوم عليه آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن
المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل في حكم المسكوت
عنه لا ان ينفي عنه الحكم قطعا خلافا لبعضهم ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا
في المنفي ان جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه او متحقق
الحكم له حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمروا لم يجئ كما هو مذهب المبرد وان
جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى ما جاءني زيد بل عمرو جاء كما هو مذهب
الجمهور ففيه اشكال او الشك من المتكلم او التشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك
نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او
التخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان في الاباحة
يجوز الجمع بخلاف التخيير واما فصله اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل
فلانه اي الفصل من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه
وفي اللفظ مطابق له فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند
اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى
عمرو فالباء في قوله فلتخصيصه بالمسند مثلها في قولهم خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته
دون غيره كانك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر اي منفردا به والمعنى ههنا
جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت

له المسند

تقديم المسند اليه

له المسند كما قال في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك واما تقديمه اي تقديم
المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يكفي في التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لابد ان يبين
ان الاهتمام من اي جهة وباي سبب فلذا فصله بقوله اما لانه اي تقديم المسند اليه
الاصل لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في الذكر ايضا مقدما
ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل اذ لو كان امر يقتضي العدول عنه فلا يقدم
كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على المعمول واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع
لان في المبتدأ تشويقا اليه اي الى الخبر كقوله والذي حارت البرية فيه حيوان
مستحدث من جماد يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس
بنفساني ودليل ماجاء بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني
بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل علة
لتعجيل المسرة او التطير علة لتعجيل المساءة نحو سعد في دارك لتعجيل المسرة والسفاح
في دار صديقك لتعجيل المساءة واما لايهام انه اي المسند اليه لا يزول عن الخاطر
لكونه مطلوبا او انه يستلذ لكونه محبوبا واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه او تحقيره
او ما اشبه ذلك قال عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر
الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه ان ولي المسند اليه حرف النفي اي وقع بعدها بلا فصل
نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم و
ثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع من سواك

لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه او انفرادك دونه

ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير

لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيرى لان مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول

لغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفيها عنه وهما متناقضان ولا ما انا رايت

احدا لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد من الناس

لانه قد نفى عن المتكلم الروية على وجه العموم فى المفعول فيجب ان يثبت لغيره

على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى ولا ما انا ضربت

الا زيدا لانه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان

المستثنى منه مقدر عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره

تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما فعام وان خاصا فخاص وفى هذا المقام مباحث

وشحنا بها الشرح والا اى وان لم يل المسند اليه حرف النفى بان لا يكون

فى الكلام حرف نفى او يكون حرف النفى متأخرا عن المسند اليه فقد يأتى التقديم

للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اى غير المسند اليه المذكور

به اى بالخبر الفعلى او زعم مشاركته اى مشاركة الغير فيه اى فى الخبر الفعلى

نحو انا سعيت فى حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعى فيكون قصر قلب او

زعم مشاركته لك فى السعى فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول اى على تقدير

كونه ردا على من زعم انفراد الغير نحو لا غيرى مثل لا زيد ولا عمرو ولا من

سواه

سواه اى لانه الدال صريحا على نفى شبهة ان الفعل صدر عن الغير ويؤكد على الثانى

اى على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة نحو وحدى مثل منفردا ومتوحدا

غير مشارك لانه الدال صريحا على ازالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل والتأكيد

انما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع وقد يأتى لتقوية الحكم وتقريره فى ذهن

السامع دون التخصيص نحو هو يعطى الجزيل قصدا الى تحقيق انه يفعل اعطاء الجزيل

وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتى التقديم

للتخصيص وقد يأتى للتقوى فالاول نحو انت ما سعيت فى حاجتى قصدا الى تخصيصه

بعدم السعى والثانى نحو انت لا تكذب وهو لتقوى الحكم المنفى وتقريره فانه اشد

لنفى الكذب من لا تكذب لما فيه من تكرار الاسناد المفقود فى لا تكذب واقتصر

المصنف على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه كما اشار اليه

بقوله وكذا من لا تكذب انت يعنى انه اشد لنفى الكذب من لا تكذب انت مع

ان فيه تأكيدا لانه اى لان لفظ انت او لان لا تكذب انت لتأكيد المحكوم عليه بانه

ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو او التجوز او النسيان

لا لتأكيد الحكم لعدم تكرار الاسناد وهذا الذى ذكر من التخصيص تارة والتقوى

اخرى ان بنى الفعل على معرف وان بنى على منكر افاد التقديم تخصيص الجنس

او الواحد به اى بالفعل نحو رجل جاءنى اى لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا

رجلان فيكون تخصيص واحد وذلك لان اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والوحدة

المعنى اي الواحد ان كان مفردا او الاثنين ان كان مثنى او الزائد عليه ان كان جمعا
فاصل التنكير المفرد ان يكون لواحد من الجنس فقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد
فقط والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز انه لا فرق بين المعرفة والنكرة في ان
البناء عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك
اي على ان التقديم يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل فان مذهب الشيخ انه
ان ولي حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان
الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا ومذهب السكاكي انه ان
كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع وان كان معرفا فقد يكون للتقوي وقد يكون
للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه قال
التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا
معنى تاكيدا لفظا نحو انا قمت وقدر عطف على جاز يعني افادة التخصيص مشروطة بشرطين
احدهما جواز التقدير والثاني ان يعتبر ذلك اي يقدر انه كان في الاصل مؤخرا والا
اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم الا تقوي الحكم سواء جاز تقدير التاخير كما مر في نحو
انا قمت ولم يقدر او لم يجز تقدير التاخير اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان
اصله قام زيد فيقدم لما سيذكر ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جاءني
مفيدا للتخصيص لانه اذا اخر فهو فاعل لفظا لا معنى استثناه السكاكي واخرجه من هذا

الحكم بان جعله في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى لا لفظا بان يكون بدلا من الضمير الذي هو
فاعل لفظا وهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين
ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان الاصل في رجل جاءني جاءني رجل على ان
رجل ليس بفاعل بل هو بدل من ضمير في جاءني كما ذكر في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان
الواو في اسروا فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص
اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى
ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير اعتبار
التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر دون المعرف فان قيل فيلزمه ابراز
الضمير في مثل جاءاني رجلان وجاؤني رجال فالاستعمال بخلافه قلنا ليس المراد ان المرفوع في
قولنا جاءني رجل بدل لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد ان في مثل
قولنا رجل جاءني يقدر ان الاصل جاءني رجل على ان رجلا بدل لا فاعل ففي مثل رجال
جاؤني يقدر ان الاصل جاؤا رجال ثم قال السكاكي وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب
واعتبار التقديم والتاخير فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر
بان معناه رجل جاءني لا امراة ولا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من
التخصيص اما على التقدير الاول يعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر
لا يكون الا شرا واما على التقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان استعماله اي لنبو
تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران

وهذا ظاهر واذ قد صح الآية بتخصيصه حيث تأوله بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي
وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص تفظيع شأن الشر بتنكيره اي
جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون
تخصيصا نوعيا والمانع انما كان من التخصيص الجنسي او الواحدي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر
اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما
اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكم وكذا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لأن امتناع تقديم الفاعل
انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يقال في نحو زيد قام انه كان في الاصل
قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في نحو جرد قطيفة انه كان في الاصل قطيفة جرد
وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه النحاة الا في العطف في
ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بان في حالة تقديم الفاعل لتحمل مسندا يلزم خلو
الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد لأن هذا اعتبار محض ثم لا نسلم انتفاء
التخصيص في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير
تقدير التقديم كما ذكره السكاكي من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكي
لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن لزم ذلك من كلامه في المفتاح حيث قال انما
يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ثم لا نسلم امتناع ان يراد
المهر شر لا خير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس

الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه
اي لتضمن قائم الضمير مثل قام فيه فيحصل للحكم تقو وشبهه اي شبه السكاكي مثل قائم المتضمن
للضمير بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم
وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل
وبهذا الاعتبار قال ويقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا
عطفا على تضمنه يعني ان قوله يقرب مشعر بان فيه شيئا من التقوي وليس مثل التقوي
في زيد قام فالاول لتضمن الضمير والثاني لشبهه بالخالي عن الضمير ولهذا اي ولشبهه بالخالي
عن الضمير لم يحكم بانه اي نحو مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا جملة ولا عومل
قائم مع الضمير معاملتها اي معاملة الجملة في البناء في مثل رجل قائم رجلا قائما رجل قائم
ومما يرى تقديمه اي ومن المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل
وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل
وانت تجود من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بالمثل والغير انسان آخر
مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي
عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره
مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم لكونه
اي التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات
الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ والتقديم لافادة التقوي اعون على ذلك وليس معنى
قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير
لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه في دلائل الاعجاز وقد يقدم المسند اليه

المسند بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم
عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما
لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد
عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي
كون التقديم مفيدا للعموم دون التاخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل
لتقرير المعنى الحاصل قبله على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان التاسيس
راجح لان الافادة خير من الاعادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس اما
في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها
بثبوت عدم القيام للانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول
واما الاهمال فلانه لم يكن فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه
الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود
الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة
بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان
يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق
عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق
السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بنفي الحكم عن كل فرد او بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض
وايا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض
ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل

فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على
نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر ترجيحا للتاسيس على التاكيد واما في صورة
التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من
ان المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة في سياق النفي حال
كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون
كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول
فيجب ان يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى آخر وذلك لان كلا في هذا
المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل
ان التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد
دخول كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتاسيس الراجح دون التاكيد المرجوح وفيه
نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان
لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده
الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد
لهذا المعنى بالاسناد الثاني اي الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه
فلا يكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى
انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر
وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى انما افاده الاسناد الى لفظ كل لا شيء آخر حتى
يكون كل تاكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي

حمل عليه قيل كل كان كل للتاكيد ولا نعني ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد التاكيد
الاصطلاحي اما لو اريد بذلك ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فالمدعا
الممنوع ظاهر بل توجه ما اشار اليه بقوله ولان الصورة الثانية يعني السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت
على الثانية اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي
القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا
بدونه وح فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب لم يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس اذ لا تاسيس اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على
الاخر وما يقال ان دلالة لم يقم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام و
دلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا ففيه نظر اذ لو
اشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي
الحكم عن الجملة تاكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى التزام ولان
النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما
ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من
افراد الموضوع والبيان لا بد له من مبين ولا دلالة ههنا لشيء يدل
على ان الحكم فيها على كل افراد الموضوع ولا نعني بالسور سوى هذا
وح يندفع ما قيل انها في قوة المهملة باعتبار عدم السور وقال

وقال عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء
كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او
معمولة للفعل المنفي الظاهر انه عطف على داخلة وليس بسديد لان الدخول في حيز
النفي شامل لذلك وكذا لو عطفتها على اخرت بمعنى او جعلت معمولة لان التاخير
عن ادات النفي ايضا شامل له اللهم الا ان تخصص التاخير بما اذا لم تدخل الاداة
على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والاولى انه اعم من ان يكون فاعلا او معمولا ل
او تاكيدا لاحدهما او غير ذلك نحو ما جاءني القوم كلهم في تاكيد الفاعل او ما جاء
كل القوم في الفاعل وتقديم التاكيد لان كلا اصل فيه او لم آخذ كل الدراهم في
المفعول المتاخر او كل الدراهم لم آخذ في المفعول المتقدم وكذا لم آخذ الدراهم
كلها والدراهم كلها لم آخذ ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا
الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه
كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف المذكور في الكلام او افاد تعلقه
اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او
الوصف وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال والحق ان هذا الحكم
اكثري لا كلي بدليل قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم
ولا تطع كل حلاف مهين والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على

وضع المضمر موضع المظهر

النفي لفظا ولم يقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عم لما قال له ذو اليدين اسم واحد من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين أقصرت الصلوة بالرفع فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبي عم والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما ان جواب ام اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما الثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ومعلوم ان ثبوت البعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع وعليه اي على عموم النفي عن كل فرد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب ولافادة الرفع هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه اي لم اصنعه واما تاخيره اي تأخير المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم المسند اليه

ذكره

وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل وانما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا خبره فيحتمل عنده ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا ويكون التزام افراد الضمير حيث لم يقل نعموا من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامدة وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشأن او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر لعدم التقدم واعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشأن انما يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة فقوله هي زيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في البابين بقوله ليتمكن ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ولا يخفى ان هذا لا يحسن في باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار وقد يعكس وضع المضمر موضع المظهر اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الذي وضع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله

كم عاقلٍ عاقلٍ هو وصف عاقل الأول بمعنى كامل العقل متناهٍ فيه أعيت
أي أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت مذاهبه أي طرق معاشه و
جاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الأوهام حائرةً وصيّر العالم
النحرير المتقن من نحر الأمور علماً أي أتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع
العدل الحكيم فقوله هذا إشارة إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الإضمار فعدل إلى اسم الإشارة
لكمال العناية بتمييزه ليُري السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين هو
الذي له الحكم العجيب وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا فالحكم
البديع هو الذي أثبت للمسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة أو التهكم عطف
على كمال العناية بالسامع كما إذا كان السامع فاقد البصر أو لا يكون ثمة مشار
إليه أصلا أو النداء على كمال بلادته أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير
المحسوس أو على كمال فطانته بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس أو
ادعاء كمال ظهوره أي ظهور المسند إليه وعليه أي على وضع اسم الإشارة
موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب أي من غير باب المسند
إليه تعاللتِ أي أظهرتِ العلة والمرض كي أشجى أي أحزن من شجي بالكسر
أي صار حزينا لا من شجي بالعظم بمعنى نشب في حلقه وما بك علةٌ تريدين
قتلي قد ظفرت بذلك أي بقتلي كان مقتضى الظاهر أن يقول به لأنه ليس بمحسوس

فعدل إلى ذلك إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس وإن كان
المظهر الذي وضع موضع المضمر غيره أي غير اسم الإشارة فلزيادة
التمكين أي جعل المسند إليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله أحد الله
الصمد أي الذي يُصمد إليه ويُقصد في الحوائج لم يقل هو الصمد لزيادة
التمكين ونظيره أي نظير قل هو الله أحد الله الصمد في وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكين من غيره أي من غير باب المسند إليه وبالحق أي
وبالحكمة المقتضية للإنزال أنزلناه أي القرآن وبالحق نزل حيث لم يقل
وبه نزل أو إدخال الروع عطف على زيادة التمكين في ضمير السامع و
تربية المهابة وهذا كالتأكيد لإدخال الروع أو تقوية داعي المأمور
مثالهما أي مثال التقوية وإدخال الروع مع التربية قول الخلفاء أمير
المؤمنين يأمرك بكذا مكان أنا آمرك وعليه أي على وضع المظهر موضع
المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره أي من غير باب المسند إليه فإذا
عزمت فتوكل على الله لم يقل عليّ لما في لفظ الله من تقوية الداعي إلى التوكل
لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة
وغيرها أو الاستعطاف أي طلب العطف والرحمة كقوله إلهي عبدك
العاصي أتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا لم يقل أنا لما في لفظ عبدك من
التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة قال السكاكي هذا أعني

مبحث الالتفات

نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا النقل مطلقا مختص بهذا القدر اي بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ولا الى العبارة عن تسامح بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا اي سواء كان في المسند اليه او غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراده ينقل الى الآخر ويعبر الآخر منها فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الامثلة ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من التفات الانسان عن يمينه الى شماله او بالعكس كقوله اي قول امرئ القيس تطاول ليلك خطاب لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن اللذون صبحوا الصباحا وقوله تعالى اياك نستعين واهدنا واعلم ان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين آمنوا التفاتا والقياس آمنتم

فقد سها على ما شهد به كتب القوم وهذا اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق ثم بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات عنده بتعبير واحد وعند الجمهور مخصوص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تطاول ليلك مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون ومقتضى الظاهر واليه ارجع والتحقيق ان المراد ما لكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى الظاهر السوق او اسلوب الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين ومثال الالتفات من التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ومقتضى الظاهر لنا ومثال الالتفات من الخطاب الى التكلم قول الشاعر طحا اي ذهب بك قلب في الحسان طروب ومعنى طروب في الحسان ان له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها بعيد الشباب تصغير بعد للقرب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم اي ينقطع عصر ظرف زمان مضاف الى الجملة الفعلية اعني قوله كان قرب ولات شيب يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في بك الى التكلم ومقتضى الظاهر يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله

الثاني والمعنى تطالبني القلب بوصل ليلى وروى تكلفني بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شدائد فراقها او على انه خطاب
للقلب فيكون التفاتا آخر من الغيبة الى الخطاب وقد شط اى بعد وليها
اى قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز
ان يكون فاعلت من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت
تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اى عادت عواد وعوائق كانت
تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل ومثال الالتفات من الخطاب الى الغيبة
قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم والعكس بكم ومثال الالتفات
من الغيبة الى التكلم قوله تعالى الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه و
مقتضى الظاهر فساقه اى ساق الله ذلك السحاب واجراه الى بلد ميت
ومثال الالتفات من الغيبة الى الخطاب قوله تعالى مالك يوم الدين اياك
نعبد ومقتضى الظاهر اياه ووجهه اى وجه حسن الالتفات ان الكلام اذا
نقل من اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام احسن تطرية اى تجديدا
وايقاظا من طريت الثوب لنشاط السامع وكان اكثر ايقاظا للاصغاء
اليه اى الى ذلك الكلام لان لكل جديد لذة وهذا وجه حسن الالتفات
على الاطلاق وقد يختص مواقعه بلطائف غير هذا الوجه العام كما في
سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك

العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة
من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها
اى خاتمة تلك الصفات يعني مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق
بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق
الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك في يوم الدين والمفعول محذوف
دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اى اقبال
العبد على ذلك الحقيق والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة
في المهمات فالباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا
دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العبادة وعموم المهمات مستفاد
من حذف مفعول نستعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فاللطيفة
المختصة بموقع هذا الالتفات هي ان فيه تنبيها على ان العبد اذا
اخذ في القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك
ولما انجر الكلام الى خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه و
ان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى اى
مقتضى الظاهر تلقي المخاطب من اضافة المصدر الى المفعول اى تلقي المتكلم المخاطب
بغير ما يترقب المخاطب والباء في بغير للتعدية وفي بحمل كلامه للسببية اى انما
يلقاه بغير ما يترقبه بسبب انه حمل كلامه اى الكلام الصادر عن المخاطب

على خلاف مراده اى مراد المخاطب وانما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها
للمخاطب على انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى
للحجاج لما اى للقبعثرى حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم
يعنى القيد هذا مقول قول الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب
هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه
بغير ما يترقبه بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى
غلب سواده حتى ذهب البياض منه وضم اليه الاشهب اى الذى
غلب بياضه حتى ذهب سواده ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان
الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده اى من كان مثل
الامير فى السلطان اى الغلبة وبسطة اليد اى الكرم والمال فالمراد
لجدير بان يصفد اى يعطى من اصفده لا ان يصفد اى يقيد من صفده
او لكون ذلك السائل عطف على المخاطب اى او تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنبيها للسائل على انه اى ذلك
الغير الاولى بحاله او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هى
مواقيت للناس والحج سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة
النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان
الاهلة ... ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم

الحجاج سلطان ظالم جابر قاتل الفضلاء

من المزارع والمتاجر ومحال الدين والصوم وغير ذلك وسائر الحج يعرف بها
وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم السؤال عن ذلك لانهم
ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله
تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان
المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها
الا ان يقع موقعها ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن
معنى المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه اى وقوع المستقبل نحو
ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الارض بمعنى
يفزع ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان
الدين لواقع مكان يقع ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله
تعالى ذلك يوم مجموع له الناس مكان يجمع وههنا بحث وهو ان كلا
من اسمى المفعول والفاعل قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك بحسب
اصل الوضع فيكون كل منهما ههنا فى موقعه واردا على حسب مقتضى الظاهر
والجواب ان كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف وقد استعمل
ههنا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه ومنه اى ومن خلاف
مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر

حذف المسند اليه كقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
الرحل هو المنزل والماوى وقيار اسم فرس او جمل للشاعر وهو ضابي بن
الحارث كذا في الصحاح ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر والتوجع فالمسند
الى قيار محذوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر
مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا
على محل اسم ان وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل
مضي الخبر لفظا او تقديرا واما اذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز ان يكون هو
عطفا على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان
بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب وهو جائز ويجوز ان يكون مبتدا والمحذوف
خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها وكقوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والراي مختلف فقوله نحن مبتدا محذوف الخبر لما
ذكرنا اي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا خبر الاول بقرينة الثاني وفي
البيت السابق بالعكس وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو منطلق
فحذف خبره للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا
زيد اي موجود او حاضر او واقف او بالباب او ما اشبه ذلك فحذف الخبر
مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود وقد ينضم
اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بان المراد فاذا زيد

والاخر نحو عرضت الناقة على الحوض يريد ان عرضت الحوض على
الناقة اي اظهرته عليها لتشرب وقبله اي القلب السكاكي مطلقا وقال
انه مما يورث الكلام ملاحة ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا لانه عكس المطلوب
ونقيض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التي اورثها
نفس القلب قبل كقوله ومهمه اي مفازة مغبرة ارجاؤه اي
اطرافه ونواحيه جمع رجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه على حذف
المضاف اي لونها يعني لون سمائه فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى
كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف
لون السماء بالغبرة حتى كانه صار بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان
الارض اصل فيه والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة يعتد بها كقوله فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن
السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن
بالسياع يقال طينت السطح والبيت ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة
في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه
ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى
الفدن احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف

بالباب او حاضرا انحو ذلك وقوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر
اذ مضوا مهلا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا و
فيها المسافرون قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب
فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
الدليلين اعني العقل ولضيق المقام اعني المحافظة على الشعر ولاتباع
الاستعمال لاطراد الحذف في مثل ان مالا وان ولدا وقد وضع سيبويه في
كتابه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقوله تعالى قل لو انتم تملكون
خزائن رحمة ربي فقوله انتم ليس بمسند اليه لان لو انما تدخل على الفعل بل هو
فاعل فعل محذوف والاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث
لوجود المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف
العامل فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما سبق اسم او جملة وقوله تعالى فصبر
جميل يحتمل الامرين حذف المسند او المسند اليه اي فصبر جميل اجمل او فامري صبر
جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما
لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما ولا بد للحذف من قرينة دالة عليه ليفهم المعنى
كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل على ان المرفوع

فاعل لمحذوف فعله انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى قال
من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة او مقدر
عطف على محقق نحو قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل ليبك يزيد
كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع ذليل لخصومة لانه كان
ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط
الذي يأتي اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط
وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر
اي يبكي لاجل اذهاب المنايا يزيد وتطيح على السدرين بمعنى المواضي
نقل عنه اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي رجحان
نحو ليبك يزيد ضارع مبنيا للمفعول على خلافه يعني ليبك يزيد ضارع مبنيا
للفاعل ناصبا ليزيد ورافعا لضارع بتكرر الاسناد بان اجمل اولا
اجمالا ثم فصل تفصيلا اما التفصيل فظ واما الاجمال فلانه لما قيل ليبك علم
ان هناك باكيا يستند اليه هذا البكاء لان المسند الى المفعول لا بد
له من فاعل محذوف اقيم المفعول مقامه ولا شك ان المتكرر اوكد واقوى
وبان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس وبوقوع نحو يزيد غير فضلة لكونه

ذكر المسند

مسندا اليه لا مفعولا اى حالة وبكون معرفة الفاعل كحصول ثانية غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع فى ذكره اى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شئ يسند هو اليه واما ذكره اى ذكر المسند فلما مر فى ذكر المسند اليه من كونه الاصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم وغير ذلك او لاجل ان يتعين بذكر المسند كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد

افراده

واما افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من زيد قام فى ذلك وقوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا عارف او نقول ان تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام فان قلت المسند قد يكون غير سببى ولا مفيدا للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولك انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما انا فعلت هذا عند

قصد التخصيص فان مثال ليس القصد فى هذه الصور الى التقوى لكن لا نم انها لا تفيد التقوى ضرورة حصول تكرر الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد فى جميع صور تحقق هذا المعنى ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى قسم الوصف الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم ابوه وصفا سببيا وسمى فى علم النحو المسند فى نحو زيد قام مسندا فعليا وفى نحو زيد قام ابوه مسندا سببيا وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق ولهذا اكتفى المصنف فى بيان المسند السببى بالمثال وقال والمراد بالسببى نحو زيد ابوه منطلق وكذا زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر المسند السببى بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون ذلك مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج المسند فى نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وفى نحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد وفى نحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد فيهما مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد ضربته ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى والعمدة فى ذلك تتبع كلام السكاكى لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله واما كونه اى المسند فعلا فللتقييد اى تقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة اى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى انت فيه والمستقبل وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل متعقبة من غير مهلة وتراخ و

عذاری دارند من زلف وتوام دانی
که یک فلوس بندارد عبید ذلکانی

واردر کف آزار کان نیکو رای
نه جرد در دل عاشق نه تاب در عزبال

وهذا امر عرفي وذلك لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة الثلثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم الآن او امس او غدا ولهذا قال على اخصر وجه ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة مفيدا للتجدد واليه اشار بقوله مع افادة التجدد كقوله اوكلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكان فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم وعريف القوم القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة واما كونه اي المسند اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور والتجدد يعني لافادة الدوام والثبوت لاغراض تتعلق بذلك كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما قال الشيخ عبد القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول ونحوهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة لان الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة وكلما زاد غرابة زاد افادة كما يظهر بالنظر الى قولنا شيء ما موجود

[illegible]

رمضان بن

وفلان بن فلان حفظ التورية سنة كذا في بلد كذا ولما استشعر سؤالا وهو ان خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه اشار الى جوابه بقوله والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لان منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء المدة الفرصة او ارادة ان لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل او مكانه او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات او نحو ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته يعني حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو وفي هذا الكلام اشارة الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك ان جئتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياي ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرية فالجملة الشرطية خبرية نحو ان جئتني اكرمك وان كان انشائية فانشائية

كوان صنك زنده كره واما فهي الشرطية فقد افرضنا كوان جيتي ازنك
دليل بمعنى الاداة من الجزية واحتمال الصدق والكذب وما يقال
من ان كلا من الشرط والجزا خارج من الجزية واحتمال الصدق والكذب
بل الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما
هو اعتبار المنطقيين فمفهوم قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود باعتبار اهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من اوقات
طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به الوجود وباعتبار المنطقيين
الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به
وجود النهار فكم من فرق بين الاعتبارين ولكن لا بد من النظر ههنا في ان
واذا ولو لان فيها ابحاثا كثيرة لم يتعرض لها في النحو فان واذا
للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط فلا يقع في
كلام الله تعالى على الاصل الا حكاية او على ضرب من التاويل واصل
اذا الجزم بوقوعه فان واذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ويفترقان
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم
يتعرض له لكونه مشتركا بين ان واذا والمقصود بيان

بين ان واذا المتفقة بيان وجه الافتراق ولذلك اي ولاجل ان اصل
ان عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادر لكونه غير مقطوع به في الغالب موقعا
لان واصل اذا الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي لدلالته على الوقوع
قطعا نظرا الى نفس اللفظ وان نقل ههنا الى معنى الاستقبال مع اذا نحو فاذا
جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة
بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا اي يتشاءموا
بموسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا
لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة
تعريف الجنس اي الحقيقة لان وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه
في كل نوع بخلاف النوع وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكر
من ان السيئة نادرة بالنسبة اليها اي الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت
السيئة ليدل على التقليل وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط
تجاهلا كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها
فيقول ان كان فيها اخبرك او لعدم جزم المخاطب بوقوعه اي المخاطب
فيجري الكلام على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك ان صدقت
فماذا تفعل مع علمك بانك صادق او لتنزيله اي لتنزيل المخاطب
العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن

يوذي اباه ان كان اباك ملا تؤذه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض من الاغراض نحو قوله افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فكونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف من العاقل يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال والمحال وان كان مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه ان لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول لزيد وغير قطعي لعمرو فتقول ان قمتما كان كذا وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ والتصوير المذكور وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في المخاطبين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب

لهم واستعمال ان ههنا بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي اللاوقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لانها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المضي فمجرد التغليب لا يصحح استعمال ان ههنا بل لا بد من ان يقال لما جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين صار الشرط قطعي الانتفاء فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والالزام كقوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقوله قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى وكانت من القانتين غلب الذكر على الانثى بان اجرى الصفة المشتركة بينهما على طريق اجرائها على الذكور خاصة فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث لكن لفظ قانتين انما يجري على الذكور فقط ونحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون غلب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القياس يجهلون بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه الابوان للاب والام ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر

وذلك بان يعتقد احد المتخاطبين والمشار بهما على الامر بان يحصل متحققا
له في الاسم ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا مثل ابوان في
من قبيل قمرين وكان شيء من الاشياء كما توهمه بعضهم لان الابوة ليست
صفة مشتركة بينهما كالصوت فانها حاصلة مخالفة لها ظاهرة في مثل الابوين
من جهة الهيئة والصيغة وفي مثل الوالدين من جهة المادة وجواهر الكلمة ولكونه تماما
اي ان وارد التعليق امرا هو حصول مضمون الجزاء بغيره بمعنى حصول مضمون
الشرط في الاستقبال معلق بغيره على معنى انه يحصل حصول الجزاء مترتبا ومعلقا
على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بمعلق امر لان التعليق انما
هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت
الدار فانت حر فقد علقت في هذه الحال حريته على دخول الدار في
الاستقبال كان كل تعليق كذلك ان اريد بمعنى الشرط والجزاء فتلك متعلقة
ان الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الامر
الثابت على حصول ما يحدث في المستقبل ولا يخفى ذلك لكون الامثلة
لا يمتنع مخالفة مقتضى الظاهر من عرف فائدة وقوله لفظا اشارة الى
انه يجوز وان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية
فالمعنى للاستقبال حتى ان قولك ان اكرمتني الان فقد اكرمتك

امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقد تستعمل ان في
غير الاستقبال قياسا مطردا مع كان نحو وان كنتم في شك مما مر وكذا اذا جيء بها في مقام
التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط نحو زيد وان كثر ماله بخيل
وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كقوله فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم
لساكنك البال ثم اشار الى تفصيل النكتة الداعية الى العدول عن لفظ الفعل المستقبل
بقوله كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا
كان كذا اما لاستعمال الماضي لتأخر الاسباب او كون ما هو للوقوع كالواقع هذا عطف على قوة لا الاسباب
وكذا المعطوفات بعده الا التفاؤل فانه عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل مثال التفاؤل
نحو او في اظهار الرغبة في وقوعه من يعبر عنها كما عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
نحو هي سهوا بلفة والتعريض ولا لاظهار الرغبة وما كان اقتضاء اظهار الرغبة ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل يحتاج الى بيان ما اشار اليه بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في
حصول امر يكثر تصوره اياه اي طالب اياه اي ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه حاصلا
عنه بلفظ الماضي وعليه اي على استعمال الماضي مع ان لاظهار الرغبة في وقوعه ورد
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق
النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها مقتضيا

ما هو مقتضى التعليق بالشرط لعدم بيان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما
تقولون به اذا لم يظهر للتقييد فائدة اخرى كالمبالغة في النهي عن الاكراه ههنا انتهى لئلا يرد
المنقطع
المنقطع فالجواب عنه بان ارادتهن التحصن دليل ان الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر والاجماع
على حرمة الاكراه مطلقا دفعه وشغله بدفع ما ينافي طوافه قال السكاكي والتعريض
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل للمعاد ذكروا التعريض بان يساق الفعل الى احد والمراد غيره
نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فانه خطاب
مع النبي صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد
حبطت اعمالهم كما اذا شتم احد فيقول والله ان يشتمني الامير ضربته ولا يكون له معنى
التعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه
على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه الى السكاكي ولا فهو قد ذكر
جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في الاستعمال
الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي
وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله تعالى واليه ترجعون اذ لولا التعريض
لكان المناسب اليه ارجع على ما هو الموافق للسياق ووجه حسنه اي حسن

ومن التعريض

هذا التعريض اسماع المتكلم الى مخاطبين الذين هم اعداؤه الحق هو المقصود التالي
للاسماع على وجه لا يزيد غضبهم اي في كلام السكاكي اي على وجه يحمل على
قوله على قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح لهم حيث
لا يريد لهم الا ما يريد لنفسه ولو للتنبيه على ان الشرط في التعليق حصول مضمون الجزاء
يحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء
الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه
فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط
يعني ان الجزاء منتف بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه
ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب
لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل
على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة
دون العكس واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على

اذ ما لا امتناع الاول لامتناع الثاني لما ذكره واما لا ان الاول ملزوم والثاني لازم
وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم
هذا الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لامتناع الثاني لامتناع الاول انه
يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد ان انتفاء السبب او الملزوم لا
يوجب انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني هو بسبب انتفاء الاول يعني انها
تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم
لولا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب
لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك
لكنك لم تجئ اي عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر
قبلها وقال المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام
اما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة اللزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول
العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء التالي يستلزم العلم بانتفاء المقدم ضرورة

من غير التفات الى ان علية انتفاء الجزاء في الخارج ما هي ولكونه لو
كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وارد على هذه القاعدة لكن الاستعمال على
قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من
اسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى شريفة اوردناها في الشرح
واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اذ الثبوت
ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية
الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع
قلته ثابت نحو قوله عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم
يوم القيامة ولو بالسقط فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من
الامر لعنتم اي لوقعتم في جهد وهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا
فوقتا والفعل هو الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره
على اطاعتكم فان المضارع يفيد الاستمرار ودخول لو عليه يفيد امتناع
الاستمرار ويجوز ان يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنتكم
بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار
الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع
كما ان الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد
تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام كقوله تعالى وما هم بمؤمنين ما

وهذا اقول

ردا لقولهم انا معكم على ابلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم حيث لم
يقل الله مستهزئ بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا
ودخولها على المضارع في نحو قوله تعالى ولو ترى الخطاب لمحمد عليه السلام او
لكل من تتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها وجواب لو
محذوف اي لرأيت امرا فظيعا للتنزيل اي لتنزيل المضارع منزلة الماضي
لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره فهذه الحالة
انما هي في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو واذ المختصان
بالماضي لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل ولو رأيت اشارة الى انه كلام من
لا خلاف في اخباره والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا الامر
مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر
لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا فظيعا كما عدل عن لفظ الماضي الى
المضارع في ربما يود الذين كفروا لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا
خلاف في اخباره وانما كان الاصل ههنا هو الماضي لانه قد التزم
ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل ههنا انه تدهشهم
اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هي

احوال

مستعارة للتكثير او للتحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة لو كانوا مسلمين
عليه ولو للتمني حكاية لودادتهم واما على رأي من جعل لو التي للتمني حرفا مصدرية
فمفعول يود هو قوله تعالى لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف
على قوله لتنزيله يعني ان العدول الى المضارع في نحو ولو ترى اما لما ذكر
واما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار لان المضارع
مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ
المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك كما قال الله تعالى
فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح
استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة يعني
صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية
المخصوصة والانقلابات المتفاوتة واما تنكيره اي تنكير المسند
فلارادة عدم الحصر والعهد الدال عليهما التعريف كقولك زيد كاتب
وعمرو شاعر او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او
خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا واما تخصيصه اي المسند
بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة
اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة واعلم ان جعل

تنكير المسند
تخصيصه

معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف
من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عبارة عن نقص
الشيوع ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييد
والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وفيه نظر واما تركه اي ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند
المانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم
له باحدى طرق التعريف يعني انه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند
اليه اذ ليس في كلامهم مسند اليه نكرة والمسند معرفة في الجملة الخبرية
مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق
التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو
زيد هو المنطلق او لازم حكم عطف على حكما كذلك اي على امر معلوم بامر
مثله وفي هذا تنبيه على ان كون المسند والخبر معلومين لا ينافي افادة
الكلام للسامع فائدة مجهولة لان العلم بنفس المسند والمسند اليه لا يستلزم
العلم بانتساب احدهما الى الآخر نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق فالمنطلق
المنطلق معرفا باعتبار تعريف العهد او الجنس وظاهر لفظ الكتاب ان نحو زيد
اخوك انما يقال لمن يعرف ان له اخا والمذكور في الايضاح انه يقال
لمن يعرف زيدا بعينه سواء كان يعرف ان له اخا ام لم يعرف [illegible]

تعريف المسند

قال البوتوسي

ماذكره بعض المحشين من النحاة ان اصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار
العهد بين المتكلم والمخاطب والا لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام لزيد فلم
يكن احدهما معرفة والآخر نكرة لكن كثيرا ما يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى
معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة فما في الكتاب ناظر الى اصل
الوضع وما في الايضاح ناظر الى خلافه وعكسها اي عكس المثالين المذكورين نحو
اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابطة في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان
من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى فايهما كان
بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم
عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل
اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم بثبوته للذات او
انتفائه عنه يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا
بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت
زيد اخوك واذا عرف اخاله ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه
عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك ويظهر ذلك في قولنا رأيت
اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب والثاني يعني اعتبار تعريف
الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه
او مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس او بالعكس نحو عمرو

اي قصرا غير محقق بل مبالغا فيه لكمال ...

الشجاع اي الكامل في الشجاعة كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة
الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو
لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو
والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء
كان الخبر معرفة او نكرة وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد
يبقى على اطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف او حال او ظرف او نحو ذلك نحو
هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الامير في البلد وهو الواهب
الف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتتبع تراكيب البلغاء وقوله
قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء اذا قبح
البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانه يعرف بحسب الذوق السليم
والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب ان ليس المعنى هاهنا
على القصر وان امكن ذلك بحسب النظر الظاهر والتأمل القاصر وقيل
في نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته
على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر نسبي
لان معنى المبتدأ المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب به والذات هي المنسوب
اليها والصفة هي المنسوب بها فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون
زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وهذا رأي الامام الرازي رحمه الله ورد بأن

المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم يعني ان الصفة تجعل دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبي ومسندا واما كونه اي المسند جملة
فللتقوي نحو زيد قام او لكونه سببيا نحو زيد ابوه قائم كما مر من ان افراده يكون
لكونه غير سببي مع عدم افادة التقوي وسبب التقوي في مثل زيد قام على ما
ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه
سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره
المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم صرفه ذلك الضمير الى
المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى
ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا واما على ما ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا
لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع
بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام
دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك
وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة
فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد
ضربته وزيد مررت به ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية او التقوي خبر ضمير

الثانی ولم یتعرض له لشهرة امره وکونه معلوما مما سبق واما صورة التخصیص نحو
انا سعیت فی حاجتک ورجل جاءنی فیدخل فی التقوی علی ما مر واسمیتها و
فعلیتها وشرطیتها لما مر یعنی ان کون المسند جملة للسببیة او التقوی وکون تلک
الجملة اسمیة للدوام والثبوت وکونها فعلیة للتجدد والحدوث والدلالة علی
احد الازمنة الثلاثة علی اخصر وجه وکونها شرطیة للاعتبارات المختلفة الحاصلة
من ادوات الشرط وظرفیتها لاختصار الفعلیة اذ هی ای الظرفیة مقدرة
بالفعل علی الاصح لان الفعل هو الاصل فی العمل وقیل باسم الفاعل لان الاصل فی
الخبر ان یکون مفردا ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للموصول فی الذی فی الدار
اخوک واجیب بان الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ولو قال اذ الظرف
مقدر بالفعل علی الاصح لکان اصوب لان ظاهر عبارته یقتضی ان الجملة الظرفیة
مقدرة باسم الفاعل علی القول الغیر الاصح ولا یخفی فساده واما تاخیره ای تاخیر
المسند فلان ذکر المسند الیه اهم کما مر فی تقدیم المسند الیه واما تقدیمه ای تقدیم
المسند فلتخصیصه بالمسند الیه ای لقصر المسند الیه علی المسند علی ما حققناه فی
ضمیر الفصل لان معنی قولنا تمیمی انا هو انه مقصور علی التمیمیة لا یتجاوزها الی القیسیة
نحو قوله تعالی لا فیها غول ای بخلاف خمور الدنیا فان فیها غولا فان قلت المسند
هو الظرف اعنی فیها والمسند الیه لیس بمقصور علیه بل علی جزء منه اعنی الضمیر
المجرور الراجع الی خمور الجنة قلت المقصود ان عدم الغول مقصور علی اتصافه

تاخیر المسند تقدیم المسند

فی خمور الجنة لا یتجاوزه الی الاتصاف بفی خمور الدنیا وان اعتبرت النفی فی جانب
المسند فالمعنی ان الغول مقصور علی عدم الحصول فی خمور الجنة لا یتجاوزه
الی عدم الحصول فی خمور الدنیا فالمسند الیه مقصور علی المسند قصرا غیر حقیقی
وکذا القیاس فی قوله تعالی لکم دینکم ولی دین ونظیره ما ذکره صاحب المفتاح
فی قوله تعالی ان حسابهم الا علی ربی من ان المعنی حسابهم مقصور علی الاتصاف
بعلی ربی لا یتجاوزه الی الاتصاف بعلی غیره فجمیع ذلک من قصر الموصوف
علی الصفة دون العکس کما توهم بعضهم ولهذا ای ولان التقدیم یفید التخصیص
لم یقدم الظرف الذی هو المسند علی المسند الیه فی لا ریب فیه ولم یقل
لا فیه ریب لئلا یفید تقدیمه علیه ثبوت الریب فی سائر کتب الله تعالی بناء
علی اختصاص عدم الریب بالقرآن وانما قال فی سائر کتب الله تعالی لانه
المعتبر فی مقابلة القرآن کما ان المعتبر فی مقابلة خمور الجنة هی خمور الدنیا لا مطلق
المشروبات وغیرها او التنبیه عطف علی تخصیصه ای تقدیم المسند
للتنبیه من اول الامر علی انه ای المسند خبر لا نعت اذ النعت لا یتقدم
علی المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما یعلم انه خبر لا نعت بالتامل
فی المعنی وبالنظر الی انه لم یرد فی الکلام خبر للمبتدأ کقوله له همم لا منتهی
لکبارها وهمته الصغری اجل من الدهر حیث لم یقل همم له او التفاؤل
نحو سعدت بغرة وجهک الایام او التشویق الی ذکر المسند الیه بان

ولكون المسند المتقدم طولاً يشوّق النفس الى ذكر المسند اليه فيكون له وقع في
النفس ومحل من القبول لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب كقوله
ثلاثة هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله تشرق من الاشراق بمعنى صار مضيئا
الدنيا فاعل تشرق والعائد الى الموصوف هو الضمير المجرور في ببهجتها اي بحسنها
ونضارتها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبركاتها والمسند اليه
المتأخر هو قوله شمس الضحى وابو اسحاق والقمر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب
يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف
وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير
ذلك مما سبق وانما قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل المختص بما بين
المسند اليه والمسند وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما
وقيل هو اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف فانه لا يجري
في الحال والتمييز وكالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه وفيه نظر لان قولنا
جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجري شيء من المذكورات في كل
واحد من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري كل
منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في شيء مما يغايرهما فافهم
والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره
في غيرهما من المتعلقات والملحقات بها والمضاف اليه **احوال متعلقات**

الفعل

الفعل قد اشير في التنبيه الى ان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات
الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث
ومهد لذلك مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل
منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه واما
بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره
معه افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع او على
من وقع اذ لو اريد ذلك لقيل وقع الضرب او وجد او ثبت من غير ذكر
الفاعل او المفعول به لكونه عبثا فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل
المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات الفعل لفاعله
او نفيه عنه مطلقا اي من غير اعتبار عمومه في افراده بان يراد جميع افراده او
خصوصه بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه
وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر
كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل
باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ~~يقتضي غرض المتكلم~~ فان قولنا فلان يعطي الدنا
نير لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع
من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو

واذا كان المسند اليه لا يحتمل الا اقل ما يحتمل وهو الواحد في المفرد والعدد الزايد على الاثنين بواحد في الجمع فلا يوجب في مثل حصل الدرهم الا واحد وفي مثل حصل الدراهم الا ثلثة المفتاح

اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل
حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار
تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص
دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون اي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد فالمعنى لا
يستويان وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله
السكاكي ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق انه ان كان المقام خطابيا لا
استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم
حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد
الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين ثم ذكر
في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي
منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد
هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق
فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا
لا استدلاليا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم
اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من
غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد ذلك المقام او الفعل وذلك اي كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على
فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف باللام
الجنسية يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشموله لها مبالغة
لئلا يلزم ترجيح لاحد المتساويين على الآخر لا يقال افادة التعميم ينافي كون
الغرض الثبوت او النفي مطلقا اي من غير اعتبار عموم وخصوص لانا نقول
لا نسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا
من الكلام فالتعميم مفاد غير مقصود وللبعضهم في بعض هذا المقام تخيلات
فاسدة لا طائل تحتها فلم نتعرض لها والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا
بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع
اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع
اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد وا
نعبد عطف على يدرك اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة
الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم
اي من يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما
كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه

ملا فؤادی اردبیلی فرماید

با یاد تو که یاد کسم می‌آید / که غیر یاد تو کسم می‌آید

از بسکه نفس بیاد وصل تو زدم / یاد تو بجای نفسم می‌آید

واحاره باذعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره وبين سماعه و
كذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت
من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فابصرها كل راء وسمعها كل
واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الآثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر
الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية وفي ترك المفعول والاعراض
عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد
ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل ولا يخفى انه يفوت
هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين
المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه
مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل الغرض بقوله ثم الحذف
اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع
شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه انما يحذف ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل
المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم
لهداكم اجمعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية
عليه لكنه مبهم فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس لان

اي البيان بعد الابهام

واما

واما اذا كان تعلق فعل المشية به غريبا فانه لا يحذف كما في قوله ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية
ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به واما قوله
فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه
اي ليس مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب
اليه صدر الافاضل في ضرام السقط من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا
بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت ان ابكي تفكرا لان تعلق
المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان
المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه اراد ان يقول افناني
النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني
وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر
فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر
البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له
كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز
ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول
ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام
بل انما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل ان يكون المعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت

بكرا اى لم يبق فى مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فيكون من قبيل
ما ذكر فيه مفعول المشية للغرابة وفيه نظر لان ترتب هذا الكلام على قوله لم يبق
منى الشوق غير تفكرى يابى هذا المعنى عند التامل الصادق لان القدرة
على بكاء التفكر لا تتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فافهم واما للدفع توهم ارادة
غير المراد عطف على اما للبيان اذ شاء مفعول متعلق بتوهم كقوله وكم ذدت اى
دفعت عنى من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم خبرية
مميزها من تحامل قالوا اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس المميز بالمفعول ومحل كم النصب على انها مفعول ذدت وقيل
المميز محذوف اى كم مرة ومن فى من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء عن هذا
الحذف والزيادة بما ذكرناه وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن اى
قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما
بعده اى ما بعد اللحم يعنى الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم وانما كان فى بعض
اللحم فحذف دفعا لهذا التوهم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على
وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه لا على الضمير العائد اليه اظهارا لكمال العناية
بوقوعه اى الفعل عليه اى المفعول حتى كانه لا يرضى ان يوقعه على ضميره و
ان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا
فحذف مثلا اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض اعنى

ايقاع

ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل ويجوز ان يكون السبب حذف
المفعول طلبنا ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة
فى التادب حتى كانه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب
الا ما يجوز وجوده واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان
منك ما يولم اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان
امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار
ح وعليه اى وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى
والله يدعوا الى دار السلام اى جميع عباده فالمثال الاول يفيد العموم
مبالغة والثانى تحقيقا واما لمجرد الاختصار من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى
من التعميم وغيره وفى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق و
لا حاجة اليه وما يقال من ان المراد عند قيام قرينة دالة على ان الحذف
لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار فى
سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اى
اذنى وعليه اى على الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى ارنى انظر اليك
اى ذاتك وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن
فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم
مفهوم من عموم المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار

واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى اي وما قلاك فحصول الاختصار ايضا ظاهر واما لاستهجان ذكره اي
ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عليه السلام
ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره
ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك وتقديم مفعوله اي
تقديم مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف
والحال وما اشبه ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك
زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا واصاب في ذلك واعتقد انه
غير زيد واخطأ فيه وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت
لا غيره وقد يكون لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد
انك عرفت زيدا وعمرا وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا في نحو
زيدا اكرم ولا تكرم امرا ونهيا وكان الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص
ولهذا اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع
الفعل على مفعول ما لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره لان التقديم يدل على
وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك
فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض
آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره ولا

ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ واقع في
الفعل بانه الضرب حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام وانما الخطأ في
تعيين المضروب فا[illegible] واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر
الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب اي عرفت زيدا عرفته
وتخصيص ان قدر بعده اي زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم
عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته
محتمل للمعنيين والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على انه
للتخصيص يكون اوكد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وفي بعض
النسخ واما نحو وأما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص لامتناع ان يقدر الفعل
مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء بل التقدير
اما ثمود فهديناهم بتقديم المفعول وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه
لا يلزم مع الجهل بثبوت اصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل
ما فعلت بهما فتقول اما زيدا فضربته واما عمرا فاكرمته فليتأمل وكذلك
اي ومثل زيدا عرفت في افادة الاختصاص قولك بزيد مررت في المفعول
بواسطة لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذلك يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم
للتقديم غالبا اي لا ينفك عن تقديم المعمول نحوه في اكثر الصور بشهادة الا ... ستقراء

وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي غير متحقق فيه اذ التقديم قد
يكون لاغراض اخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام
السامع وضرورة الشعر والسجع ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين
واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام
ولهذا اي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا يقال في اياك نعبد واياك
نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة بمعنى نجعلك من بين
الموجودات مخصوصا بذلك لا نعبد ولا نستعين غيرك وفي لالى الله تحشرون
معناه اليه تحشرون لا الى غيره ويفيد التقديم في الجميع اي في جميع صور التخصيص
وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم
ببيانه اعنى ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا اي بسم الله افعل كذا ليفيد
مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون
باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام و
الرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك يعني لو كان التقديم مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق
برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت

فكان

فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم
في نفسه هذا جواب الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول
اقرأ الذي بعده ومعنى اقرأ الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته
الى مقروء به كما في فلان يعطي كذا في المفتاح ويقدم بعض معمولاته اي معمولات
الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر
ولا مقتضي للعدول عنه اي عن الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا لانه عمدة
في الكلام وحقه ان يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا لان في نحو ضرب
زيدا غلامه مقتضيا للعدول عن الاصل والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا
درهما فان اصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء
او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم جعل الاهمية ههنا قسيما
للاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية
للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انا لم
نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن
ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه
يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
وبم كان اهم فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء
المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل

قتل الخارجي فلان لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجي المتوقع ليتخلص الناس
من شره او لان في التأخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل
فرعون يكتم ايمانه فانه لو أخر قوله من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه
لتوهم انه من صلة يكتم اي يكتم ايمانه من آل فرعون فلم يفهم انه اي ذلك
الرجل منهم اي من آل فرعون والحاصل انه ذكر للرجل ثلثة اوصاف قدم
الاول اعني مؤمن لكونه اشرف ثم الثاني لئلا يتوهم خلاف المقصود او لان
في التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فأوجس في نفسه خيفة
موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف

القصر في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص
وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة و
في نفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة الى
شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوزه الى شيء
آخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز
القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى
الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
وكل منهما اي من الحقيقي وغيره نوعان قصر الموصوف على الصفة وهو ان لا يتجاوز
الموصوف من تلك الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان تكون تلك الصفة لموصوف

او قصر الصفة على الموصوف وهو ان لا تتجاوز الصفة من ذلك الموصوف
الى موصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة ههنا
الصفة المعنوية اعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي اعني التابع الذي يدل
على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل اعجبني هذا
العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل واما نحو قولك ما زيد الا اخ
وما الباب الا ساج وما هذا الا زيد فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ
المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه اخا او ساجا او زيدا فالاول اي قصر
الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها
اي غير الكتابة وهذا لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء حتى يمكن اثبات
شيء منها ونفي ما عداها بالكلية بل هذا محال لان للصفة المنفية نقيضا وهو من
الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلنا
ما زيد الا كاتب واردنا انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالقيام ولا
بنقيضه وهو محال والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في
الدار الا زيد على معنى ان الحصول في الدار المعينة مقصور على زيد وقد يقصد
به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار
الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا
واما في القصر الغير الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد ان الحصول

قصر الموصوف اذا كان حقيقيا كان مفهومه سلب سائر الصفات عنه ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب على الوجه المعتبر في الاقسام الثلثة وذلك السلب يقتضي عدم الاعتقاد بسائر الصفات وان كان غير حقيقي كان معناه سلب بعض الصفات ويشترط فيه اعتقاد المخاطب على ذلك البعض وليس فيه عدم الاعتقاد بسائر الصفات

في الدار مقصور على زيد بمعنى انه ليس حاصلا لعمرو وان كان حاصلا لبكر
فالقصر الاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون
صفة اخرى او مكانها والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص
صفة بامر دون امر آخر او مكانه وقوله دون اخرى معناه متجاوزا
عن الصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه
باحدهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء ثم استعير
للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز
حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى
ودون آخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فيخرج عنه
اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن
اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا
وعمرا وبكرا وان اريد به الاعم من الواحد وغيره فيدخل في هذا التفسير
القصر الحقيقي وكذا الكلام على مكان اخرى ومكان آخر وكل منهما اي فعلم من هذا
الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة و
قصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص بشيء دون شيء والثاني التخصيص
بشيء مكان شيء والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف وهو اعني بالاول التخصيص بشيء دون شيء من يعتقد

وهو خبر فالمخاطب مبتدا

او اكثر وكذا قوله والشركة موصوفين ... جميع الاغيار

الشركة

الشركة اي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة
الموصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمخاطب بقولنا ما زيد
الا كاتب من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة وبقولنا ما كاتب الا زيد من
يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
التي اعتقدها المخاطب والمخاطب بالثاني اعني التخصيص بشيء مكان شيء من
ضربي كل من القصرين من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم فالمخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما
شاعر الا زيد من اعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب
لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح
عنه لفظ الايضاح اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس او من تساوى عنده
الامران اعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف والاتصاف
الامر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا
قائم من يعتقد اتصافه بالقيام او القعود من غير علم بالتعيين وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى
هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص
بشيء دون شيء قصر افراد والتخصيص بشيء مكان شيء ان اعتقد المخاطب
فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده فقصر تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا

اما من يعتقد العكس واما من تساوى الامران عنده

ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان او فلاحي ان فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر فان قولنا ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ولذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما اي غير شاعر لان الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعدا او مضطجعا او نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد احسن صاحب المفتاح في اهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن اقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن او المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لانا نقول اما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع انا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا غير شاعر واما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس فيكون هذا الاشتراط ضايعا وايضا لم يصح قول المصنف ان السكاكي لم يشترط

في قصر القلب تنافي الوصفين وعلل المصنف اشتراط تنافي الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها وفيه نظر بين في الشرح وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او لا فكل مثال يصلح لقصر الافراد او القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف والثاني بالعكس وقلبا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قائما بل قاعد فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه اذ المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفي القعود لكنه خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقد انه قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا بحسب المقام زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان العمل ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب اورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا

لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وهكذا في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء
كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي
قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد وفي دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما
تستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد واشار الى سبب افادة
انما القصر بقوله لتضمنه معنى ما والا واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا
حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان
يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح
بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في افادته القصر وفي تضمنه معنى
ما والا بينه بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم
الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهذا المعنى هو المطابق لقراءة
الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام ان في الاية ثلث قراءات حرم مبنيا
للفاعل مع نصب الميتة ورفعها وحرم مبنيا للمفعول مع رفع الميتة كذا في
تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقي ان
بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا اذ لا يصح
ارتفاعها بحرم مبنيا للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرم الله عليكم هو الميتة

وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند من ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد
حصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى ما والا وكان معنى القراءة الاولى
ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والا لم تكن مطابقة لها لافادتها
القصر فمراد السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى
والثانية ولهذا لم يتعرض للاختلاف في لفظ حرم بل في لفظ الميتة رفعا ونصبا واما
على القراءة الثالثة اعني رفع الميتة وحرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة اي
ما حرم عليكم الا الميتة وان يكون موصولة اي ان الذي حرم عليكم هو الميتة و
يرجح هذا بقاء ان عاملة على ما هو اصلها وبعضهم توهم ان مراد السكاكي والمصنف
بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب في اختيار كونها موصولة
مع ان الزجاج اختار انها كافة ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده و
نفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو
لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما
يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما ولصحة
انفصال الضمير معه اي مع انما نحو انما يقوم انا فان الانفصال انما يجوز عند
تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا انا فيقع بين
الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو
ممن يستشهد بشعره ولهذا صرح باسمه فقال الفرزدق انا الذائد من الذود

وهو الطرد الى الزمار اى العندليب الاساس هو الزمار الى ما اذا جمع بالولو
لم يكن لئيم ويمنعنا من جاه وثروة وانا يدافع عن احسابهم انا او مثلى
لما كان غرضه ان يخص المدافع عنه نفصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع
عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهو ليس
بمقصود ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما
ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا تاكيدا وليست ما موصولة وانا خبرها
اذ لا ضرورة فى العدول عن لفظ متصل الى المنفصل ومنها التقديم اى تقديم ما حقه
التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمعمولات على الفعل كقولك فى قصره اى قصر
الموصوف تميمى انا كان الانسب ذكر مثالين لان التميمية والقيسية ان
تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفى قصرها
انا كفيت مهمك افرادا او قلبا او تعيينا بحسب اعتقاد المخاطب وهذه
الطرق الاربعة بعد اشتراكها فى افادة القصر تختلف من وجوه فدلالة الرابع اى
التقديم بالفحوى اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل صاحب الذوق السليم
فيه فهم منه القصر وان لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك ودلالة الثلثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر والاصل اى الوجه الثانى
من وجوه الاختلاف ان الاصل فى الاول اى طريق العطف النص على المثبت
والمنفى كما مر فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم

النحو

النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اى فى هذين
المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما فى الاول فمعناه لا غير النحو اى لا التصريف
ولا العروض واما فى الثانى فمعناه لا غير زيد اى لا عمرو ولا بكر وحذف
المضاف اليه من غير وبنى هو على الضم تشبيها بالغايات وذكر بعض
النحاة ان لا فى لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس او نحوه اى نحو لا غير
مثل لا ما سواه ولا من عداه وما يشبه ذلك والاصل فى الثلاثة الباقية
النص على المثبت فقط دون المنفى وهو ظاهر والنفى اى الوجه الثالث
من وجوه الاختلاف ان النفى بلا العاطفة لا يجامع الثانى اعنى النفى
والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك فى كلام
المصنفين لان شرط المنفى بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها
بغيرها من ادوات النفى لانها موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع لا
لان تعيد بها النفى فى شئ قد نفيته وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء
لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى
كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد
فقد نفيت بلا العاطفة شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى انما يقوم
الا زيد وقوله بغيرها من ادوات النفى على ما صرح به فى المفتاح وفائدته
الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم او السامع او نحو

ذلك كما يسمى انما لا يقال هذا يقتضي جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة
الاخرى نحو ما اتى الرجال لا النساء ولا هند لا انا يمدح القمر لذلك المشخص اي ما
يعمل العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه ممتنع نفيه قبلها بها لامتناع
ان ينفي شيء بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم ان لا
يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير
كريما او غير كريم ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال
انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو لان النفي فيهما اي الاخيرين
غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها
من ادوات النفي وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل على نفي
المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع
المجيء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقولنا امتنع زيد
عن المجيء من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي
بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة
لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي
شرط مجامعته اي مجامعة النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون
الوصف مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا ممن

يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال عبد
القاهر لا تحسن مجامعة الثالث اي انما في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا
اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق
والتأكيد واصل الثاني اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل
النفي والاستثناء ان يكون ما استعمل له اي الحكم الذي استعمل فيه النفي و
الاستثناء مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي انما فان اصله
ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره هكذا في الايضاح نقلا
عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن
حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وجوابه
ان مرادهم ان انما يكون للخبر الذي من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى
ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا
لما في المفتاح كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا
اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك
المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو
وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك
فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه غير جامع بين الرسالة

ذلك كما يسمى اي انما الاعال هذا بعض حوار ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة
اللغوي نحو ما في الرجال لا النساء لا هند لانا نقول القصر لذلك المشخص اي ما
بعد لا العاطفة التي ينفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بالاستقلال
ان ينفي شيء بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال ذاب الرجل الكريم ان لا
يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير
كريما او غير كريم ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال
انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو لان النفي فيهما اي في الاخيرين
غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها
من ادوات النفي وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل على نفي
المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع
المجيء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقولنا امتنع زيد
عن المجيء من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي
بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة
لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي
شرط مجامعته اي مجامعة النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون
الوصف مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا تكون الا ممن

يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال عبد
القاهر [illegible] كما [illegible] غيره وهذا
افي [illegible]
وال [illegible]
الن [illegible]
الك [illegible]
ان [illegible]
عن [illegible]
حكمه [illegible]
ان م [illegible]

بيك بيك
يا من بك حاجتي وروحي
عن غيرك اعرضت واقبلت اليك
مالي عمل صالح استظهر به
فلا جئتك راجيا توكلت عليك
[illegible]

ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا اي على موافقة
المخاطب كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا
اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا عليه هذا الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك
المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو
وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك
فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه غير جامع بين الرسالة

ذلك كما سيجيء اي انما لا يقال هذا يعني جاز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة
اللغوي نحو ما في الرجال لا النساء، لا هند لانا سول الضمير لذلك المشخص اي
بعد لا العاطفة التي ننفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لا امتناع
ان ننفي شيئا بلا قبل الاتيان بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم ان لا
يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير
كريما او غير كريم ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال
انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو لان النفي فيهما اي في الاخيرين
غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفيا بغيرها
من ادوات النفي وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فانه يدل على نفي
المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع
المجيء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقولنا امتنع زيد
عن المجيء من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي
بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة
لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكي
شرط مجامعته اي مجامعة النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون
الوصف مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا يكون الا ممن

يسمع بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال عبد
القاهر لا تحسن مجامعته للثالث في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا
اقرب [illegible]
ان انكاره يزول بادنى تنبيه لعدم اصراره عليه وعلى هذا اي على مثل
لما في المفتاح كونك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا
اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا عليه اي الاعتقاد
وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك
المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو
وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك
فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه غير جامع بين الرسالة

والبرائة عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه
منزلة انكارهم اياه اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب
هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عليه السلام او
قلبا عطف على قوله افرادا نحو ان انتم الا بشر مثلنا فالمخاطبون وهم الرسل
عليهم السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة
المنكرين لاعتقاد القائلين وهم الكفار ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار
المخاطبين على دعوى الرسالة فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما
اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافى بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم
وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اى مقصورون على البشرية ليس لكم
وصف الرسالة التى تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين
قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا
بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى
قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم وارخاء
العنان اليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة وانما
يفعل ذلك حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة
فكانهم قالوا ان ما ادعيتم من كوننا بشرا فحق لا ننكره ولكن هذا لا ينافى ان

يمن الله تعالى علينا بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق
الحصر فليكون على وفق كلام الخصم وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك
وهذا مثال لاصل انما اى الاصل فى انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك
انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اى ان
تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على اخيه والاولى بناء على ما ذكرنا ان
يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما
نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى
من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر
وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على
ان مضمون الكلام مما له خطر وبه عناية ثم التاكيد بان ثم تعقيبه بما يدل
على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ومزية انما على العطف
انه يعقل منها اى من انما الحكمان اعنى الاثبات للمذكور والنفى عما عداه معا
بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم لا قاعد
وبالعكس نحو ما زيد قاعدا بل قائم واحسن مواقعها اى مواقع انما التعريض
نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم

التذكر يعنى پند گرفتن
لانه تعالى ليس الغرض منه ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار فهو تعريض بذم الكفار

فظيع النظر منهم كظمه منها اي كظم النظر الى الباقي ثم القصر كما يقع بين المبتدأ
والخبر على ما مرّ يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيدٌ الا عمرًا و ما ضرب عمرًا الا زيد والمفعولين نحو ما
اعطيت زيدًا الا درهمًا وغير ذلك من المتعلقات ففي الاستثناء يؤخر المقصور
عليه مع اداة الاستثناء حتى لو اريد القصر على الفاعل قيل ما ضرب عمرًا الا
زيد ولو اريد القصر على المفعول قيل ما ضرب زيد الا عمرًا ومعنى قصر الفاعل
على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس
البواقي فيرجع الى قصر الصفة على الموصوف ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا
وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقلّ اي جاز على قلة تقديمهما اي تقديم المقصور
عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما وهو ان يلي المقصور
عليه الاداة نحو ما ضرب الا عمرًا زيد في قصر الفاعل على المفعول وما ضرب الا
زيد عمرًا في قصر المفعول على الفاعل وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع
ازالتهما عن حالهما بان يؤخر الاداة عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب زيد الا
عمرًا وما ضرب عمرًا الا زيد فانه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس
المقصود وانما قال قلّ تقديمهما بحالهما لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان
الصفة المقصورة على الفاعل مثلا هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل
فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره وعلى هذا فقس وانما جاز على

في التحقيق او قصر الموصوف على الصفة

اي الفعل على الفاعل قبل ذكر المفعول

قلة

قلة نظرا الى انها اي حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الاخر ووجه الجميع اي
السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر
والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ الذي
حذف فيه المستثنى منه واعرب ما بعد الا بحسب العوامل يتوجه الى
مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا عنه
عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج مناسب للمستثنى في
جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته
الا جبة ما كسوته لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا ما جاء كائنا
على حال من الاحوال وفي نحو سرت الا يوم الجمعة ما سرت وقتا من
الاوقات وعلى هذا القياس وفي صفته يعني الفاعلية والمفعولية
والحالية ونحو ذلك واذا كان النفي متوجها الى المقدر العام المناسب
للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء
بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء وفي انما يؤخر المقصور
عليه تقول انما ضرب زيد عمرًا فيكون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه بانما على
غيره للالتباس كما اذا قلنا في انما ضرب زيد عمرًا انما ضرب عمرًا زيد
بخلاف النفي والاستثناء فانه لا التباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور

الباب السادس الانشاء

بعد الاستواء قدم او اخر فههنا ليس المذكور في اللفظ بل متضمنا ومعنى كالا الى افادة التعريض بقصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا في امتناع مجامعته لا العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد شاعر لا كاتب ولا انا شاعر بل زيد لا عمرو. الانشاء اعلم ان الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم اعني القاء مثل هذا الكلام كما ان الاخبار كذلك والاظهر ان المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التمني لا لقولنا ليت زيدا قائم فافهم فالانشاء ان لم يكن طلبا كالافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها ولان اكثرها في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء وان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه اي الطلب كثيرة منها التمني وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى بخلاف الترجي تقول ليت الشباب

يعود ولا تقول لعله يعود لكن اذا كان المتمنى ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار ان وانما يضمر ان بعد الاشياء الستة والمناسب ههنا هو التمني قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما خبر كأن منهما اي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا

مبحث الاستفهام

الى حجة على القيام والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل
كلامه وقوله لتضمنها مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله
الثاني ووقع في بعض النسخ لتضمنهما على لفظ التثنية وهو لا يوافق معنى
كلام المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كأن لعدم القطع بذلك وقد يتمنى بلعل
فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه على اضمار ان نحو لعلي احج فأزورك
بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي
لا طماعية في وقوعها فيتولد منه معنى التمني ومنها اي ومن انواع الطلب
الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت وقوع نسبة بين
امرين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى
وايان فالهمزة لطلب التصديق اي انقياد الذهن واذعانه بوقوع نسبة
تامة بين الشيئين كقولك أقام زيد في الجملة الفعلية وأزيد قائم في الاسمية
او لطلب التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند
اليه أدبس في الاناء ام عسل عالما بحصول شيء في الاناء طالبا لتعيينه
وفي طلب تصور المسند أفي الخابية دبسك ام في الزق عالما بكون الدبس
في واحد من الخابية والزق طالبا لتعيين ذلك ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب
التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام ولم

مبحث هل

يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهذا ظاهر في أعمرا عرفت لا في أزيد قام فليتأمل والمسؤول عنه بها اي
بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب
الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده
فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه
قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او اكرام والفاعل في
أأنت ضربت اذا كان الشك في الضارب والمفعول في أزيدا ضربت اذا
كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات وهل لطلب التصديق
فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان
المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا
اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان
وقوع المفرد ههنا دليل على ان ام متصلة وهي لطلب تعيين احد الامرين
مع العلم بثبوت الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون
ام عمرو لقبح لا امتنع لما سيجيء ولهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو
محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف او يكون التقديم لا

لطلب التصديق لكن ذلك خلاف الظاهر وقد ان هل زيدا ضربته ماله لا يقبح
لجواز تقدير المفسر قبل زيد اي هل ضربت زيدا ضربته وجعل السكاكي قبح هل رجل
عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من
من ان الاصل عرف رجل على ان رجلا بدل من الضمير في عرف قدم للتخصيص
ولزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس
للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع
النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز ان يقبح بعلة اخرى وعلل
غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل
بمعنى قد في الاصل واصلها أهل وتركت الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام
فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من خواص الافعال
فكذا ما هي بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل في حيزها
ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رأته فانها تذكرت العهود وحنت
الى الالف المألوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما وهي اي هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا في ان يكون الضرب
واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو
اخوك قصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يكون وذلك لان
هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة

وقوله

وقولنا في ان يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم ان هذا الامتناع جار في كل ما
يوجد فيه قرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع
في جملة حالية كقولك اتضرب زيدا وهو اخوك او لا كقوله تعالى اتقولون على الله ما لا
تعلمون وقولك اتؤذي اباك واتشتم الامير فلا يصح وقوع هل في هذه
المواضع ومن العجب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من ان هذا
الامتناع بسبب ان الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال واعتاله فيها ولم يدر
ان هذه قرينة لا فيها مرية اذ لم ينقل عن احد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيد
راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون
جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الحماسة
سأغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وامثال
هذا اكثر من ان تحصى واعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر
الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ما سنذكره
حتى لا يجوز يأتيني زيد سيركب او لن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل
العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وسيضرب
ولن يضرب بالحال واورد هذا المثال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر
هذا المثال حتى يعرف انه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال
ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم

مختصها بطلب التصديق كما ذكر فيما سبق وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر ما موصولة وكونه مبتدأ وخبره
أظهر وزمانيا خبر الكون أي بالشيء الذي زمانيته أظهر كالفعل فإن الزمان
جزء من مفهومه بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له أما اقتضاء
تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر وأما اقتضاء
كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء
والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات
الأفعال لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء ولهذا أي ولأن لها مزيد
اختصاص بالفعل كان فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر من فهل
تشكرون وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكد بالتكرير إذ أنتم فاعل فعل محذوف
لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله من
إبقائه على أصله كما في هل تشكرون وهل أنتم تشكرون لأن هل في هل تشكرون وهل أنتم تشكرون على
أصلها لكونها داخلة على الفعل تحقيقا في الأول وتقديرا في الثاني وهل أنتم
شاكرون أدل على طلب الشكر من أفأنتم شاكرون أيضا وإن كان للثبوت
باعتبار كون الجملة اسمية لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها أي ترك
الفعل مع هل أدل على ذلك أي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا
أي ولأن هل أدعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ لأنه

الذي

الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وإبراز ما سيتجدد في معرض الوجود
وهي أي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء أو لا وجوده
كقولنا هل الحركة موجودة أو لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود
شيء لشيء أو لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة أو لا دائمة فإن المطلوب
وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي
الأولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى وهي بسيطة بالنسبة إليها
والباقية من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها لطلب التصور فقط
وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم
كقولنا ما العنقاء طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بإيراد
لفظ أشهر أو ماهية المسمى أي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة أي ما حقيقة
مسمى هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتياته وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما
أي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني أن مقتضى الترتيب
الطبيعي أن يطلب أولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته و
حقيقته لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم
ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته إذ لا حقيقة
للمعدوم ولا ماهية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم
من الحد بالتفصيل غير قليل فإن كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء

الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما بلغته واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كانت لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية
وحدود اسمية واما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد
بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع
في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن عليها في اثناء التعاليم انما
هي حدود اسمية ثم اذا برهن عليها واثبت وجودها صارت تلك
الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور في الشفاء ويطلب بمن العارض
المشخص اي الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخيصه وتعينه كقولنا من
في الدار فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد تشخيصه وقال السكاكي يسأل بما عن
الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه
كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع او عن الوصف
تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه ويسأل بمن عن الجنس من ذوي
العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ
لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال
ملك بل جوابه ملك يأتي بالوحي كذا وكذا مما يفيد تشخيصه و
يسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما وهو مضمون ما اضيف

انما وصف الامر للمتشاركين تاكيدا او زيادة ايضاح

اعتبارا بالاول والمراد اصل المتشاركين التشاركات

اليه

اليه اي بحاي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد عليه السلام
فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية وسألوا عما يميز احدهما
عن الآخر مثل الكفار كافرين قائلين بهذا القول ومثل الكفار اصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة اي كم من آية آتيناهم أعشرين ام ثلثين
فمن آية مميز كم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ومميزه
كما ذكرنا في الخبرية فكم هنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من
هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ ويسأل بكيف عن الحال وباين
عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن
الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم
القيمة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فأتوا
حرثكم انى شئتم اي على اي حال شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان
يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى
من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله
يستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون
في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه في
الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين عشرون لنا من اني

التفخيم اي العظيم

هذا متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف

او مقدرة كقوله تع انى لك هذا اى من اين على ما ذكره بعض النحاة ثم
ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب
المقام بحسب معونة القراين كالاستبطاء نحو كم دعوتك والتعجب نحو ما لي
لا ارى الهدهد لانه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام بلا اذنه
فلما لم يبصره مكانه تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه ولا يخفى انه لا معنى
لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان
الهدهد فلم يبصره فقال ما لي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر
ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غايب فاضرب عن ذلك واخذ يقول
اهو غايب كانه يسأل عن صحة ما لاح له لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته
والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب
الم اؤدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك وهو انك ادبت فلانا فيفهم معنى
الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال والتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما
يعرفه والجائه اليه بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يذكر بعد الهمزة ما حمل
المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة
تقول اضربت زيدا في تقريره بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا
ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق
والتثبيت فيقال اضربت زيدا بمعنى انك ضربته البتة والانكار كذلك اي بايلاء

المنكر

المنكر الهمزة كالفعل في قوله اتقتلني والمشرفي مضاجعي والفاعل في قوله تع اهم
يقسمون رحمة ربك والمفعول في قوله تع اغير الله اتخذ وليا واما غير الهمزة
فيجيء للتقرير والانكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة
فلهذا لم يبحث عنه ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي
الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان
الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي و
هو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه
المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا وعليه قوله تع أانت قلت للناس اتخذوني وامي
الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا
الحكم لا بانه قد قال ذلك وقوله والانكار كذلك دل على ان صورة انكار الفعل ان يلي
الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله
ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب
بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فانك اذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله
لانه لا بد له من محل يتعلق به والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون
نحو اعصيت ربك او لا ينبغي ان يكون نحو اتعصي ربك فان العصيان واقع
لكنه منكر وما يقال انه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت او للتكذيب في الماضي
اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا

نحو افاصفيكم

ملكم نحو انلزمكموها اى انلزمكم تلك الهداية او الحجة بمعنى انكرهكم على قبولها
ونقسركم على الاهتداء والحال انكم لها كارهون يعنى لا يكون هذا الالزام
والتهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار وذلك اختلفوا فى انه اذا ذكر
معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول او كل واحد على ما قبله نحو اصلوتك
تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وذلك ان شعيبا عليه السلام كان
كثير الصلوة وكان قومه اذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلوتك
التهكم والسخرية لا حقيقة الاستفهام والتحقير نحو من هذا
استحقارا بشأنه مع انك تعرفه والتهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنه
ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام
اى من بفتح الميم ورفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره
او بالعكس على اختلاف الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا وهو
ظاهر بل المراد به انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا
بقوله من فرعون اى هل تعرفون فرعون من هو فى فرط عتوه و
شدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ولهذا قال انه
كان عاليا من المسرفين زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه والاستبعاد
نحو انى لهم الذكرى فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد
استبعاد ان يكون لهم الذكرى بقرينة قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم

تولوا

تولوا عنه اى كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوه من الايمان
عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل فى وجوب الادكار
من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله من الايات والبينات من
الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ومنها اى ومن انواع الطلب
الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء وصيغته تستعمل فى معان
كثيرة فاختلفوا فى حقيقته الموضوعة هى لها اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل
مفيدة للقطع بشىء من ذلك قال المصنف والاظهر ان صيغته من المقترنة
باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فالمراد بصيغته ما دل
على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسما او فعلا موضوعة لطلب
الفعل استعلاء اى على طريق طلب العلو وعد الآمر نفسه عاليا سواء
كان عاليا فى نفسه ام لا لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى
ذلك المعنى اعنى الطلب استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى
امارات الحقيقة وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل استعلاء
كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز له ان يجالس احدهما
او كليهما وان لا يجالس اصلا والتهديد اى التخويف وهو اعم من
الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة
نحو اعملوا ما شئتم لظهور ان ليس المراد الامر بكل عمل شاء والتعجيز

نحو فاتوا بسورة من مثله اذ ليس المراد طلب اتيانهم بسورة من مثله لكونه
محالا والظرف اعني قوله من مثله متعلق بفاتوا والضمير لعبدنا او صفة لسورة
والضمير لما نزلنا او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما
نزلنا قلت لانه يقتضي ثبوت مثل للقرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة
الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا
عن الاتيان منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه
هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز
باعتبار انتفاء المأتي منه قلت احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له
مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم ههنا
كلام طويل لا طائل تحته والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو
كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل اعني صيرورتهم قردة
وفي الاهانة لا يحصل اذ المقصود قلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا
او لا تصبروا وفي الاباحة كان المخاطب توهم ان الفعل محظور عليه فاذن
له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين
من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما
والتمني نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل

قاله امرء القيس

اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنى ذلك
تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولاستطالة تلك الليلة كانه
لا طماعية له في انجلائها ولهذا يحمل على التمني دون الترجي والدعاء اي
الطلب على سبيل التضرع نحو رب اغفر لي والالتماس كقولك لمن يساويك
رتبة افعل بدون الاستعلاء والتضرع فان قيل اي حاجة الى قوله بدون
الاستعلاء مع قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو
لجواز ان يكون من المساوي بل من الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه
الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء
ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول
دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم
ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر
بالقيام الى الامر بالاضطجاع ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن
ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وهو كالامر في
الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل
كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض كالتهديد

كقولك لعبدٍ لا يمتثل امرك لا تمتثل امري وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر
وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير
الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها بحذفها بان المضمرة مع الشرط
كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام
اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك
اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني
يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كون المطلوب
مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى
الشرط فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب
غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون
اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا ولما جعل النحاة
الاشياء التي يضمر الشرط بعدها خمسة اشار المصنف الى ذلك بقوله واما
العرض كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد اي
من الاستفهام وليس شيئا آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت
على فعل منفي وامتنع حمله على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا
فتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه
ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير هذه المواضع لقرينة تدل عليه نحو

قوله

قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا
اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى و
السيد وقيل لا شك ان قوله ام اتخذوا انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من
دونه اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال
لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه نظر اذ ليس كل ما فيه
معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا
لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يصح الا بالواو الحالية ومنها اي ومن انواع الطلب النداء
وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا وقد يستعمل
صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك
لمن اقبل يتظلم يا مظلوم قصدا الى اغرائه وحثه على زيادة التظلم وبث
الشكوى لان الاقبال حاصل والاختصاص في قولك انا افعل كذا ايها
الرجل فقولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل
مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه
اذ ليس المراد بأي ووصفه المخاطب بل ما دل عليه ضمير المتكلم فأيها مضموم
والرجل مرفوع والمجموع في محل النصب على انه حال ولهذا قال اي مختصا
من بين الرجال وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا الله وللتعجب نحو

الباب السابع الفصل والوصل

بالماء والتحير والتوجع كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما يشبه ذلك
ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة على انه كأنه وقع
نحو وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من
ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا
نحو رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ كقوله رحمه الله يحتملهما
اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون
انظر بلفظ الامر لانه في صورة الامر وان قصد به الدعاء والشفاعة او لحمل
المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي
ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام
ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث
الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الا
بواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد الخبري والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل
والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر
اي المتأمل بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي ايضا اما
مؤكد او غير مؤكد والمسند اليه فيه اما محذوف او مذكور الفصل
والوصل بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه عارض عليه حاصل

بزياده

بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدمها والاعدام
انما تعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض الجمل
على بعض والفصل تركه اي ترك عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى
اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون
للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في
حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك
عطفت الثانية عليها اي على الاولى ليدل العطف على التشريك المذكور
كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او نحو ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا
بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب
ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر او يعطي ويمنع لما بين
الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يعطي ويشعر و
ذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه اراد
به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم
مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية
فان تحقق هذا المعنى حسن العطف وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو
ولهذا اي ولانه لا بد في الواو من جهة جامعة عيب على ابي تمام في قوله

لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم لان وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول قالوا فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وانما قال على انا معكم لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه وايضا العطف على المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الاولى به اي بذلك العاطف من غير اشتراط امر اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة اعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا

يفيد

يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي واما في غيره ففيه خفاء واشكال وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والا اي ان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك فان قيل اذا شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو قالوا انا معكم بدلالة المعنى واذا تقدم متعلق الفعل وعطف فعل اخر عليه يفهم اختصاص الفعلين كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا بدلالة الفحوى والذوق والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود

كمال الاتصال او شبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك الفصل لان الوصل
يقتضى مغايرة ومناسبة والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا
ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين لوجود الداعى
وعدم المانع فالحاصل ان للجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة احوال الاول كمال الانقطاع بلا ايهام
الثانى كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال
الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم
الاولين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل فاخذ المصنف يحقق الاحوال
الستة فقال اما كمال الانقطاع بين الجملتين فلاختلافهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى بان تكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى
نحو وقال رائدهم هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اى
اقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة نزاولها اى نحاول تلك
الحرب ونعالجها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار اى انما نقاتل فان موت كل
نفس يجرى بقدر الله تعالى لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه لم يعطف نزاولها
على ارسوا لانه خبر لفظا ومعنى وارسوا انشاء لفظا ومعنى وهذا مثال
لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع قطع
النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الاعراب والا فالجملتان فى محل النصب

معنى فقط او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان تكون احداهما خبرا معنى
والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان
رحمه الله لم يعطف رحمه الله على مات لانه انشاء معنى ومات خبر معنى وان كانتا
جميعا خبريتين لفظا او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشأن لا جامع بينهما
كما سيأتى بيان الجامع فلا يصح العطف فى نحو زيد طويل وعمرو نائم واما كمال الاتصال
بين الجملتين فلكون الثانية مؤكدة للاولى تأكيدا معنويا لدفع توهم تجوز او
غلط نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف
او جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة فانه لما بولغ فى
وصفه اى وصف الكتاب ببلوغه متعلق بوصفه اى فى ان وصف بانه
بلغ الدرجة القصوى فى الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء فى قوله بجعل المبتدأ
ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده الى التعظيم وعلو الدرجة
وتعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه
الكتاب الكامل الذى يستأهل ان يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب فى
مقابلته ناقص بل ليس بكتاب جاز جواب لما اى جاز بسبب هذه المبالغة
المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اعنى قوله ذلك الكتاب مما يرمى
به جزافا من غير صدور عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع
المستتر عائد الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب اى

جمل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب تنبيها لذلك التوهم فوزانه لا ريب فيه
مع ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد في جاءني زيد نفسه فظهر ان لفظ وزان في
قوله وزان نفسه ليس بزائد كما توهم او تأكيدا لفظيا كما اشار اليه بقوله ولكون
هدى اي هو هدى للمتقين اي الضالين الصائرين الى التقوى فان معناه انه
اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها اي غايتها لما في تنكير هدى
من الابهام والتفخيم حتى كانه هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا
معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله في الهداية
لان الكتب السماوية بحسبها اي بقدر الهداية واعتبارها تتفاوت في
درجات الكمال لا بحسب غيرها لانها المقصد الاصلي من الانزال فوزانه اي
وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لذلك
الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لا ريب فيه فانه يخالفه معنى او لكون الجملة
الثانية بدلا منها اي من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير
الوافية حيث يكون في الوفاء قصور ما او خفاء بخلاف الثانية فانها وافية كمال
الوفاء والمقام يقتضي اعتناء بشأنه اي بشأن المراد لنكتة لكونه اي المراد
مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل
البعض او الاشتمال فالاول نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء

بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام
الى آخره اوفى بتأديته اي تأدية المراد الذي هو التنبيه لدلالته اي الثاني
عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المعاندين فوزانه
وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشتمل
الانعام وغيرها والثاني اعني المنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل
لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فان المراد به اي بقوله ارحل
كمال اظهار الكراهة لاقامته اي المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته
لدلالته اي دلالة لا تقيمن عليه اي على كمال اظهار الكراهة بالمطابقة مع التأكيد
الحاصل من النون وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال لا تقم
عندنا ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره فوزانه اي
وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة
مغاير للارتحال فلا يكون تأكيدا وغير داخل فيه فلا يكون بدل بعض ولم يعتبر
بدل الكل لانه انما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني
وهذا لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب مع ما بينهما اي
بين عدم الاقامة والارتحال من الملابسة اللزومية فيكون بدل الاشتمال
والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما مر
ارسوا انزلوا اولها وانما قال في المثالين ان الثانية اوفى لان الاولى وافية

مع ضرب من القصور ما بسبب الاجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت
كغير الوافية او لكون الثانية بيانا لها اي للاولى لخفائها اي الاولى نحو فوسوس
اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى
فان وزانه اي وزان قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للاول
وظاهر ان ليس لفظ قال بيانا وتفسيرا للفظ وسوس حتى يكون هذا من
باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة واما كونها اي
الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها اي عطف الثانية على
الاولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع
باعتبار اشتماله على مانع من العطف الا انه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب
قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن
سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فبين الجملتين مناسبة ظاهرة
لاتحاد المسندين لان معنى اراها اظنها وكون المسند اليه في الاولى محبوبا
وفي الثانية محبا لكن ترك العطف لئلا يتوهم انه عطف على ابغي فيكون من
مظنونات سلمى ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال
اراها تتحير في اودية الضلال واما كونها اي الثانية كالمتصلة بها اي
بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى

منزله

منزلته اي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال
قال السكاكي فينزل ذلك السؤال الذي تقتضيه الاولى ويدل عليه
بالفحوى منزلة السؤال الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له
فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع انما يكون لنكتة كاغناء
السامع عن ان يسال او مثل ان لا يسمع منه اي من السامع
شيء تحقيرا له او كراهة لكلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل
القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العطف او غير
ذلك وليس في كلام السكاكي ان الاولى تنزل منزلة السؤال وكان المصنف
نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون
على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والاظهر انه لا حاجة
الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشا للسؤال كاف في ذلك اشير اليه في
الكشاف ويسمى الفصل لذلك اي لكونه جوابا لسؤال اقتضته الاولى
استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استئنافا ومستانفة وهو اي
الاستئناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب
الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك بقرينة العرف والعادة لانه اذا

قيل فلان مريض فلا يسأل عن مرضه وسببه لا أن يقال هل سبب علته
كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص وأما
عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء
كأنه قيل هل النفس أمارة بالسوء بقرينة التأكيد وهذا الضرب يقتضي تأكيد
الحكم كما مر في أحوال الإسناد من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن
تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى أن المراد بالاقتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن في
باب البلاغة بمنزلة الواجب وإما عن غيرهما أي غير السبب المطلق والخاص نحو قالوا
سلاما قال سلام أي فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام
أي حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت وقوله
زعم العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة أنني في غمرة وشدة صدقوا أي
العاذلات العواذل في زعمهم أنني في غمرة ولكن غمرتي لا تنجلي ولا تنكشف خلاف
أكثر الغمرات والشدائد كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا فقيل صدقوا ومنه
أي من الاستئناف وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له ما يأتي بإعادة اسم
ما استؤنف عنه أي أوقع عنه الاستئناف وأصل الكلام استؤنف عنه الحديث
فحذف المفعول ونزل الفعل المتعدي منزلة اللازم نحو أحسنت أنت إلى زيد
زيد حقيق بالإحسان بإعادة اسم زيد ومنه ما يبنى على صفته أي صفة ما
استؤنف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليه نحو أحسنت

أي يصلح أن يكون علة الحكم
وترتب عليه الحكم

وإن غير متعلق بإيقاع الاستئناف الذي هو

إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك والسؤال المقدر لماذا أحسن إليه أو هل
هو حقيق بالإحسان وهذا الاستئناف المبني على الصفة أبلغ لاشتماله على بيان
السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور لما سبق إلى الفهم
من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه علة له وههنا بحث وهو أن السؤال
إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة وإلا فلا وجه لاشتماله عليه كما
في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل ووجه التفصي عن ذلك
مذكور في الشرح وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا كان أو اسما نحو يسبح له
فيها بالغدو والآصال رجال فيمن قرأ مفتوحة الباء كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال
أي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد أو نعم رجلا زيد على قول أي قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف أي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير
الفاعل المبهم وقد يحذف الاستئناف كله إما مع قيام شيء مقامه نحو زعمتم أن
إخوتكم قريش لهم إلف أي إيلاف في رحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في
الشتاء إلى اليمن ورحلة في الصيف إلى الشام وليس لكم إلاف أي مؤالفة في
في رحلتين المعروفتين كأنه قيل أصدقنا أم كذبنا فقيل كذبتم فحذف
هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم إلف وليس لكم إلاف مقامه لدلالته عليه
أو بدون ذلك أي قيام شيء مقامه اكتفاء بمجرد القرينة نحو فنعم الماهدون أي

نحن على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدا اى هم نحن ولما فرغ من بيان الاحوال
الاربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل
لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر
كذلك فقالوا لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية دعائية
فبينهما كمال الانقطاع لكن عطفت عليها لان ترك العطف يوهم انه دعاء على المخاطب
بعدم التأييد مع ان المقصود الدعاء له بالتأييد فاينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه
هو مضمون قوله لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه فى هذا الكلام نقل عن الثعالبى
حكاية مشتملة على قوله لا وايدك الله وزعم ان قوله وايدك الله عطف على قوله قلت
ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم يحك الحكاية فحين
ما قال للمخاطب لا وايدك الله فلا بد له من معطوف عليه واما للتوسط عطف
على قوله اما الوصل لدفع الايهام اى اما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع
وكمال الاتصال وقد صحفه بعضهم واما بكسر الهمزة فركب متن عمياء وخبط خبط عشواء
فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع ويكون
بينهما جامع بدلالة ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فبينهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان
خبرا او انشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان او خبريتان والمتفقتان معنى فقط
ستة اقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران او الاولى خبر و

قلت

والثانية

المشبه به بجعل افراده قسمين متعارف وغير متعارف وعرف السكاكى المجاز اللغوى
بالكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له بالتحقيق استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع
قرينة مانعة عن ارادة معناها فى ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير بالنسبة واللام
فى الغير للعهد اى المستعملة فى معنى غير المعنى الذى الكلمة موضوعة له فى اللغة او الشرع
او العرف او غيرها بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا
يكون الكلمة قد استعملت فى غير معناه اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان
قوله استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع كون
هذا اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه اخذا بالحاصل من كلام السكاكى فقال
فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اى ارادة
معناها فى ذلك الاصطلاح واتى اى السكاكى بقيد التحقيق حيث قال موضوعة له بالتحقيق ليدخل
فى تعريف المجاز الاستعارة التى هى مجاز لغوى على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هى فى التعريف لانها ليست مستعملة فى غير ما وضعت
له بالتاويل وظاهر عبارة المفتاح ههنا فاسد لانه قال وقولى بالتحقيق احتراز عن ان لا
يخرج الاستعارة فظاهره ان الاحتراز انما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها
فيجب ان يكون لا زائدة او يكون المعنى احتراز لئلا يخرج الاستعارة ورد ما ذكره
السكاكى بان الوضع وما يشتق منه كالموضوعة مثلا اذا اطلق لا يتناول الوضع
بالتاويل لان السكاكى نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال
قولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء المعنى بقرينة ولا شك ان دلالة

الا الاسد على الرجل الشجاع انما هو بقرينة فلا حاجة الى التقييد وذلك الوضع في تعريف

الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يقيد به زيادة الايضاح لا تتميم

الحد ويمكن الجواب عنه بان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الوضعي الذي ذكره يتناول

الوضع بالتاويل بل مراده انه قد عرض اللفظ الموضوع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع

بالتاويل كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور

لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتاويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال

اخر وهو ان يقال لو سلم تناول الوضع للوضع بالتاويل فلا نخرج الاستعارة ايضا لانه يصدق

عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة اعني الوضع بالتحقيق اذ غاية ما في الباب

ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتاويل لكن لا حاجة لتخصيصه بالوضع بالتاويل

فقط حتى يخرج الاستعارة البتة ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب

اداء لمؤدى معنى كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو الصلوة اذا استعمله الشرع

في الدعاء مجازا كذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع

في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بان قيد الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف

الاعتبارات وان فات ولا يخفى ان الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة

الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد ان الحقيقة

هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف

مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد وح يخرج عن

التعريف مثل لفظ الصلوة المستعملة في عرف الشرع في الدعاء لان استعماله

في الدعاء

في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له

وقد اجاب عنه بان قيد اصطلاح به التخاطب مراد في التعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في

تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة ليس مقصودا في هذا الفن وبان اللام في الوضع للعهد

اي الوضع الذي وقع به التخاطب فلا حاجة الى هذا القيد وفي كليهما نظر واعترض ايضا على

تعريف المجاز بانه يتناول الغلط لان الفرس في قوله خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب

يستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على انه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي

وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه

ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر

احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول

المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس

الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها

وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص بالسبع المشبه به وهو

الاظفار وسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وسمى اسم المشبه

مستعارا وسمى المشبه مستعارا له وقسمها اي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى

بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة

المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر رحمه الله من التقسيم

والتحصيل بالكسر على القطع وهو قد ذكر قسما اخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت

الفائدة مثلا ان يستعمل المشفر استعمال الشفة بان يجرده عن قيد كونه شفة البعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة

مطلقا وربما اتضح قولك فلان غليظ المشفر مع استعماله في الانسان الى قرينة دالة على ان المراد هو الشفة بجواز

ان يراد تشبيه شفته بشفة البعير الغليظة فيكون المشفر ح استعارة لا مجازا غير مفيد واذا انظر بهذا التقبيل في المجاز كان قائما

مقام احد المراد فلو فكان احد المراد وفي اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص فلا يترتب

على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع في يجعلون اصابعهم في آذانهم فانه يفيد مبالغة تدبر

التحقيقية ثم مفرد فى الحقيقة ما مر اى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل
الاستعارة كما فى قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اى من الحقيقية حيث قال فى قسم
الاستعارة المصرح بها التحقيقية ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين
من امور لوصف صورة اولا ورد ذلك بانه اى التمثيل مستلزم للتركيب المنافى للافراد
فلا يصح عده من الاستعارة التى هى من اقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على
تنافى الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم
والجواب انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية لا من الاستعارة
التى هى مجاز مفرد وقسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يوجب كون كل استعارة مجازا
مفردا كقولنا الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون على ان لفظ
المفتاح صريح فى ان المجاز الذى جعله منقسما الى اقسام ليس هو المجاز فى المفرد المفسر بالكلمة
المستعملة فى غير ما وضعت له لانه قد قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى
وعقلى واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال
عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز
العقلى والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب ان يريد بالراجع الى معنى الكلمة
اعم من المفرد والمركب ليصح الحصر فى القسمين واجيب بوجوه اخر الاول ان المراد بالكلمة
اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله الثانى انا لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب بل
هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلى وهو قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل

الذى

الذى استوقد نارا الاية الثالث ان اضافة الكلمة الى الشئ او تقييدها او اقترانها باى شئ
لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة فى مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى هو التقدم المضاف
الى الرجل المقترن بتأخر اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وفى الكل
نظر اوردناه فى الشرح وفسر السكاكى الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل
هو اى معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شئ من التحقق العقلى او الحسى كلفظ الاظفار فى قول
الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم فى تصويرها اى
المنية بصورته اى السبع واختراع لوازمه لها اى لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام
اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اى للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها
اى على ذلك المثل اعنى الصورة التى هى مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية
لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة
الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكناية
ولهذا مثل بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة فى الاظفار فقط من
غير استعارة بالكناية فى المنية وقال المصنف انه بعيد جدا لا يوجد له مثال فى الكلام وفيه اى تفسير
التخييلية بما ذكره تعسف اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل
ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه
الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا فى غاية السقوط لانه يكفى فى التسمية ادنى مناسبة
على انهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر صاحب الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة

في الحيوان حكما عقليا ولكن حكما حسيا وخالف تفسيره التخييلية بما ذكره تفسير غيره لما ان تفسير
السكاكي للتخييلية جعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية مال الشيخ عبد القاهر
انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى
شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولبعضهم
في هذا المقام كلمات واهية بينا فسادها في الشرح ثم تنبه انه قال ان صاحب المفتاح في هذا
الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى تعترض عليه بان ما ذكره
هو مخالف لما ذكره غيره وتعقيب ما ذكره السكاكي في التخييلية ان تكون الترشيح استعارة تخييلية
للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من
التخييلية والترشيح اثبات ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص
السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه
ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية
شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة واخر شبيه بالربح ليكون الربح و
التجارة بالنسبة اليهما استعارة ترشيحية تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي
اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير
لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ
الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم
اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم والجواب ان الامر الذي هو من خواص

المشبه به لا فرق في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه
وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان المشبه به هو هذا المعنى مقارنا للوازمه
وخواصه حتى ان المشبه به في قولنا رأيت اسدا يفترس اقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس
الحقيقي من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا
يفترس اقرانه فانا نحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتأمل في الكلام دقة لعلى بالكلى ... اي
اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد
المشبه به على ان المراد بالمنية في مثل انشبت المنية اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار
ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد
ذكر المشبه وهو المنية واريد به المشبه به وهو السبع فالاستعارة لا تنفك عن التخييلية بمعنى انه
لا يوجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية لان في اضافة خواص المشبه به الى
المشبه استعارة تخييلية ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اعني في
الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا
غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به طرف الاخر ولما
كان ههنا مظنة سؤال وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها اشار
الى جوابه بقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه المضمر في النفس المنية بالسبع وكان هذا
الاعتراض من اقوى اعتراضات المص على السكاكي وقد يجاب عنه بانه وان صرح بلفظ المنية
الا انه اراد به السبع ادعاء كما اشار اليه في المفتاح من انا نجعل ههنا اسم المنية اسما للسبع

مراد فالمه بان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تخيل ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظ المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكون مترادفين فيتاتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وفيه نظر لان ما ذكره

لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق حتى يدخل في تعريف الاستعارة للقطع بان المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعله مرادفا للفظ السبع بالتأويل المذكور

لا يقتضي ان يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب بانه قد سبق ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة اي هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ولا نم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل اظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا دنت منيته فلان بل من حيث ان الموت جعل من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا ان تحقق كونه مجازا ومرادا به الطرف الآخر غير ظاهر بعد واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية

وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية استعارة مكنيا عنها ~~وجعل الاستعارة التبعية استعارة مكنيا عنها~~

وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلالته بقرينة الحال والحال حقيقة فيجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة

وهكذا

وهكذا في قولهم تقريهم لهذميات نجعل اللهذميات بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة القرى اليها قرينة على هذا القياس واختار ذلك ايثارا للضبط وتقليل الاقسام وردّ ما اختاره السكاكي بانه ان قدر التبعية كنطقت في نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها

معناها الحقيقي لم تكن التبعية استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل وهما فيكون مستعملا في غير ما وضعت له بالتحقيق فيكون مجازا واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية بمعنى انها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية في مثل نطقت الحال على هذا التقدير وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق وانما الخلاف في ان التخييلية هل تستلزم المكنى عنها فعند السكاكي لا تستلزم كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن ان ينازع في الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية لان كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في المفتاح ايضا في بحث المجاز العقلي بان قرينة المكنى عنها قد تكون امرا وهميا كاظفار المنية وقد تكون امرا محققا كالانبات في انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند الا ان هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي لانه قد صرح في المجاز العقلي بان نحو نطق الحال امر وهمي جعل قرينة للمكنى عنها وايضا فلما جوز وجود المكنى عنها بدون التخييلية كما في انبت الربيع البقل ووجود التخييلية

يدونها كما في اظفار المنية الشبيهة بالسبع فلا حجة لقوله ان المكني عنها لا تنفك عن التخييلية الا
اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية
كنطقت مثلا استعارة ضرورة انه مجاز بعلاقة المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون الا
تبعية فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره من
تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخيرا الى القول بالاستعارة التبعية
وقد يجاب بان كل مجاز يكون علاقته المشابهة لا يجب ان يكون استعارة لجواز ان يكون له علاقة
اخرى باعتبارها وقع الاستعمال كما بين النطق والدلالة فانها لازمة للنطق بل انما يكون استعارة
اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان السكاكي
قد صرح بان نطقت ههنا امر وهمي كاظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
المحققة ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان امرا محققا عقليا على ان هذا لا يجري في جميع الامثلة
ولو سلم فيعود الاعتراض الاول وهو وجود المكني عنها بدون التخييلية ويمكن ان يجاب
بان المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع
بين كلام البلغاء اذ لا نزاع في عدم شيوع مثل اظفار المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام في
الصحة واما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب الكشاف في
قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب المفتاح في انبت الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه
ان قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل اظفار المنية ونطقت الحال وقد تكون
الاستعارة تحقيقية على ما ذكر في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك ان البلع استعارة عن غور الماء في

الارض

الارض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما في انبت الربيع

فصل

في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية
جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من
الغرض ونحو ذلك وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه
من جهة اللفظ لان ذلك يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما
في التشبيه من الدلالة على ان المشبه به اقوى في وجه الشبه ولذلك اي ولان شرط حسنه ان
لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه
او بواسطة عرف او اصطلاح خاص لئلا تصير الاستعارة الغازا وتعمية ان روعي شرائط الحسن
ولم يشم رائحة التشبيه وان لم تراع فات الحسن يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع
مثل رطب وارطاب كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر فوجه الشبه بين الطرفين خفي
وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله صلى الله عليه وسلم الناس
كابل مائة لا تجد فيها راحلة والراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يعني ان المرضي المنتجب
من الناس في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل وبهذا ظهر ان التشبيه اعم
محلا اذ كل ما يتاتى فيه الاستعارة يتاتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز ان يكون وجه الشبه غير جلي
فتصير الاستعارة الغازا كما في المثالين المذكورين فان قيل قد سبق ان حسن الاستعارة برعاية
جهات حسن التشبيه ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة
ينافي ذلك قلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير

الغاز ومن الغرابة بحيث لا يعثر منه الا ويتصل به اى بما ذكرنا من انه اذا خفى الشبه لم يحسن
الاستعارة ويحسن التشبيه انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة
والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشىء بنفسه فاذا فهمت مسئلة
فتقول حصل فى قلبى نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت فى شبهة تقول وقعت فى ظلمة ولا
تقول وقعت فى شبهة كالظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية فى ان حسنها برعاية جهات
حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون
الا تابعة للمكنى عنها وليس لها فى نفسها تشبيه بل حسنها تابع لحسن متبوعها فصل
فى بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك او التشابه قد يطلق المجاز على كلمة
تغير حكم اعرابها اى حكمها الذى هو الاعراب على ان الاضافة للبيان اى تغير اعرابها من
نوع الى نوع او بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك وقوله واسئل
القرية والثانى مثل قوله تعالى ليس كمثله شىء اى جاء امر ربك لاستحالة المجىء الى الله تعالى واسئل
اهل القرية للقطع بان المقصود ههنا سؤال اهل القرية وان جعلت القرية مجازا عن اهلها لم يكن
من هذا القبيل وليس مثله شىء لان المقصود نفى ان يكون شىء مثل الله تعالى لا نفى ان يكون شىء مثل
مثله فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير فى الاول الى الرفع وفى الثانى الى النصب
بسبب حذف المضاف والحكم الاصلى فى مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب
زيادة الكاف فكما وصف الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلى وظاهر عبارة المفتاح
ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب وما ذكره المصنف اقرب والقول

بحث المكنى عنها لا تكون الا تابعة

معناه الاصلى كذلك وصفته باعتبار نقلها عنه

بزيادة

تضمين ميوان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه والتلميح ميوان
يشار فى فحوى الكلام الى قصة او شعر والحل ان ينثر نظم

والله اعلم ليتبين الا هذه السجعة خاتمة للفن الثالث فى السرقات الشعرية وما يتصل
بها مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول فى الابتداء
والتخلص والانتهاء وانما قلنا انها من الفن الثالث دون ان نجعلها خاتمة الكتاب
خارجة عن الفنون الثلثة كما هو غيرنا لان المصنف قال فى آخر بحث المحسنات اللفظية هذا
ما تيسر باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها
فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا
الى تحسين الكلام او لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الابواب والثانى ما
لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول فى السرقات
الشعرية وما يتصل بها اتفاق القائلين على لفظ التثنية انما كان فى الغرض على العموم
كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد هذا الاتفاق
سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى لتقرره اى تقرر هذا الغرض
العام فى العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان
اتفاق القائلين فى وجه الدلالة اى طريق الدلالة على الغرض كالتشبيه والمجاز والكناية
وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هى له اى لاختصاص تلك الهيئات بمن
يثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين جمع عاف
وكوصف البخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة ذات اليد اى المال واما بالعبوس عند
ذلك مع قلة ذات اليد فمن اوصاف الاسخياء فان اشترك الناس فى معرفته اى معرفة

قلنا ابرز

الشاعران ان قد اتفقا فى شعرهما على غرض
بان يكون غرض هذا فى شعره عين غرض
الآخر فى شعره تأمل

ووجه الدلالة لاستقراره فيها اى فى العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد

بالبحر فهو كالاول اى فهذا الاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى الغرض العام

فى انه لا يعد سرقة ولا اخذا والا اى وان لم يشترك الناس فى معرفته جاز ان يدعى

فيه اى فى هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل

وان احدهما اكمل من الآخر وان الثانى زاد على الاول او نقص عنه وهو اى ما لا يشترك

الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصى فى نفسه غريب فى

لا ينال الا بفكر والآخر عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر فى باب

التشبيه والاستعارة فى تقسيمها الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى الباقى على ابتذاله

او المتصرف فيه بما اخرجه الى الغرابة فالسرقة والاخذ اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان

ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما حال كونه مع اللفظ كله او بعضه او

حال كونه وحده من غير اخذ شىء من اللفظ فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب

والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا

كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك اى

لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه وجدته على طرف الهجران اى هاجرا لك مبتذلا لك بأخوتك

ان كان يعقل ويركب حد السيف اى يتحمل شدايد تؤثر فيه تاثير السيوف وتقطعه تقطيعها

من ان تضيمه اى بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف

وتحمل المشاق مزحل اى مبعد وقد حكى ان عبد الله ابن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين

البيتين

البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل

معن بن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو

المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال

له الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره

وفى معناه اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعنى انه ايضا

مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت

الطاعم الكاسى ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكما

قال امرؤ القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل فاورده الطرفة

فى شعره الا انه اقام تجلد مقام تجمل وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى اللفظ او اخذ

بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا ولا يخلو اما ان يكون الثانى ابلغ من الاول او

دونه او مثله فان كان الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول كحسن

السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اى فالثانى مقبول كقول بشار

من راقب الناس اى حاذرهم لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اى الشجاع

القتال الحريص على القتل وقول سلم بعده من راقب الناس مات غما وفاز باللذة الجسور

معمول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر

لفظا وان كان الثانى دونه اى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول فهو

اى الثانى مذموم كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد هيهات لا ياتى الزمان بمثله ان الزمان

والثالثة انشاء او بالعكس وان كانا خبرتين معنى فالقطان اما ان
اد الاولى انشاء والثانية خبرا او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام والمصنف
اورد للقسمين الاولين مثالهما كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله
تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم الخمسة لفظا ومعنى الا ان في
المثال الثاني تناسبا في الاسمية كالفعلية بخلاف الاول وقوله تعالى كلوا
واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيين لفظا ومعنى واورد لقسما ثانيا معنى
فقط مثالا واحدا واشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة
وابهام لفظ الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط كقوله تعالى واذ اخذنا
ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى
واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا عطف قولوا على لا تعبدون
مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيين معنى لان قوله لا تعبدون اخبار في معنى الا
نهي لا تعبدوا وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر صريح
في معنى الطلب وتحسنون بمعنى احسنوا فالجملتان خبر لفظا انشاء معنى
وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء اما لفظا فالملائمة مع قوله لا تعبدون
واما معنى فالمبالغة باعتبار ان المخاطب كانه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه
كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر اي وتقدر من اول الامر صريح
الطلب على ما هو الظاهر واحسنوا بالوالدين احسانا فيكونان انشائيين

وتقديره تحسنون مثال للخبر لفظا والانشاء معنى وللتقدير احسنوا هنا مثال للانشائيين

اي م

فتوح

وهو الظاهر صريح الامر

البيت لابي الطيب قال الواحدي قال ابن جني اي تعلم الزمان
من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا
سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا ... قال ابن
قال ابن فورجة هذا ... فيه السرور غرض بعيد وسخاء غير موجود
لا يوصف بالعدوى انما معنى سخا به على وكان بخيلا به على فلما
اعداه سخاؤه واسعدني بضمي اليه هداني

بمثله بخيل وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه اي تعلم الزمان منه السخاء واسرى سخاؤه
الى الزمان فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاد منه لبخل الزمان
به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد
وغرض بعيد لان السخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان الزمان
بخيلا به علي فلما اعداه سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له لما اعداه سخاؤه ولقد يكون
به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني لابي تمام على كل من تفسيري ابن جني وابن فورجة اذ لا يشترط
في هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنى اصلا كما توهمه البعض والا لم يكن ماخوذا منه على
تأويل ابن جني ايضا لان ابا تمام علق البخل بمثل المرثي وابو الطيب بنفس الممدوح هذا ولكن
مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يقع موقعه اذ
المعنى على المضي فان قيل المراد لقد يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه قط لعلمه بانه
سبب لصلاح العالم والزمان وان سخا بوجوده وبذله للغير لكن اعدامه وافناؤه
باق بعد بعد تعرفه قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه وبعد صحته فمصراع ابي تمام اجود سبكا
لاستغنائه عن مثل هذا التكلف وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فالبعد اي فالكلام
ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار اي تحير في التوصل الى اهلاك النفوس
مرتاد المنية اي الطالب الذي هو المنية على انها اضافة بيان لم يجد الا الفراق على النفوس
دليلا وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا
سبلا الضمير في لها للمنية وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت وروي يد المنايا

معنى مع لفظ الاول اخبار ولفظ الثاني انشاء (والجامع بينهما) اى بين الجملتين (يجب
ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) اى باعتبار المسند اليه فى الجملة
الاولى والمسند اليه فى الثانية وكذا المسند فى الاولى والمسند فى الثانية (نحو يشعر
زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال اصحابهما
(ويعطى زيد ويمنع) لتضاد بين الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند
تغايرهما فلا بد من تناسبهما كما اشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد
طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما) اى بين زيد وعمرو كالاخوة او الصداقة او
العداوة او نحو ذلك وبالجملة ان يكون احدهما سببا للآخر او ملابسا له
ملابسة لها نوع اختصاص (بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر بدونها) اى بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان ولهذا حكموا بامتناع
نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق (وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) اى سواء
كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة
(السكاكي) ذكر انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة
العقل وهو الجامع العقلي او من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي او من جهة الخيال
وهو الجامع الخيالي والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكليات وبالوهم
القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من
طرق الحواس كادراك الشاة معنى فى الذئب وبالخيال القوة التي تجتمع فيها صور

المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التي تتأدى اليها صور
المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التي من شأنها التفصيل
والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم
بعضها مع بعض ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن (فقال السكاكي الجامع بين الجملتين اما عقلي وهو ان يكون بين الجملتين
اتحاد فى تصور مثل الاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر او فى قيد من قيودهما وهذا
ظاهر فى ان المراد بالتصور الامر المتصور ولما كان مقررا انه لا يكفى فى
عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي ايضا
غيّر المصنف عبارة السكاكي وقال (الجامع بين الشيئين اما عقلي) وهو امر
بسببه يقتضي العقل اجتماعهما فى المفكرة وذلك (بان يكون بينهما اتحاد فى التصور
او تماثل فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد
بينهما فيصيران متحدين) وذلك لان العقل يجرد الجزئي عن عوارضه المشخصة
الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر فى موضعه وانما قال
فى الخارج لانه لا يجرده عن المشخصات العقلية لان كل ما هو موجود فى
العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات وههنا بحث وهو
ان التماثل هو الاتحاد فى النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا فى الانسانية فاذا
كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة

زید وعمرو او صدقهما او نحو ذلک لانهما متماثلان لکونهما من افراد الانسان
والجواب ان المراد بالتماثل ههنا اشتراکهما فی وصف له نوع اختصاص بهما علی
ما سینفتح فی باب التشبیه او تضایف بان یکون الشیئین بحیث لا یمکن تعقل
کل منهما الا بالقیاس الی تعقل الاخر کما بین العلة والمعلول فان کل امر یصدر
عنه امر اخر لا بد ان یکون اقل من الاخر او الاکثر منه او وهمی وهو امر بسببه یحتال
الوهم فی اجتماعهما عند المفکرة بخلاف العقل اذا خلی ونفسه لم یحکم بذلک
وذلک بان یکون بین تصوریهما شبه تماثل کلونی بیاض وصفرة فان الوهم
یبرزهما فی معرض المثلین من جهة انه یسبق الی الوهم انهما نوع واحد زید
فی احدهما عارض بخلاف العقل فانه یعرف انهما نوعان متباینان داخلان
تحت جنس واحد هو اللون ولذلک ای ولان الوهم یبرزهما فی معرض
المثلین حسن الجمع بین الثلثة التی فی قوله ثلاثة تشرق الدنیا ببهجتها شمس
الضحی وابو اسحق والقمر فان الوهم یتوهم ان الثلاثة من نوع واحد
وانما اختلف بالعوارض والعقل یعرف انها امور متباینة او یکون
بین تصوریهما تضاد وهو التقابل بین الامرین وجودیین یتعاقبان
علی محل واحد کالسواد والبیاض فی المحسوسات والایمان والکفر فی المعقولات
والحق انهما تقابل العدم والملکة لان الایمان هو تصدیق النبی علیه السلام
فی جمیع ما علم مجیئه به بالضرورة اعنی قبول النفس لذلک والاذعان له علی ما

اعلم ان التقابل علی اربعة اقسام التضاد والتضایف والتناقض والعدم والملکة لان المتقابلین اما ان یکون وجودی او یکون احدهما وجودیا والاخر عدمیا فان کان الاول فان کان تعقل کل منهما بالقیاس الی الاخر فهما متضایفان کالابوة والبنوة والعلوة والتحتیة وان لم یکن تعقل کل منهما بالقیاس الی الاخر فهما ضدان کالسواد والبیاض والحرارة والبرودة وان کان الثانی فان اشترط فی العدمی موضوع قابل للوجودی فهما العدم والملکة کالعمی والبصر والجهل والعلم وان لم یشترط فهما التناقض کالسواد واللاسواد

هو تفسیر التصدیق فی المنطق عند المحققین مع الاقرار باللسان والکفر عدم الایمان
عما من شانه ان یکون مؤمنا وقد یقال الکفر انکار شیء من ذلک فیکون وجودیا فیکونان
من المتضادین وما یتصف بها ای بالمذکورات کالاسود والابیض والمؤمن
والکافر وامثال ذلک تعد من المتضادین باعتبار الاشتمال علی الوصفین
المتضادین او شبه تضاد کالسماء والارض فی المحسوسات فانهما وجودیان
احدهما فی غایة الارتفاع والاخر فی غایة الانحطاط وهذا معنی شبه التضاد
ولیسا متضادین لعدم تواردهما علی المحل لکونهما من الاجسام دون الاعراض
ولا من قبیل الاسود والابیض لان الوصفین المتضادین ههنا لیسا
بداخلین فی مفهومی السماء والارض والاول والثانی فیما یعم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذی یکون سابقا علی الغیر ولا یکون مسبوقا
بالغیر والثانی هو الذی یکون متوسطا فاشبه المتضادین باعتبار اشتمالهما
علی وصفین لم یمکن اجتماعهما ولم یجعلا متضادین کالاسود والابیض لانه
قد اشترط فی المتضادین ان یکون بینهما غایة الخلاف ولا یخفی ان مخالفة الثالث
والرابع وغیرهما للاول اکثر من مخالفة الثانی له مع ان العدم معتبر فی مفهوم الاول
فلا یکون وجودیا فانه ای انما جعل التضاد وشبهه جامعا وهمیا لان الوهم
ینزلهما منزلة التضایف فی انه لا یحضره احد المتضادین او الشبیهین بهما الا
ویحضره الاخر ولذلک تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغایرات

الغير المتضاده يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا
عن الآخر او خيالي وهو امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في القوة المفكرة وذلك
بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية
الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور
الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في آخر مما
لا يجتمع اصلا وكم صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب
علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو
مبني على الجامع لا سيما الجامع الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد
الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته
الحصر فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم
وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك
معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض
مثلا من المحسوسات دون الوهميات واجابوا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر
وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان اراد ان تضاد هذا
السواد وهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه معنى جزئي
فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما في انهما ان اضيف الى الكليات

في انهما ان اضيفت بدل

كانت

كانت كليات وان اضيف الى الجزئيات كانت جزئيات ثم ان الجامع الخيالي هو
تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يكون صورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني
فان قلت كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين
باعتبار مفردين من مفرداتهما وهو ايضا معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو
خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة محدثة
قلت كلامه ههنا ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين واما ان اي قدر من الجامع يجب لصحة
العطف فمفوض الى موضع آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين
والمسند اليهما والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه
غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في تصورهما
اتحاد في التصور فوقع الخلل في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبه تضاد والخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد
مثلا انما هو بين السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما
وكذا التقارن في الخيال انما هو بين نفس الصور فلا بد من تأويل كلام المصنف وحمله
على ما ذكره السكاكي بان يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات
الجملة مع ان ظاهر عبارته يأبى ذلك وبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق
اوردناها في الشرح وانه من المباحث التي ما وجدنا احدا حام حول تحقيقها
ومن محسنات الوصل بعد وجود المصحح تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية

وبسبب التعليق في الماضي والمضارع فاذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض
للتجدد في الماضي والثبوت في الاولى قلت قام زيد وقعد عمرو وكذا زيد قائم
وعمرو قاعد الا ان تريد مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاولى الثبوت فيقال
قام زيد وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة فيقال
زيد قام وعمرو يقعد او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاولى التقييد بالشرط
كقوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ومنه قوله
تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فعندي قوله ولا
يستقدمون عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء اعني قوله لا يستأخرون اذ
لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون [illegible] هو جعل
الشيء نائبا للشيء يشبه به ذكرت الجملة الحالية وكونها بالواو تارة و
بدونها اخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب اصل الحال المنتقلة
اي الكثير الراجح فيها كما قال الاصل في الكلام الحقيقة ان تكون بغير واو واحترز
بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة فانها يجب ان تكون بغير واو البتة
لشدة ارتباطها بما قبلها وانما كان الاصل في المنتقلة الخلو عن الواو لانها في
المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ فان قولك جاء زيد راكبا اثبات
ركوب لزيد كما في زيد راكب الا انه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود
اثبات المجيء وجئت بالحال لتزيد في الاخبار عن المجيء هذا المعنى ووصف له اي

ولانها

ولانها في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود
في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل و
بيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف
المنعوت به واذا كان الحال مثل الخبر والنعت فكما انهما يكونان بدون الواو فكذلك
الحال واما ما اورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو
كالخبر في باب كان والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو التأكيد
لصوق الصفة على الموصوف فعلى سبيل التشبيه بالحال لكن
خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث
هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها و
انما حال من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق
بكلام سابق قصد تقييده بها فتحتاج الجملة الواقعة حالا الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الذي لا يعدل
عنه ما لم تمس حاجة الى زيادة الارتباط هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال
المفردة والخبر والنعت فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي
تقع هي حالا عنه وجبت الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم و
لما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة
يجوز ذلك فيها واي جملة لا يجوز فقال وكل جملة خلت عن ضمير ما اي الاسم الذي

يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا
لا نكرة محضة او مبتدأ او خبرا فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على الاصح وانما
لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان قوله كل جملة مبتدأ وخبره قوله يصح ان يقع تلك
الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب حال عنه بالواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني
وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه الا مجازا وانما قال
ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية
عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة
بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل ويتكلم عمرو حالا
عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط ولا يخفى ان
المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالية في الجملة بخلاف الانشائيات فانها لا
تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها والا عطف على قوله ان خلت اي وان
لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت
امتنع دخولها اي الواو نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه
كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة
عليه لوقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة اي معنى قائم بالغير
لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة معنى قائم بالغير
غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال

قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو اي المضارع المثبت
كذلك اي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع
الواو فيه كما في المفردة اما الحصول اي اما دلالة المضارع المثبت على حصول
صفة غير ثابتة فلكونه فعلا فيدل على التجدد وعدم الثبوت مثبتا فيدل على الحصول
واما المقارنة فلكونه مضارعا فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر لان الحال
التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر
الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصددها يجب ان يكون مقارنا
لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان او حالا او استقبالا فلا دخل
للمضارعة في المقارنة فالاولى ان يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت
بانه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى واما ما جاء من نحو قول بعض
العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم اي اسلحتهم نجوت
وارهنهم مالكا فقيل انما جاز الواو في المضارع المثبت الواقع حالا على انه
باعتبار حذف المبتدأ لتكون الجملة اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم كما
في قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل
الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة
وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا

بعلم الاستقبال كما لا يخفى على واحد
ويرد عليه ما ينهبك على علته نحو ما لجلد
زيد اتقعد حالا معنى حرف الاستقبال تسير

وجه وبحوث راهنا ما الكابل المصابع معنى الماضى والاصل قف وصلكك و
بحوث در هنت عدل عن لفظ الماضى الى الكا المصابع لحكايه الحال الماضيه و
معناها ان يفرض ما كان فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه
بلفظ المصابع وان كان الفعل مضارعا منفياً فالامران جايزان الواو و
تركه كقراءه ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف بحيث النون فيكون
لا للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامه للرفع ● فلا يصح عطفه
على الامر قبله فيكون الواو للحال بخلاف قراءه العامه ولا تتبعان بالتشديد
فانه نهى موكد معطوف على الامر قبله ونحو وما لنا اى اى شئ ثبت لنا لا
نؤمن بالله اى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون الواو وانما جاز
فيه الامران لدلالته على المقارنه لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا
والمنفى انما يدل مطابقه على عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان كان الفعل
ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر بالواو وقوله
تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو هذا فى الماضى لفظا واما الماضى
معنى فالمراد به المضارع المنفى بلم او لما فانهما تقلبان معنى المضارع الى الماضى
فاورد للمنفى بلم مثالين احدهما مع الواو والاخر بدونه واقتصر فى المنفى بلما
على ما هو بالواو وكانه لم يطلع على مثال ترك الواو الا انه معنى القياس فقال
وقوله تعالى انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم

لسبهم

لسبهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنه ولما ياتكم مثل الذين خلوا من
قبلكم اما المثبت اى اما جواز الامرين فى الماضى المثبت فلدلالته على الحصول
يعنى حصول صفه غير ثابته لكونه فعلا مثبتا دون المقارنه لكونه ماضيا فلا بد من
قد ظاهره كا الحال ولهذا اى لعدم دلالته على المقارنه يشترط ان يكون مع قد ظاهره كا
فى قوله تعالى وقد بلغنى الكبر او مقدره كما فى قوله تعالى حصرت صدورهم لان قد
تقرب الماضى من الحال والاستعمال المذكور وارد هنا وهو ان الحال التى نحن
بصددها غير الحال التى تقابل الماضى وتقرب قد الماضى منها فيجوز المقارنه اذا
كان الحال والعامل ماضيين ولفظه قد انما تقرب الماضى من الحال التى هى زمان
التكلم وربما تبعده عن الحال التى نحن بصددها كما فى قولنا جاءنى زيد فى السنه
الماضيه وقد ركب فرسه والاعتذار عن ذلك مذكور فى الشرح واما المنفى
اى اما جواز الامرين فى الماضى المنفى فلدلالته على المقارنه دون الحصول
اما الاول اى دلالته على المقارنه فلان لما للاستغراق اى لاستداد النفى من
حين الانتفاء الى زمان التكلم وغيرها اى غير لما مثل لم وما لانتفاء متقدم على
زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء لما سيجئ حتى تظهر
قرينه على الانقطاع كما فى قولنا لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اى
بالنفى او بان الاصل فيه الاستمرار الدلاله عليها اى على المقارنه عند الاطلاق
وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء بخلاف المثبت فان وضع

الفعل على افادة التجدد من عدان ىكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد مثلا كفى في صدق وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي فاذا قلب ما ضرب افاد استغراق النفي جميع اجزاء الزمان الماضي لكن لا مطلقا كما افاده كلب لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والنفي في طرفي نقيض ولا يخفى ان الاثبات في الجملة انما ينافيه النفي دائما وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود لابد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فانه لا يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم حتى توجد عللها ففي الجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها اي الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينهما من التفاوت وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية الحالية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان

فعلا اي جاءني زيد وهو يسرع او اسما اي جاءني زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف بها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاءني زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا اي انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء جملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه هذا كلامه في دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع او مسرع امامه بالطريق الاولى ثم قال الشيخ وان دخل حرف على المبتدأ حسن ترك الواو كقوله فقلت عسى ان تبصريني كأنما بني حوالي الاسود الحوارد وقوله ... فقلت عسى ان تبصريني ... الكثير فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو كلمته فوه الى في واذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي بقية من الليل يعني اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة الليل يعني اخرج منها ولا انتظر الى طلوع الفجر

غير منتظر لا سفار الصبح

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساوات

كالمعال الفصيح قوله على سواد حال ترک فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون
الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر
هينا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر
فعل ماض مع قد وهذا كلامه وفيه نظر والظاهر ان مثل على كتفه سيف يحتمل ان يكون
في تقدير المفرد ان يكون جملة اسمية قدم خبرها وان يكون فعلية مقدرة بالماضي او
المضارع فعلى تقدير يمتنع الواو وعلى تقدير لا تجب الواو فمن هذا اجل هذا
كثر تركها وقال الشيخ ايضا ويحسن الترک اي ترک الواو في الجملة الاسمية تارة
لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله فقلت عسى ان
تبصرني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود
جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرني ولولا دخول كانما عليها لم يحسن الكلام
الا بالواو وقوله حوالي اي في كنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل ويحسن الترک تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا عقيب
مفرد حال كقوله والله يبقيك لنا سالما براداک تبجيل وتعظيم فقوله برداک تبجيل
حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترک الواو والله اعلم الباب
الثامن الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب
فلكونهما نسبيين من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء
آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب

انما

يريد ان الايجاز والاطناب امران نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولا شك ان الامر
النسبي لا تتحدد ... الا بتعيين المنسوب اليه وليس لنا كلام على مقدار معين تحت بعض الامر كونه منسوبا اليه لما ان كل كلام نفرض
فانه يصلح لذلك في ان لا امتياز الموجز عن المطنب بحيث يحكم على هذا بانه موجز لا مطنب وعلى ذلک بانه مطنب لا موجز فان كلاما واحدا اذا نسب الى
آخر وانقص بالايجاز فانه بعينه اذا نسب الى ثالث تتصف بالاطناب فعلم ان لا مجال فيهما للضبط والتعيين مبنيا على التحقيق العرفي
بل لا بد من ترک التحقيق والبناء على امر عرفي هو جعل كلام اوسط الناس الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عي ولا فهاهة منسوبا اليه
ومقيسا عليه فانه وان لم يتعين لذلک بحسب التحقيق الا ان الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم في تأدية
المعاني مشهورا بين الناس

انما يكون مطنبا بالنسبة الى ما هو انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترک التحقيق والتعيين
اي لا يمكن التنصيص على ان هذا المقدار من الكلام ايجاز وذاک اطناب اذ رب كلام
موجز يكون مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء
على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة
ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات
وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات
الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ
كيف كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق فالاي زاد المقصود باقل من عبارة
المتعارف والاطناب اداوه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه
تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه وتارة اخرى الى كون المقام
خليقا بالبسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد مما ذكر
متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى على من له قلب او القى السمع وهو شهيد حاضر
يعني كما ان الكلام يوصف بالايجاز لكونه اقل من المتعارف كذلک يوصف به لكونه اقل
مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان اقل مما يقتضيه
المقام ظاهرا وحقيقة لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله تعالى رب اني وهن العظم
مني الآية فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف اعني قولنا يا رب شخت واي ايجاز بالنسبة
الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي

اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت ...

ان يبسط فيه الكلام غاية البسط فلا يجاز معنيان بينهما عموم وخصوص من وجه
وفيه نظر لان كون الشى نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه اذ كثيرا ما يتحقق معانى الامور النسبية
ويعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والاخوة ونحوهما والجواب انه لم يرد تعسر بيان
معناهما لان ما ذكره بيان لمعناهما بل اراد تعسر التحقيق والتعيين فى ان هذا القدر
ايجاز وذلك اطناب ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز
هو الاداء باقل من المتعارف او مما يليق بالمقام من كلام ابسط من الكلام المذكور
رد الى الجهالة اذ لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف
ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ
قوالب المعانى والاوساط الذين لا يقدرون فى تادية المعانى على اختلاف العبارات
والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات
وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما
البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه
كل مقام من مقدار البسط والاقرب الى الصواب ان يقال المقبول من طرق التعبير عن
المراد تادية اصله بلفظ مساو له اى لاصل المراد اعنى الحروف الملفوظة اذ بالعبارة
يعلى الايان لا بالكتابة والنقص اى وبالنص على المطلوب يعلى المحوه وما يفيده
يكره جوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم مما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد

او بلفظ

او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بقدر
اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون زائدا عليه
لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد
غير واف به كقوله والعيش خير فى ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن عاش
كدا اى مكدودا متعوبا اى الناعم وفى ظلال العقل يعنى ان اصل المراد ان العيش
الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف
بذلك فيكون مخلا فلا يكون مقبولا واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان
يزيد اللفظ على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله
وقددت الاديم لراهشيه والفى اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين واحد
قددت اى قطعت والراهشان العرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه
وفى الفى لجذيمة الابرش وفى قددت وفى قولها للزباء والبيت فى قصة قتل الزباء
لجذيمة وهى معروفة واحترز ايضا بفائدة عن الحشو وهو زيادة متعينة لا لفائدة
المفسد للمعنى كالندى فى قوله ولا فضل فيها اى فى الدنيا للشجاعة والندى وصبر
الفتى لولا لقاء شعوب هى علم للمنية صرفها للضرورة وعدم التفضيل على
تقدير عدم الموت انما يظهر فى الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك
وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف
احتياجه الى المال دائما فان بذله حينئذ افضل مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال
وكذا الشى

اى فضل قوله ولكم في القصاص حيوة على قولهم القتل انفى للقتل بسبب قلة حروف اللفظ الذى يناظره هذا اللفظ قولهم القتل انفى للقتل
ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه اى هو قوله في القصاص حيوة مع التنوين

او بالعبارة يتعلق الايجاز لا بالكناية والنص اى بالنص على المطلوب يعنى الحيوة
وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من
عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر
لبذل المال كثير الفضل والخبر غير المفيد للمعنى كقوله واعلم علم اليوم والامس
قبله ولكننى عن علم ما في غد عمى فلفظ قبله غير مفيد وهذا بخلاف ما يقال ابصرته بعينى
وسمعته باذنى وكتبته بيدى في مقام يفتقر الى التاكيد المساوات
الاصل المقيس عليه لكونه ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله فانك كالليل الذى
هو مدركى وان خلت ان المنتأى عنك واسع اى موضع البعد عنك ذو
سعة في حال سخطه وهوله فالليل فيل في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون كل منهما اى الاية والبيت مدفوعه بطولا لان اعتبار
هذا الحذف رعاية لامر لفظى لا تفتقر اليه في تادية اصل المعنى حتى لو صرح به لكان
اطنابا بل تطويلا وبالجملة لا نسلم ان لفظ الاية والبيت ناقص عن الاصل المراد
والا اى وان لم يكن كذلك بان اى ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان
معناه كثير ولفظه يسير وذلك لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى قتل
قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص
كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه اى ليس
فيه حذف شيء مما يؤدى به اصل المراد واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية
لامر لفظى حتى لو ذكر لكان تطويلا وفضله اى رجحان قوله تعالى ولكم في القصاص

هو تعليق الجار بمتعلقه

مبتداء وخبره قوله بعد ذلك بقلة حروف ما يناظره نسخه

فحصل حيوة

فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم اعنى القصاص حيوة عظيمة او من النوع اى لكم
في القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل
اى الذى يقصد القتل بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص واطراده
اى وبكونه قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب
للحيوة بخلاف القتل فانه قد يكون انفى للقتل كالذى على وجه القصاص وقد
يكون ادعى له كالقتل ظلما وخلوه عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل
ولا يخفى ان الخالى عن التكرار افضل من المشتمل عليه وان لم يكن مخلا بالفصاحة
واستغنائه عن تقدير المحذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل انفى للقتل من تركه
والمطابقة اى باشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص
والحيوة وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر والمحذوف اما جزء جملة عمدة كانت او
فضلة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع
الثنايا اى ركاب لصعاب الامور وقوله جلا جملة وقعت صفة لمحذوف اى
انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او كشف الامور وقيل جلا ههنا علم وحذف
التنوين باعتبار انه منقول عن الجملة اعنى الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده او
صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة
او غير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها لدلالته على ان الملك

كان لا ما صدا المعيشة او شرط كما مر في اول باب الانشاء او جواب شرط وحذفه
يكون اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون
فهذا شرط حذف جوابه اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية من
آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة على انه اى جواب الشرط شيء لا يحيط
به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالهما ولو ترى اذ وقفوا
على النار حذف جواب الشرط للدلالة على انه لا يحيط به الوصف او ليذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن او غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر
في الابواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده يعني قوله اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على جزء جملة فان قلت
ماذا اراد بالجملة ههنا حيث لم يقيد الشرط والجزاء جملة قلت اراد الكلام المستقل
الذي لا يكون جزء من كلام او مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل
فهذا سبب مذكور حذف مسببه اى فعل ما فعل او سبب لمذكور نحو قوله فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي
سبب لقوله فانفجرت ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء
جملة هو الشرط ومثل هذا الفاء يسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على الثاني
وقيل على التقديرين او غيرهما اى غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون

نحوه على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل
بعدة وجوه ما يناظره اى اللفظ الذي يناظره وهو قولهم القتل انفى للقتل فضلا منه
قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو قوله في القصاص لان قوله ولكم
زائد على معنى قولهم القتل انفى للقتل وحروف في القصاص مع التنوين اربعة عشر
وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر على ما مر في كتب الاستيفاء من انه على حذف
المبتدأ او الخبر على قوله فمن يحمل المخصوص خبر مبتدأ او اما اكثر عطف على قوله اما
جملة اى اكثر من جملة واحدة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى فارسلوني
الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف والحذف على
وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف بل يكتفى بالقرينة كما مر في الامثلة السابقة
وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك فقوله فقد كذبت ليس جزاء
الشرط لان تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف
اقيم مقامه اى فلا تحزن واصبر ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان
يدل العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم
الميتة والدم فالعقل دل على ان هنا حذفا اذ الاحكام الشرعية انما تتعلق
بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الاية
تناولها الاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها
ان يدل ادنى فائح ... على حذف مضاف ومنها يدل العقل عليها اى على الحذف

والمعنى المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فالعقل يدل على امتناع مجئ الرب
تعالى وتقدس ويدل على ان المراد امره او عذابه فالامر المعين الذي يدل عليه
العقل هو احد الامرين لا احدهما على التعيين ومنها ان يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دال على ان فيه حذفا اذ لا معنى
للوم الانسان على ذات الشخص واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه
لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما
اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام
صاحبه عليه في العادة لقهره اى الحب المفرط اياه اى صاحبه فلا يجوز ان يقدر
في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة
ومنها الشروع في الفعل يعني من ادلة تعيين المحذوف لا من ادلة الحذف لان
دليل الحذف ههنا هو ان الجار والمجرور لا بد ان يتعلق بشئ والشروع في الفعل
دل على انه ذلك الفعل الذي شرع فيه نحو بسم الله الرحمن الرحيم فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له ففي القراءة يقدر باسم الله اقرأ وعلى هذا القياس ومنها اى ومن
ادلة تعيين المحذوف الاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين فان مقارنة
هذا الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف اى اعرست او مقارنة
المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك والرفاء هو الالتيام والاتفاق
والباء للملابسة والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين

والمعنى ان اعراسك متلبس بالرفاء والبنين

مختلفتين

كما اذ لو اريد الاختصار شرح باب الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا وافق اصطلاح السكاكي

مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في الذهن
فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع
عندها او ليكمل لذة العلم به اى بالمعنى لما لا يخفى من ان نيل الشئ بعد الشوق
والطلب الذ نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشئ ما
له اى للطالب وصدري يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشئ ومنه اى من
الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى قول من يجعل المخصوص خبر
مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار اى الاطناب كفى نعم زيد وفي هذا اشعار
بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة ايضا ووجه حسنه اى حسن باب
نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال من جهة
الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدأ وايهام الجمع بين المتنافيين
الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين
من الامور المستغربة التي تستلذ بها النفس وانما قال ايهام لان حقيقة الجمع بين
المتنافيين ان يصدق على ذات وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد في زمان
واحد من جهة واحدة وهو محال ومنه اى من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو في اللغة
لف القطن وفي الاصطلاح ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما
معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم وتشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل
واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد الذكر

على سبيل العطف للتنبيه على فضله اى مزية الى ص حتى كانه ليس من جنسه اى العام
تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد
العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شىء اخر مغاير للعام لا يشمله
العام ولا يعرف حكمه منه نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى من الصلوة
اى الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهى صلوة العصر عند الاكثر واما
بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة كتأكيد الانذار فى كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون قوله كلا ردع عن الانهماك فى الدنيا وتنبيه وسوف
تعلمون انذار وتخويف اى لا تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول
المحشر وفى تكرره تأكيد للردع والانذار وفى ثم دلالة على ان الانذار الثانى
ابلغ من الاول تنزيلا لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالا للفظ ثم فى مجرد
التدرج فى درج الارتقاء واما بالايغال من اوغل فى البلاد اذا ابعد فيها واختلف
فى تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة فى قولها
اى قول الخنساء فى مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اى تقتدى الهداة به كانه علم
اى جبل مرتفع فى رأسه نار فقولها كانه علم واف بالمقصود اعنى التشبيه بما
يهتدى به الا ان فى قولها فى رأسه نار زيادة مبالغة وتحقيق اى كتحقيق التشبيه
فى قوله كان عيون الوحش حول خبائنا اى خيمتنا وارحلنا الجزع الذى لم
يثقب الجزع بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش

واتى

واتى بقوله لم يثقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعين قال
الاصمعى الظبى والبقر اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما
شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعنى
مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا فى شرح ديوان امرء القيس وخص الايغال
بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل
لذلك فى غير الشعر بقوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا
وهم مهتدون فقوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا
محالة الا ان فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل واما بالتذييل
وهو تعقيب جملة بجملة مشتملة على معناها اى معنى الجملة الاولى للتوكيد فهو
اعم من الايغال من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره واخص من جهة ان الايغال
قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج
المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا
وهل نجازى الا الكفور على وجه وهو ان يراد وهل نجازى ذلك الجزاء المخصوص
فيتعلق بما قبله واما على الوجه الاخر وهو ان يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء
على ان المجازاة هى المكافأة ان خيرا فخير وان شرا فشر فهو من الضرب
الثانى وضرب اخرج مخرج المثل بان تقصد بالجملة الثانية حكم كلى منفصل عما قبله جار
مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل

ان الباطل كان زهوقا وهو ابه اي التذييل سمي به اولى والى بلفظ ابه تنبيها
على هذا التقسيم للتذييل مطلق لا للضرب الثاني منه اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه
الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله تع وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم
كقوله ولست على لفظ الخطاب بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لكونه ادنى ضمير
المخاطب في ليست على شعث اي تفرق حال وذميم خصال فهذا الكلام دل
بفحواه على نفي الكامل من الرجال وقد اكده بقوله اي الرجال المهذب استفهام بمعنى انكار
اي ليس في الرجال منقح الفعال مرضي الخصال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس
ايضا لان فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود وهو ان يوتى في كلام
يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يدفع ايهام خلاف المقصود وذلك الدافع قد
يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله فسقى ديارك غير مفسدها
نصب على الحال من الكاف ... وهو صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في
الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلما كان المطر قد يودي الى خراب الديار وفسادها
اتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك والثاني نحو اذلة على المومنين فانه لما كان مما يوهم
ان يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله اعزة على الكافرين تنبيها على ان ذلك تواضع منهم
للمومنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز ان يقصد بالتعدية بعلى
الدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المومنين خافضون لهم اجنحتهم
واما بالتتميم وهو ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة مثل مفعول او حال

او نحو

او نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم انه اراد بالفضلة ما يتم اصل
المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الايضاح وانه لا اختصاص لذلك بالتتميم لنكتة
كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام
اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى اي يطعمونه على حب
الله فهو لتادية اصل المراد واما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثناء كلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة
سوى دفع الايهام ولم يرد بالكلام مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع
ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون
الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه كالتنزيه في قوله تع ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في اثناء
الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والدعاء في قوله
ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي مفسر ومكرر فقوله وبلغتها
اعتراض في اثناء الكلام لقصد الدعاء والواو في مثله تسمى اعتراضية ليست
عاطفة ولا حالية والتنبيه في قوله واعلم فعلم المرء ينفعه هذا اعتراض بين
اعلم ومعموله وهو ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة المنونة وضمير الشان
محذوف يعني ان المقدورات آتية البتة وان وقع فيه تاخير ما ففي هذا تسلية وت
تسهيل للامر فالاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها

من الاعراب ويباين التكميل لانه انما يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ويباين
الايغال لانه لا يكون الا في اخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما
يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما لم يشترط
في التذييل ان يكون بين كلامين لم يشترط فيه ان لا يكون بين كلامين فتأمل
حتى يظهر لك فساد ما قيل انه يباين التذييل بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون
بين كلام او بين كلامين متصلين ومما جاء اي من الاعتراض الذي وقع بين كلامين
وهو اكثر من جملة ايضا كما في قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم
الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فهذا اعتراض اكثر من جملة لانه كلام
يشتمل على جملتين وقع بين كلامين اولهما قوله فأتوهن من حيث امركم الله و
ثانيهما قوله نساؤكم حرث لكم والكلامان متصلان معنى فان قوله نساؤكم
حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله وهو مكان الحرث فان الغرض الاصلي
من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب
فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض
غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون لدفع ايهام خلاف المقصود
ثم القائلون بان النكتة فيه قد تكون دفع الايهام افترقوا فرقتين فجوز بعضهم
وقوعه اي الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها وذلك بان لا يلي الجملة جملة او
اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا

الاصطلاح مذكور في مواضع من الكشاف فالاعتراض عنده هو ان يؤتى في اثناء
الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها
من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الايهام او غيره فيشمل الاعتراض بهذا
التفسير التذييل مطلقا لانه يجب ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم
يذكره المص وبعض صور التكميل وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب
فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية قد تكون ذات اعراب
وقد لا تكون لكنها تباين التتميم لان الفضلة لا بد لها من اعراب وقيل لانه يشترط
في التتميم ان يكون جملة اشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال ان الانسان
يباين الحيوان لانه لم يشترط في الحيوان النطق ثم وبعضهم اي وجوز القائلين بعضهم
بان نكتة الاعتراض قد تكون دفع الايهام كونه اي الاعتراض غير جملة فالاعتراض
عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها
لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل و
هو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين الكلامين المتصلين واما غير ذلك
عطف على قوله اما بالتصريح بعد الايهام واما بكذا وكذا كقوله تعالى الذين يحملون
العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر اي ترك
الاطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يعم الايجاز والمساواة كما مر لم يذكر
ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره اي لا يجهله من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه

معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه و

لو هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتامل فيها واعلم

انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة

الى كلام اخر مساو له اى لذلك الكلام فى اصل المعنى فيقال للاكثر حروفا انه

مطنب وللاقل انه موجز كقوله يصد اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر سؤدد

اى سيادة ولو برزت فى زى عذراء ناهد الزى الهيئة والعذراء البكر

والنهود ارتفاع الثدى وقوله ولست بالضم على انه فعل المتكلم بدليل ما

قبله ولى الصبا ربعى على ما ينوبنى وحسبك ان الله اثنى على الصبر بنظار الى

جانب الغنى اذا كانت العلياء فى جانب الفقر يصفه بالميل الى المعالى يعنى

ان السيادة مع التعب احب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت

اطناب بالنسبة الى المصراع السابق ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله

نعم لا يسال عما يفعل وهم يسالون وقول الحماسى وننكر ان شئنا على

الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول يصف رياستهم ونفاذ حكمهم

اى نحن نغير ما نريد من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا فالاية

ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما فى الاية يشمل كل فعل

والبيت يختص بالقول فالكلامان لا يتساويان فى اصل المعنى بل كلام الله

سبحانه اجل واعلى وكيف لا والله اعلم تم الفن الاول بعون الله و

الفن الثانى علم البيان

توفيقه وايانا واسال فى اتمام الفنين الاخرين هداية طريقه

قدمه على البديع للاحتياج اليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع وهو علم

اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية او اصول وقواعد معلومة يعرف به ايراد

المعنى الواحد اى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق وتراكيب

مختلفة فى وضوح الدلالة عليه اى على ذلك المعنى بان يكون بعض الطرق واضح

الدلالة عليه وبعضها اوضح والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى

ذكر الخفاء وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد

بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة واللام فى المعنى الواحد للاستغراق العرفى

اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته فلو عرف احد ايراد معنى

قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما لم يكن كل

دلالة قابلا للوضوح والخفاء اراد ان يشير الى تقسيم الدلالة وتعيين

ما هو المقصود هنا فقال ودلالة اللفظ يعنى دلالة الوضعية وذلك لان

الدلالة هى كون الشىء بحيث يلزم من العلم به العلم بشىء اخر والاول هو الدال

والثانى هو المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية

كدلالة العقود والخطوط والنصب والاشارة ثم الدلالة اللفظية اما

ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هى المقصودة بالنظر هنا وهى

كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه

وهذه الدلالة اما على تمام ما وضع اللفظ له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق او على خارج عنه كدلالة
الانسان على الضاحك وسمي الاول اي الدلالة على ما وضع له وضعية لان الواضع
انما وضع اللفظ لتمام المعنى وسمي كل واحد من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالة اللفظ على الجزء والخارج انما هي من جهة حكم العقل بان حصول الكل
او الملزوم يستلزم حصول الجزء او اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية
باعتبار ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما عدا الوضعية والطبيعية
كدلالة الدخان على النار وتسمى الاولى من الدلالات الثلاث بالمطابقة لتطابق
اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام
لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه
ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم والشعاع ومجموعهما فاذا اطلق
على المجموع مطابقة واعتبر دلالته على الجرم تضمنا وعلى الشعاع التزاما فقد صدق على هذا
التضمن والالتزام انها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذا اطلق على الجرم او
الشعاع مطابقة صدق عليها انه دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او لازمه فح ينتقض
تعريف كل من الدلالات الثلث بالاخريين فالجواب ان قيد الحيثية مأخوذة في
تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات حتى ان المطابقة هي الدلالة على
تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له

من حيث

من حيث انه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على لازمه من حيث انه لازم ما وضع
له وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه و
شرطه اي الالتزام اللزوم الذهني اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول
المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن
والامارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل
المسمى في الذهن اصلا اعني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين والا لخرج كثير من
معاني المجازات والكنايات عن ان تكون مدلولات التزامية ولما تأتى الاختلاف
بالوضوح في دلالة الالتزام ايضا وتقييد اللزوم بالذهني اشارة الى انه لا يشترط
اللزوم الخارجي كالعمى فانه يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون
بصيرا مع التنافي بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني فكانه
اراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى والمص
اشار الى انه ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين بقوله
ولو لاعتقاد المخاطب بعرف اي ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب
بسبب عرف عام اذ هو المفهوم من اطلاق العرف او غيره يعني العرف الخاص
كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك والايراد المذكور اي
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالة
المطابقة لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اد

دلالة عليه من بعض والا انه ان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ
والا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع
ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي
هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح او اخفى لانه اذا اقيم مقام كل لفظ مرادفه
فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت في الفهم والا لم يتحقق الفهم وانما قال فلا لم
يكن كل واحد لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه انه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه
المشار اليه بقوله والا يكون سلبا جزئيا اي لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم
عدم دلالة كل لفظ ويحتمل ان يكون البعض منها دالا لاحتمال ان يكون عالما بوضع
البعض ولقائل ان يقول لا نسلم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز
ان يحضر في العقل معاني بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بادنى التفات لكثرة
الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات
اكثر ومراجعة اطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا
مما نجده من انفسنا والجواب ان التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع وبعد
تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري وبينا في الايراد المذكور بالعقلية
من الدلالات لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم
الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام وهذا في
الالتزام ظاهر فانه يجوز ان يكون للشيء لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من

بعض واسرع انتقالا لاسباب تلك الوسائط فيمكن تادية الملزوم بالالفاظ
الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز ان يكون
للازم ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض الاخر فيمكن تادية اللازم
بالالفاظ الموضوعة للملزومات المختلفة وضوحا وخفاء واما في التضمن فلانه
يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء اخر فدلالة الشيء الذي ذلك
المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه
مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار
على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قلت بل المراد بالعكس فان فهم
الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد هنا انتقال الذهن الى الجزء و
ملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ
الرئيس في الشفاء انه يجوز ان يخطر بالبال النوع ولا يلتفت الذهن الى الجنس
ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان اللازم داخلا كما في التضمن او خارجا
كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا
فكناية فعند المص الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم الى اللازم اذ لا
دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم الا ان ارادة الموضوع له جائزة
في الكناية دون المجاز وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه اي المجاز
كجزء معناها اي الكناية لان معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى الكناية يجوز ان

بل هو اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا فيقدم بحث المجاز

على بحث الكناية وضعا وانما قال معناها لظهور انه ليس معناها حقيقة

ما ذكر لان معنى الكناية ليس مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز ارادة

الملزوم ثم منه اي من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها

التشبيه فتعين التعرض له اي للتشبيه ايضا قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه

الاستعارة المبتنية على التشبيه ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة

وفوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه فانحصر

المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية

التشبيه

اي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة اي مطلق التشبيه

اعم من ان يكون على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك فلم

يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور الذي هو اخص وما قال ان الموضوع

اذا اعيد كانت عين الاول ليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة

الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له على مشاركة امر

لامر في معنى وظاهر هذا شامل لمثل قاتل زيد عمرو وجاءني زيد وعمرو والمراد بالتشبيه

المصطلح عليه ههنا اي في علم البيان ما لم تكن اي الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى

بحيث لا تكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على

وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد الذي

~~التشبيه المصطلح عليه ههنا اي في علم البيان ما لم تكن اي الدلالة على مشاركة~~

يذكر في علم البديع من نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فان في هذه الثلاثة

دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا وانما قيد

الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية كاثبات الاظفار للمنية

في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر على رأي المصنف اذ المراد

بالاظفار معناها الحقيقي على ما سيجيء فالتشبيه الاصطلاحي هو الدلالة على مشاركة

امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد

فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد بحذف اداة التشبيه ونحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف

الاداة والمشبه جميعا اي هم صم فان المحققين على انه تشبيه بليغ لا استعارة

والاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا

عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام

والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد عن اركان التشبيه المصطلح وهي

اربعة طرفاه اي المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه

واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه

اعني الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه

كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة

ولما كان الطرفان هما الاصل والعمدة في التشبيه لكون الوجه معنى قائما بهما والاداة

آلة في ذلك قدم بحثهما فقال طرفاه اي المشبه والمشبه به اما حسيان كالخد والورد

اي في بيان التشبيه